MAG. 338 011/07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير

تخصص: مالية عامة

عنوان المذكرة

مزايا وتكاليف اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية

من إعداد الطالب:
-بومدين حسين

تحت إشراف الدكتور:
باركة محمد الدين

-لجنة المناقشة:
-
-
-
-

السنة الجامعية 2002-2003

الـفـهـــــــــرس

العناوين	الصفحة
- **مقدمة عامة**	ص 01
القسم الأول : مراحل اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية	
I-) **المراحل الأولى لعلاقات التعاون الأورومتوسطية**	ص 04
I-1) - تعريف لمنطقة حوض المتوسط	ص 04
I-1-1) - خصائص المنطقة	ص 05
I-1-2) - المنطقة الأوربية	ص 11
I-1-3) - منطقة دول العالم الثالث المتوسطية	ص 15
I-2) - اتفاقيات التعاون الأولى خلال الستينات	ص 21
I-2-1)- أسس عقد اتفاقيات التعاون الأولى	ص 21
I-2-2)- اتفاقيات الشراكة مع المغرب و تونس سنة **1969**	ص 22
I-2-3)- خصوصية الجزائر في هذه المرحلة	ص 24
I-3)- تقييم اتفاقيات التعاون الأولى مع المغرب و تونس	ص 25
I-3-1)- العوامل المؤثرة على هذه الاتفاقيات	ص 25
I-3-2)- نتائج اتفاق الشراكة مع المغرب و تونس	ص 26
I-3-3)- آثار اتفاق الشراكة مع المغرب و تونس	ص 28
- الخاتمة	

العناوين	الصفحة
II)- **السياسة المتوسطية الشاملة منذ منتصف السبعينات**	ص 30
- تمهيـــــد	ص 30
II-1)- الإطار العام لاتفاقيات التعاون لسنة 1976	ص 31
II-1-1)-اتفاقيات التعاون مع دول المغرب العربي	ص 31
II-1-2)- اتفاقيات التعاون مع دول المشرق العربي	ص 32
II-1-3)-اتفاقيات التعاون مع الدول المتوسطية الغيرعربية	ص 37
II-2)- محتوى اتفاقيات التعاون لسنة 1976	ص 38
II-2-1)- المحتوى التجاري	ص 38
II-2-1)- المحتوى المالي	ص 41
II-2-1)-المحتوى التقني و العلمي	ص 44
II-3)- آثار اتفاقيات التعاون لسنة 1976	ص 45
II-3-1)- الآثار الاقتصادية	ص 45
II-3-1)-الآثار المالية	ص 48
II-3-1)-الآثار التنظيمية	ص 51
III-)- **السياسة الأورومتوسطية منذ بداية التسعينات**	ص 53
III-1)-العوامل التي ساعدت على تغير السياسة الأورومتوسطية	ص 53
III-1-1)- العوامل العالمية	ص 53
III-1-2)- العوامل الخاصة بالمجموعة الأوربية	ص 55
III-2-3)- العوامل الخاصة بدول الجنوب	ص 58

العناوين	الصفحة
III-2)- تطور السياسة الأورومتوسطية خلال التسعينات	ص 60
III-2-1)- السياسة الأورومتوسطية المتجددة	ص 60
III-2-3)- مرحلة الشراكة في منتصف التسعينات	ص 62
III-2-3)- اتفاقيات الانتساب	ص 63
III-3)- مجالات الشراكة الأورومتوسطية	ص 66
III-3-1)- الشراكة السياسية و الأمنية	ص 66
III-3-2)- الشراكة الاقتصادية والمالية	ص 67
III-3-3)- الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي و الانساني	ص 69
القسم الثاني : مزايا و تكاليف اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية	
I-)- **مزايا الشراكة الأورومتوسطية**	ص 71
I-1)- شروط النجاح	ص 71
I-1-1)-استقرار الاقتصاد الكلي	ص 71
I-1-2)- انضباط مالي	ص 77
I-1-3)- إطار عمل تنظيمي ملائم	ص 80
I-2)- المزايا الاقتصادية	ص 82
I-2-1)- مزايا التحرير التجاري	ص 83
I-2-2)-تخصيص عوامل الإنتاج	ص 85
I-2-3)- مزايا الإصلاح الاقتصادي	ص 86

العناوين	الصفحة
I-3)- المزايا المالية	ص 90
I-3-1)- مزايا المساعدة	ص 90
I-3-2)- مزايا الإصلاح المالي	ص 92
I-3-3)- مزايا العملة الموحدة الأورو	ص 96
II)- تكاليف الشراكة الأورومتوسطية	ص 97
II-1)- تكاليف بعض السياسات	ص 98
II-1-1-)- تكاليف انفتاح أوروبا على دول أوروبا الشرقية و الوسطى	ص 98
II-1-2-)- تكاليف السياسة الزراعية الموحدة	ص 102
II-1-3-)- تكاليف الحد من الهجرة	ص 106
II-2-)- التكاليف الاقتصادية	ص 109
II-2-1-)- تكاليف المبادلات التجارية	ص 109
II-2-2-)- تكاليف ضعف التدفقات الاستثمارية	ص 111
II-2-3-)- التكاليف الاجتماعية	ص 114
II-3-)- التكاليف المالية	ص 117
II-3-1-)- تكاليف إلغاء الحواجز الجمركية	ص 117
II-3-2-)- تكاليف ضعف الهياكل المالية	ص 120
II-3-3-)- تكاليف ضعف المساعدات المالية	ص 125

العناوين	الصفحة
III-)- الجزائر أمام الشراكة الأورومتوسطية	ص 127
III-1)- اتفاقيات التعاون بين الجزائر وأوربا	ص 127
III-1-1)-المراحل الأولى للتعاون	ص 127
III-1-2)- اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوربية في منتصف السبعينات	ص 130
III-1-3)- تقيم اتفاقيات التعاون بين الجزائر و أوربا	ص 132
III-2-)- العلاقات التجارية بين الجزائر و المجموعة الأوربية خلال التسعينات	ص 135
III-2-1)- أهمية الاتحاد الأوربي في المبادلات الجزائرية	ص 135
III-2-2)- طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي	ص 140
III-2-3)- الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات	ص 142
III-3-)- آثار اتفاق الشراكة الجزائري	ص 146
III-2-1)- مسعى الإصلاح	ص 146
III-2-2)- الاندماج الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي	ص 151
III-2-3)- آثار اتفاقية الانتساب الجزائرية	ص 154
- خاتمة عامة	ص 160

مقدمـــة عامـــة :

إن الحديث عن العلاقات بين ضفتي المتوسط ينصـــب أساسا على المكونات الاقتصادية والمبادلات التجارية والمالية المعاصرة , ثم إن تقاربهما الجغرافي يؤكد أن بينهما رصيدا تاريخيا عميـــق الجذور ينطلق مـــن عنصر التساكن والالتقاء حول الحضارات التي غذت بعطائها شواطئ البحر الأبيض المتوسط ضف إلى ذلك المواجهات الدينية والسياسية وهي كلها عوامل ساهمت في دفع المبادلات البشرية والتجارية عبر أحقاب تاريخية طويلة[1].

و قـــد جـــاء في تقرير قدمته لجنة الشؤون الاقتصادية الخارجية عن سياسة الجماعـــة الاقتصادية الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى البرلمان أوروبي سنة 1979 مايلي :

« دخل البحر الأبيض المتوسط من جديد في التاريخ، ذلك التاريخ الذي ميـــز هذه المنطقة وحباها عدة قرون و لكنه راح يدير لها ظهره في أعقاب الحرب العالمية الثانية ... على أن الاهتمام اخذ يتحول مـــن جديد إلى البحر الأبيض المتوسط بسبب أو نتيجة لمأساة الشرق الأوسط ...

و ها هو ذا البحر الأبيض المتوسط يصبح موضوعا لمخاوف يثيرهـــا تنافس يجري تنظيمه في منطقة يسودها الفقر».

و قـــد استهدفت الجماعة الاقتصادية الأوروبية توطيـــد نفوذها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط الأمر الـــذي دفعها إلى الاهتمام بالحوار العـــربي في مطلع السبعينات نتيجة أزمة الطاقـــة ثم إبرام اتفاقيات تعاون في النصف الثاني من السبعينيات تركزت على المساعدات الاقتصادية ,و مع تطور تكامل المجموعة الأوروبية التي ظلت أجهزتها تواصل الدرس والتحليل و التركيب،سعيا منها لإيجاد أسس صالحة تسمح بتحويل الارتباطات الثنائيـــة إلى ارتباط ذي طابع شامل يؤدي في نهايـــة الأمر إلى تكوين جماعة البحـــر الأبيض المتوسط

---

[1] فتح الله و لعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية(الدار البيضاء : دار النشر المغربية 1982) ص3

المنشودة، أصبحت المنطقة بحكم الارتباط التاريخي و الجغرافي و الأمني من أوائـــل المناطق التي ينشط فيها الاتحاد الأوروبي مـــن خلال إقراره للسياسة المتوسطيةالمتجددة في بداية التسعينات ثم التأسيس لمرحلةالشراكةفي منتصف التسعينات الأمر الذي جعل دول العالم الثالث المتوسطية مقبلة على مرحلة انفتاح إقليمي لها بدون شك مزاياها و تكاليفها .

فهل ستنجح هذه الدول في تعظيم المزايا و الاستفادة من إمكانيات الشراكة المتاحة؟ و هل تنجح أيضا في تقليل التكاليف أو تفاديها ؟ و بالتالي هل سيكون مسعى الشراكة في صالح هذه الدول التي من بينها الجزائر ؟

كل هذه الأسئلة و أخرى سيتناولها هذا البحث في محاولة لإبراز مزايا و تكاليف الشراكة الأورومتوسطية خاصة الاقتصادية منها باعتماد المنهج الوصفي التحليلي و هذا عن طريق تبيين الوقائع ثم تحليل آثارها و استشراف نتائجها , و قبل التطرق إلى المزايا و التكاليف كان لا بـــد من استعراض مراحل التعاون الأورومتوسطي منذ تأسيس المجموعة الأوروبية إلى منتصف التسعينات مع تقييم آثار الاتفاقيات السابقة و هذا ما اشتمل عليه القسم الأول الذي قسم إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول يستعرض المراحل الأولى للتعاون : تم فيه التعريف بمنطقة المتوسط و خصائصها ثم عرض لاتفاقيات التعاون خلال الستينات وبعد ذلك تقييم هذه الاتفاقيات .

الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى اتفاقيات التعاون خلال منتصف السبعينات و التي تدخل في إطار السياسة الأورومتوسطية الشاملة و في هذا الفصل تم عرض الإطار العام لهذه الاتفاقيات ثم محتواها و أخيرا تم تقييمها.

الفصل الثالث و قد تم فيه استعراض السياسة الأورومتوسطية خلال التسعينات التي انتقلت من مرحلة السياسة المتوسطية المتجددة في بداية التسعينات إلى مرحلة الشراكة في منتصفها مع عرض لمجالات الشراكة باعتبارها عرضا

أوروبيا جديدا تضمن محاور جديدة كالتعاون السياسي و الأمني , الاقتصادي و المالي و التعاون في المجال الإنساني و الثقافي.

و بعد الوقوف على خصوصيات التعاون الأورومتوسطي عبر كل مراحله في القسم الأول تم تحليل النتائج السلبيةوالإيجابية لمسعى الشراكة الأورومتوسطي باستشراف مزاياه وتكاليفه ثم عرض حالةانتساب الجزائر في ظل هذا المسعى و قد شمل هذا القسم ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول يتعلق بمزايا الشراكة الأورومتوسطية الاقتصادية و المالية و التنظيمية و شروط النجاح .

الفصل الثاني و يتعلق بتكاليف الشراكة الأورومتوسطية سواء المتعلقة ببعض السايسات الأوروبية أو التكاليف الاقتصادية أو التكاليف المالية .

الفصل الثالث أما هذا الفصل فقد خصص لحالة الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية بمزاياها و تكاليفها على الاقتصاد الوطني بعد عرض لحالة الاقتصاد الجزائري ثم للعلاقات الأوروبية الجزائرية .

القسم الأول

مراحل اتفاقيات التعاون الأمريكي سكيك

I)- المراحل الأولى لعلاقات التعاون الأورومتوسطية

تمهيد

لما كانت لأوروبا علاقات سياسية ، اجتماعية و اقتصادية وثيقة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على مـــر التاريخ فإن الجماعة الأوروبية و منذ تأسيسها سنة 1957 حاولت إقامة صلات مؤسسية بينها و بين هذه الدول فكانت أولى المحاولات في الستينات بعقد عدد من الاتفاقيات مع دول المنطقة انصبت أساسا على الجوانب التجارية ،ثم تلتها في منتصف السبعينات مبادرة أخرى تستهدف جميع دول حوض المتوسط وتدخل في إطار شمولي للسياسة المتوسطية التي تتخذ من مفهوم التعاون ركيزة أساسية حيث شملت مجالات جديدة غيـــر تجارية كالجوانب المالية و التقنية و اليـــد العاملة .

وخلال فترة 75-77 تم توقيع اتفاقات تعاون جديدة ظلت في جوهرها ثنائيـــة لا ترقى إلى مستوى العلاقات الاقتصادية المتزايدة العمق بين المنطقتين الأمر الذي دفع بالمجموعة الأوروبية في بداية التسعينات إلى إجراء تقييم لمجمل سياساتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط و للمبادرات التي يمكن أن تعزز هذه السياسة على الأمدين القصير والمتوسط توجت بظهور السياسة المتوسطية المتجددة في بداية التسعينات مهدت لمرحلة الشراكة التي أسس لها في مؤتمر برشلونة سنة 1995 .

I-1) - تعريف لمنطقة حوض المتوسط

تمهيد :

منـــذ آلاف السنين تعتبر منطقة حـــوض المتوسط ، القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم باعتبارها همزة وصل بين القارات الثلاث (آسيا,إفريقيا , أوروبا) فهي مهـــد لأعرق الحضارات عبـــر التاريخ: المصرية , العبرية , الفينيقية , اليونانيـــة , الرومانية , القرطاجية , البيزنطيـــة , الإسلامية و الأوروبية , كما احتضنت المنطقة اكبر ثلاث ديانـــات موحـــدة و هي :

اليهودية , المسيحية و الإسلام, و هي غالبا ما كانت بؤرة من بؤر التوتر و الصراعات عرفت الحرب و السلم , الصداقة و الشقاق فهي منطقة تبادل منذ أمد بعيد عن طريق الهجرة، التجارة و الثقافة.

و منذ القرن الخامس عشر ظهرت بوادر شروط اللاتكافؤ في العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط حيث استطاعت أوروبا الدخول في منعرج تاريخي أدى بها إلى إحداث ثورة صناعية ببروز نمط الإنتاج الرأسمالي بينما لم تستطع المجتمعات العربية المكونة للضفة الجنوبية في غالبيتها الاستفادة من الإمكانيات التي كانت تزخر بها لتحقيق التقدم ، الأمر الذي أدى إلى انتقال مراكز القرار نحو أوروبا الغربية ثم إلى الأطلسي و الباسيفيكي.

و بانتهاء الحربين العالميتين(1914-1918) ، (1939-1945) و نهاية المرحلة الاستعمارية و ظهور الحرب الباردة والصراع العربي الإسرائيلي منذ 1948, وكذا تأكد المكانة الإستراتيجية للبترول في تغذية الاقتصاد العالمي منذ سنة 1973 كلها عوامل جعلت من المنطقة ذات أهمية جيوسياسة كبيرة.

I-1-1) - خصائص المنطقة

- منطقة تباين ديمغرافي

في سنة 1950 بلغ عدد سكان الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط 212 مليون نسمة(2/3) منها متمركز في الشمال و(1/3) الثلث الآخر في الجنوب.

و في سنة 1990 حسب الجدول (1) بلغ عدد سكان المنطقة 382,5 مليون مقسمة بين الضفتين بالتساوي تقريبا أما في آفاق 2015 فسيبلغ عدد السكان الإجمالي حوالي 519,5 مليون نسمة (2/3) ثلثين منها في الجنوب و الثلث الباقي في الشمال وهذا ما تبرزه نسبة النمو السكاني التي تتباين من دولة لأخرى لكنها في الضفة الجنوبية تمثل 06 إلى 7,5 مرة مثيلتها في الشمال، أما توزيع السكان حسب شرائح السن الذي يبين أن شريحة 60 سنة

فمـــا فوق بالنسبة للضفـــة الشمالية تفوق 20% من مجموع السكان بينما في الضفة الجنوبية لا تفوق 7% في المرحلة الممتدة من 1990 إلى 2015 هذه النسب و الإحصائيات توضح التبايـــن الديمغرافي الكبير بين ضفتي المتوسط، ونسب النمو المرتفعة جـــــدا للضفة الجنوبية التي ستحول السيـــادة البشرية لحوض المتوسط من العنصر الأوروبي إلى السكان العرب و الغير أوروبيين في العقود المقبلة غير أن هذا التحول ستصحبه آثار خاصة على دول الجنوب تمس قطاعات عدة كالسكن، التعليم، الصحة، سوق العمل... إلخ.

كما تؤثر هذه الوضعية المتسمة بانعدام التوازن البشـــري و مستوى الفقر و الغنى بيـــن الضفتين في مجال الهجرة من الجنوب إلى الشمـــــال و علـــى استقرار المنطقة بسبب المشاكل السوسيو اجتماعية.

جدول رقم 1

(سكان المتوسط 1990 –2000 – 2015)

	السكان السنوية بالمليون نسمة				السنة المئوية للنمو (%)			توزيع مجموع السكان حسب شرائح السن بالنسبة المئوية %					
	1990	2000	2015	السكان	1965 – 1983	1980 – 1989	1989 – 2000	0–24سنة		25–59 سنة		60سنة فما فوق	
								1990–2015		1990–2015		1990–2015	
I.منطقة المتوسط	152.5	155.9	156.4	150.0									
الغربية													
– فرنسا	56.3	58.6	60.4	63.0	0.7	0.4	0.4	.25	.30	.46	.46	.29	.24
– إيطاليا	57.1	57.0	54.9	46.0	0.5	0.2	0.0	.33	.25	.49	.47	.20	.26
– إسبانيا	39.1	40.3	41.1	41.0	1.0	0.4	0.4	.37	.29	.49	45.	.18	.22
. منطقة المتوسط	134.7	174.3	237.8	418.8									
العربية													
المغرب العربي	62.9	82.5	112.9	205.0									
الجزائر	25.2	34.2	48.8	78.0	3.1	3.0	2.8	.65	.55	.30	.39	.5	.6

المغرب	25.1	31.9	41.4	72.0	2.5	2.6	2.3	.61	.51	.33	.43	.6	.6
تونس	8.1	9.9	12.2	19.0	2.1	2.5	2.1	.58	.44	.35	.47	.7	.9
ليبيا	4.5	6.5	10.5	36.0	4.3	4.2	3.6	.65	.63	.31	.33	.4	.4
المشرق العربي	71.8	91.8	124.9	209.8									
مصر	53.6	66.4	85.9	120.0	2.1	2.5	1.8	.59	.49	.35	.43	.6	.8
سوريا	12.5	18.0	28.6	69.0	3.4	3.6	3.7	.68	.62	.28	.34	.4	.4
الأردن	3.1	4.5	7.0	16.0	2.6	3.3	2.8	.67	.60	.31	.35	.2	.5
لبنان	2.6	2.9	3.4	4.8	1.7	--	1.0	.58	.43	.33	.47	.9	.10
III. منطقة المتوسط الشرقية الغير عربية	95.3	109.2	125.3	170.2									
اليونان	10.0	10.2	10.2	9.0	0.7	0.4	0.2	35	.29	46	.47	.19	.24
تركيا	56.0	67.6	81.2	121.0	2.4	2.4	2.2	.55	.44	.38	.47	.7	.9
يوغسلافيا	23.8	25.2	26.7	30.0	0.9	0.7	0.6	.38	.33	.48	.47	.14	.20
إسرائيل	4.5	5.2	6.1	9.0	2.8	1.7	1.8	.49	.38	.39	.47	.12	.15
قبرص	0.7	0.7	0.8	0.9	....	0.8	0.1	.41	.34	.46	.50	.13	.16
مالطا	0.3	0.3	0.3	0.3	....	0.05	0.01	.38	.28	.48	.49	.28	.23

المصدر: CHEDLI AYARI . ENJEUX MEDITERRANEENS . pour une coopération Euro-Arabe –

- **منطقة تباين اقتصـــادي**

تشهد منطقــة حوض المتوســط تباينــا اقتصاديا شديــدا بين ضفتيها فــي الشمال الغــربي نجــد دولا متقدمة و غنية أما في الجنوب فالدول متخلفة و فقيرة , و تظهر التباينات الاقتصادية على الخصوص من خلال الإحصائيات المتعلقــة بالناتج الداخلي الخام , مستوى الاستثمار هياكل الإنتــاج ، المالية العامة , و المبادلات التجارية... إلخ.

وكما يبــن الجدول رقــم 02 الخاص بكتــل الناتج الداخلي الخام فإن الدول المتوسطية الأعضاء فــي الاتحاد الأوروبي تستحوذ على نسبة 87 % مــن

كتلـــة الناتج الداخلي الخـــام للمنطقـــة بينما دول العالم الثالث المتوسطية لا تمثل نسبة ناتجها الداخلي الخـــام إلا نسبة 13 % مـــن مجموع ناتج المنطقة (3 % لدول المغرب العربي, 3 % لدول المشرق العربي, 7% للدول غير العربية كتركيا، إسرائيل، مالطا و قبرص) أما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للمنطقة فهو يختلف من دولة لأخـــرى حسب الشكل رقم (1) حيث أن الفارق يظهر كبيرا و هو في اتساع مستمر بين الضفتيـــن فنجد مثلا أنه في سنة1999 تعدى فارق الناتج الداخلي الخام للفرد للدول المتوسطية الأوروبية العشر مرات الناتج الداخلي الخام للفرد لدول المغرب العربي .

و تبقى الهوة كبيرة و في اتساع مستمر بين دول الضفتين خاصة في المجال التجاري حيث أن حصة دول الجنوب من التجارة العالمية لا تتعد 4 % بينما تمثل حصة ثلاث دول أوروبية متوسطية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا)نسبة 15 % من التجارة العالمية [1] كما أن مبادلات دول المغرب العربي تمثل 70 % إلى 75 % من الصادرات و الواردات مـــع الاتحاد الأوروبي غير أنـــها لا تمثل بالنسبة لهذا الأخير إلا نسبة 3% إلى 4 % من مجموع مبادلاته,أما المبادلات البينية في الجنوب فهي ضعيفة جدا ولا تمثل إلا نسبة 5%.

جدول رقم :02

الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية) للدول المتوسطية

الوحدة : مليون أورو (1991-1999)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدول المتوسطية أعضاء الاتحاد الأوروبي									
اليونان	-	-	-	-	89889	97972	106744	108580	117401
اسبانيـــا	-	-	-	-	446882	479717	492999	520196	559352
فرنســـا	987210	1040541	1089370	1139320	1188101	1224606	1241129	1293104	1344417
إيطاليـــا	939613	951165	849037	863369	839041	971065	1028273	1063828	1099106
الدول المتوسطيـــة الجنوبيـــة									
الجزائر	37669	37942	43511	35665	32169	36969	42390	42567	44915

(1) Paul Balta, Méditerranée défis et en jeux " harmattan 2000" France.

المغرب	22455	21902	22855	25605	25370	28835	29397	31852	32719
تونـــس	10548	11998	12451	13126	13800	15407	16728	17852	19679
مصـــر	28166	32257	39922	43313	46120	52913	66479	73516	_
الأردن	3399	4008	4756	5109	4975	5233	6151	6588	_
لبنـــان	3351	4229	6438	7502	8385	10098	12604	13847	_
سوريـــا	8980	10225	11778	12815	12690	13845	15919	15773	_
إسرائيل	47855	50719	56260	63129	67102	76089	88174	88280	_
فلسطين	_	_	_	2501	2733	3069	3680	4000	_
قبـــرص	4655	5300	5616	6233	6756	7007	7483	8057	8535
مالطـــا	2019	2120	2101	2291	2484	2624	2944	3130	3398
تركيـــا	121998	122704	154345	109538	129920	143545	168131	179266	172829

المصدر : الإحصائيات الأورومتوسطية (الاتحاد الأوروبي) EUROSTAT

شكل رقم : 01

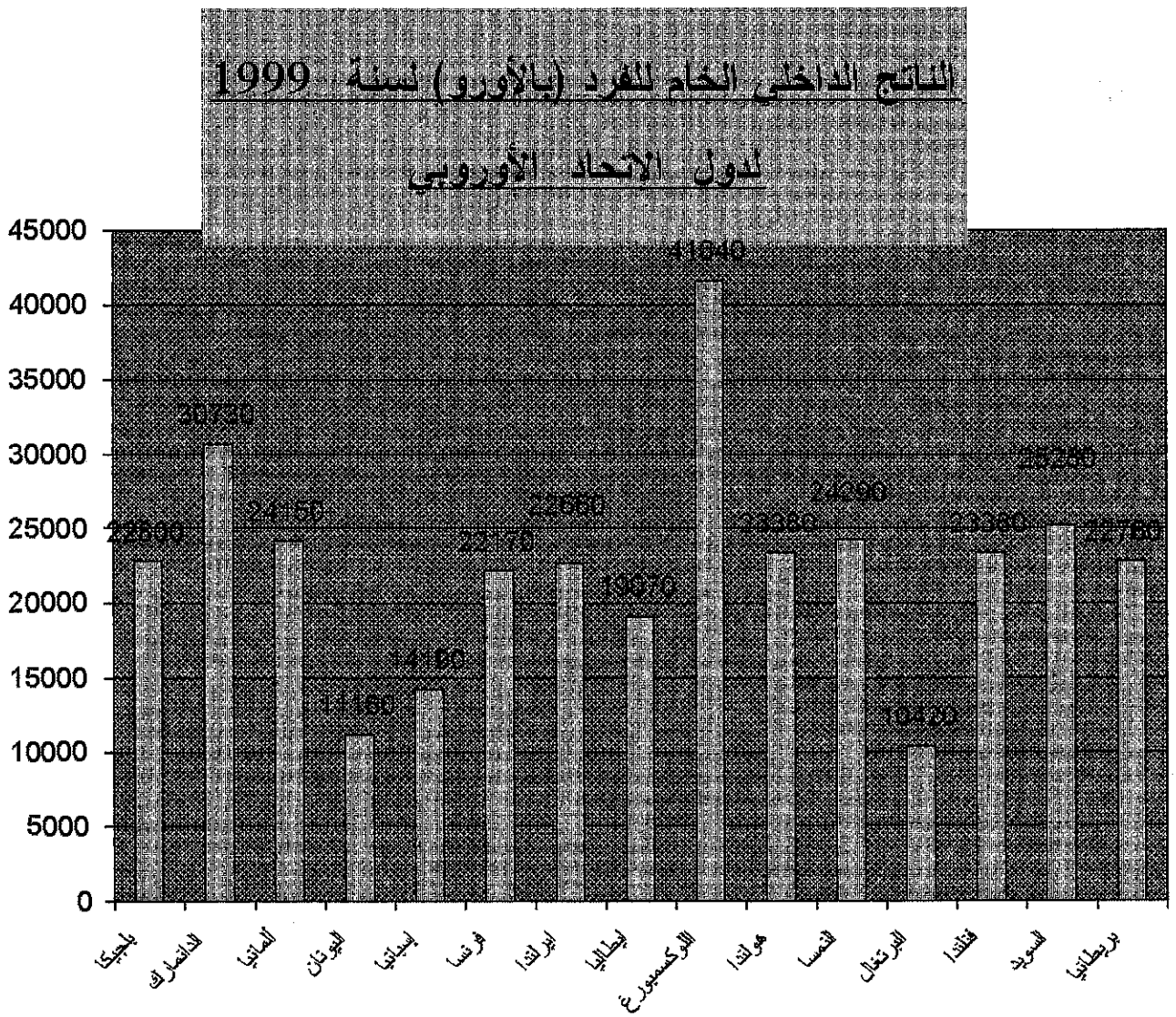

شكل رقـــم 02

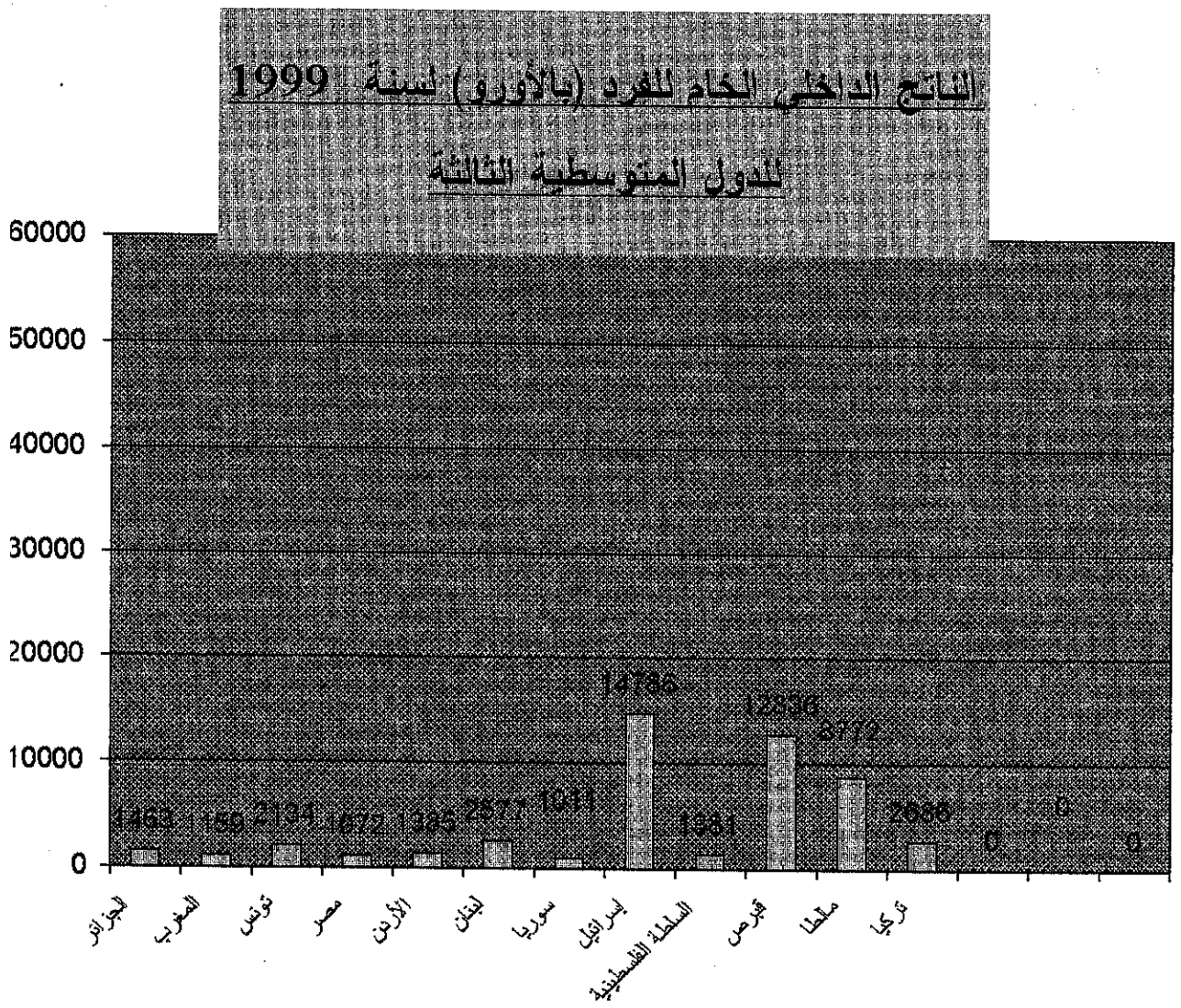

-لبنـــان: إحصائيات سنة 1995

-مصـــر : إحصائيات سنة 1997

-الأردن,ســـوريا,إسرائيـــل,السلطة الفلسطينية:إحصائيات سنة 1998

-مـــالطـــا : إحصائيات مؤقتـــة

المصـــدر : الإحصائيات الأورومتوسطية EUROSTAT

- **منطقة تباين تكنولوجي و ثقافي :** هناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية و الجنوبية يتمثل في قلـــة استخدام التقنيات الحديثة وعوامل الإنتاج المتطورة وكذا عدم توفر الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة والتكنولوجية المتطورة، كما أن دول الضفة الجنوبية لا يزال مستوى التعليـــم بها ضعيفا حيـــث أنها تتبع طرقا تقليدية في التعليم ، و طرقها البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة وتبقى الاعتمادات المخصصة للبحـــث العلمي بـــدول الجنوب ضعيفة تتراوح بين 0,1 % و 0,3 % من الناتج الوطني الخام بينما تصل في دول الشمال إلى 0,88 % لإسبانيا، 1,1 % لإيطاليا و 2,2 % لفرنسا.
- **منطقة توتر و عدم استقرار :** على مر التاريخ كانت و لا تزال منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة صراع و توترات , حيث ورثت أقدم النزاعات خاصة بين اليهود و المسيحيين و المسلمين. [1]

و رغم تراجع دور الدين في تذكية الحروب في القرن العشرين فإن عوامل أخرى ساهمت في تأجيج الصراعات و التوترات منها النزعة الاستعمارية الروح الوطنية و الصراعات الاثنية و قد شهدت المنطقة عدة صراعات منها الصراع العربي الإسرائيلي , الصراع في جمهوريات يوغسلافيا سابقا , الصراع التركي اليوناني و التركي الأرميني بالإضافة إلى النزاع القبرصي و النزاعات الخاصة بالأقليات الدينية و الاثنية .

I-1-2) – المنطقة الأوروبية

لقد تـــم بنـــاء أوروبا و تصنيعها خلال النصف الثاني مـــن القـــرن العشرين و شهدت مرحلة تنوير و تطوير بعد مرحلة تأخر و انحطاط وهي في طريقها

---

[1] مرجع سبق ذكره ص 97 Paul Balta

إلى أوروبا موحـــدة خاصة بعد إبرام معاهدة ماستريخت 1992 ، لكن كيف وصلت أوروبا إلى هذه المرحلة؟

يذهب الكتاب و المفكرون إلى التأكيد على أن فكرة التوازن الأوربي و سياسة التحالفات ليست فقط حديثة و إنما تعود إلى زمن المدن اليونانية [1] ثم تعاظم هذا المبدأ بظهور مجموعة من المشاريع التي تم اقتراحها من طرف المفكرين و الفلاسفة الأوروبيين خلال فتـــرة (1250-1832) والتي كانت ترمي إلى إقامة اتحاد أوروبي من أجل محاربة الدولة الإسلاميـــة واسترجاع القـــدس ، و جعل أوروبا مجتمع صناعي متطور و قوى[2].

وخلال القرن التاسع عشر برزت ظاهرة التحالفات الأوروبية(1815-1914) التي شيدت مرحلة جديدة من المد الأوروبي القومي و التوسع في كل من أفريقيا وآسيا،و كان التحالف الأوروبي يقوم على مبدأين أساسيين:

أ-المصلحة المشتركة ب- توافق الآراء.

و إذا كـــان الساسة و المفكرون الأوروبيون يأملون في تحقيق الأمـــن عـــن طريق التحالفات فإن العكس هو الذي حدث حيث بدأت أكثر النزاعـــات في هـــذه الفتـــرة لأن الدول الأوروبية لـــم تتخلص مـــن أطماعها التوسعيـــة الاستعمارية،ولا من سلوكها العدواني بل بالعكس اشتدت حدة التنافس بعدما عمـــت الثـــورة الصناعية و ازداد التطـــور في مختلف المجالات أدت إلى الانسياق نحو حربين عالميتين الأولى (1914-1918) و الثانية (1939-1945) و التي كانت من نتائجها تحطيم أوروبا و اليابان الأمر الذي دفـــع بأمريكا للإعلان عن مشروع إعادة بناء أوروبا و اليابان في إطار ما يسمى مشروع مارشال، فكان هذا الإعلان في نظر الكثيرين بمثابة نهاية العصـــر الأوروبي وبداية العصر الأمريكي.

---

[2] الدكتور غضبان مبروك، المجتمع الدولي : الأصول و التطور و الأشخاص، القسم الأول ديوان المطبوعات الجامعية.

[2] نفس المؤلف، التنظيم الدولي و المنضمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية.

و في ظل هذا المناخ ظهرت الحاجة الملحة لمبادرة أوروبية لبعث الـــروح مـــن جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة حيث خرجت بفكرة توحيـــد السيطرة على إنتاج الفحم و الحديد في أوروبا، اللذين كـــانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات[1] و نتيجة لهـــذه المبادرة وقعـــت كـــل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا و لوكسمبورغ في 18 أبريل 1951 معاهـــدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، و في 25 مـــارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية،التي تعـــدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيـــد من التعاون والتكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محـــددة ، كما استشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة. [2]

-تطـــور النظام الأوروبي :

مـــر النظام الأوروبي بمراحل تطور مهمـــة عبر نصف القـــرن الأخير من القرن العشرين حيث كانت بدايتـــه بتأسيـــس الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليتنقل إلـــى مرحلـــة الســـوق الأوروبية المشتركة التي نصت معاهدة روما على أحكامها ثـــم تشكيـــل اتحـــاد جمركي , تليـــه إجـــراءات و سياســـات مشتركة لتحرير عناصر الإنتاج و خلق الظروف المواتيـــة لازدهار الصناعة الأوروبية , كمـــا نصت معاهدة روما على إزالـــة كافـــة القيـــود و الرسوم الجمركية في غضون فتـــرة انتقالية تدوم 12 سنة ثـــم أيضا وضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

و رغـــم الصعـــوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصاديـــة الأوروبية فإنـــها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما في المراحل المحددة[3] و لإيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي و تحقيق أقصى استفادة مـــن مكاسب

---

[1] أسامة المجدوب، العولمة و الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية «الدار المصرية اللبنانية» الطبعة الثانية 2001.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] إسماعيل العربي : فصول في العلاقات الدولية « المؤسسة الوطنية للكتاب» الجزائر 1990

التكامل الاقتصادي , أقـــر زعماء الـــدول الأعضاء فـــي الجماعة الأوروبية في أوائل سنة 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد الذي عدلت بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحد،و هذا من خلال توافق الإطار القانوني مع الهدف المرجو و إزالة كافة القيود المالية، وفي سنة 1992 اكتمل السوق الأوروبي الداخلي الموحـــد ليغطي 345 مليون نسمـــة فتم تحريـــر انتقال الأشخاص , السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أية قيود , و بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبراير 1992 دخل النظـــام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء و يضيف إلى المعاهدات السابقة محورين اثنين هما :

1. الوحدة السياسية التي تضمنت ضرورة مراجعة الدساتير الوطنية لتفسح المجال لتحرك وحدوي أوروبي .
2. المحور الاقتصادي الذي تضمن قيام سوق أوروبية وحيدة وإقامة نظام نقدي أوروبي يتعزز ببنك أوربي مركزي

أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي [1]

أ. -البرلمان الأوروبي: هو التعبير الديموقراطي للإرادة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي، ينتخب لمـــدة خمـــس سنوات .

ب. -مجلس الاتحاد الأوروبي : يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر.

ت. -المفوضية الأوروبية: تعتبر المفوضية الأوروبية هيئة تنفيذية لسياسات الاتحاد وعلاقاتهالتجارية الدولية .

ث. -مجلس القضاء الأوروبي : تتمثل مهامه في إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون وفي ترجمة وتطبيق المعاهدات .

---

[1] au service de l'union européenne «guide du citoyen sur le fonctionnement des instutitions de l'union européenne » deuxième édition

ج. -مجلس الحسابات الأوروبي:يمثل الخاضعين للضريبة و يقوم بمراقبة نفقات الاتحاد حتى تتماشى و التنظيمات المالية و وفقا لأهدافه .

ح. -البنك المركزي الأوروبي: النظام المركزي(SEBC) يتكون من البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الأوروبية ومن مهامه الأساسية:

- توضيح و وضع السياسة النقدية -قيادة عمليات الصرف -التحكم في تسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء -السهر على السير الحسن لنظام الدفع.

خ. -البنك الأوروبي للاستثمار: هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض و تقرض أموال لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيـــذا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

د. -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: هيئة استشارية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ذ. -لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي : وهي مؤسســـة استشارية تسعى إلـــى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

ر. -الوسيط الأوروبي : يحقـــق في الشكاوي المتعلقة بالتسيير السيئ من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي،و ينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي .

I-1-3) – منطقة دول العالم الثالث المتوسطية.

تمثل دول جنوب البحـــــر الأبيض المتوسط الثالثـــة المعنيـــة بالاتفاقيات الأورومتوسطية كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، قبرص، مالطا و السلطة الفلسطينية و يمكن تقسيم هذه الـــدول إلى مجموعتين تمثل المجموعة الأولى (08) دول عربية مقسمة إلى مجموعتيـــن فرعيتيـــن الأولى تمثل دول المغرب العـــربي و الثانيـــة دول المشرق العربي أما المجموعة الثانية فهي تمثل الدول الغير عربية ,أما من الجانب الاقتصادي فإن الدول الأكثر أهمية فهي تتمثل في(06) ست دول هي « الجزائر، المغرب، تونس مصر، إسرائيل و تركيا » حيث تمثـــل 86 %

1. مجموعة دول المغرب العربي : و هي أهم مجموعة من حيث العلاقات مع أوروبا تتكون من الجزائر المغرب و تونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي و موريتانيا التي ليست لها واجهة بحرية متوسطية و تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية لومي[1].

و تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أصول بربرية تعربت بفعل الفتوحات الإسلامية منذ القرن السابع ميلادي ، أصبحت اليوم بتعداد سكاني يفوق 80 مليون نسمة (الجدول رقم 1) و لدول المغرب العربي الكثير من نقاط التشابه ,غير أن لكل بلد أيضا خصوصياته [2]و منذ فجر استقلالها بذلت أقطار المغرب العربي جهودا كبيرة للتكامل و التعاون أثمرت بتأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي سنة 1964 و التي كانت تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير أن التجربة لم تدم طويلا و جمدت اللجنة في بداية السبعينيات (70) نتيجة التباينات السياسية و الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي، كما ظلت العلاقات الثنائية بين مد و جزر يشوبها دائما الضعف إلى سنة 1988 أين جاءت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي وبالفعل فقد جاء إعلان مراكش في 17 فبراير 1989 ليعلن قيام اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن و الاستقرار و الأمن العالمي[3] أما في المجال الاقتصاد فقد كان يرمى اتحاد المغرب العربي إلى:

-إنشاء منطقة تبادل حرة قبل سنة 1992

- اتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995

-سوق موحد قبل سنة 2000

---

[1] اتفاقية لومي : هي استمرار لاتفاقية يا وندي تضم مجموع الدول الإفريقية و دول الكاريبي و الباسيفيك و هذا منذ سنة 1975 عقدت عدة اتفاقيات سميت ب : لومي1 (1975-1979) لومي2 (1979-1984) لومي 3 (1984-1990) و لومي 4 (1990-2000).

[2] مرجع سبق ذكره Paul Balta O.P.C

[3] محمد ملبوس " آفاق الاندماج المغاربي " ص 178 كتاب جماعي تحت إشراف الأستاذ : عبد العزيز جراد بعنوان – عشرية من العلاقات الدولية 1991-2000 – منشورات مركز التوثيق و البحوث , الجزائر 2001.

-اتحاد اقتصادي و الذي يرمى إلى توحيد السياسات و برامج التنمية .

أمـــا مؤسسات اتحاد المغرب العربي فهي مقسمة إلى قسمين ، مؤسسات سياسية و مؤسسات تقنية .

- **-المؤسسات السياسية :**

أ. المجلس الرئاسي : هو الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات (حسب المادة 6 من اتفاقية مراكش) يتكون من قادة دول الاتحاد .

ب. مجلس وزراء الشؤون الخارجية و لجنة المتابعة : يعتبر هذا المجلس بمثابة الرابطة بين مجلس الرئاسة والمؤسسات الأخرى ، أما اللجنة المتابعة فتتكون من ممثل عن كل دولة عضو و تهتم بمتابعة شؤون الاتحاد.

ت. المجلس الاستشاري : يتكون من (30) ثلاثين نائبا عـــن كل دولة من مهامه إبداء الرأي في مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة ، كما يمكنه تقديم توصيات لهذا المجلس .

- **-المؤسسات التقنية :**

أ. الأمانة العامة : تقـــوم بوضع حيـــز التطبيق قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مـــع باقي المؤسسات.

ب. اللجان الوزارية المتخصصة : قرر المجلس الرئاسي المنعقد في تونس في جانفي1990 إنشاء خمسة لجان وزارية متخصصة،لجنة مكلفة بالأمن الغذائي ،لجنة مكلفة بالاقتصاد والمالية ،لجنة مكلفة بالبنية التحتية ولجنة مكلفة بالموارد البشرية.

ت. المحكمة القضائية: كل دولة ممثلة بقاضيين لمدة(6)سنوات قابلة للتجديد للنصف ،تقوم بإعطاء رأيها في الترجمة أو تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي.

لكن رغـــم الجهود المبذولة في تكوين قطب إقليمي يستجيب لتطلعات دول المنطقة في الاندماج ، فان عوامل تعطيل هذا المشروع تبقى كبيرة ، منها السياسية و الاقتصادية والهيكلية ومن هذا المنطلق وجب على أقطار المغرب العربي إيجاد قواعد جديدة للتعاون و الاندماج ، تبحث مستوى توازن القوى بين هذه الدول،تجعل التعاون الاقتصادي وسيلة لتجاوز الخلافات وتحاول إيجاد إجابة موحدة للعولمة والإقليمية وبالتالي الشراكة مع أوروبا .

2. مجموعة دول المشرق العربي المتوسطية : تضم كل من مصر ، سوريا ، الأردن ، لبنان وفلسطين يبلـــغ تعدادها حوالي 92 مليون نسمة أنظر الجدول رقم (1) كما أن ناتجها الداخلي الخام بلغ حوالي 114 مليار أورو سنة 1999 ويعتبر تطور العلاقات بين هذه المجموعة وأوروبا كنتيجة للسياسة الأوروبية الشمولية التي تسعى إلى دمج جميع أقطار البحر الأبيض المتوسط في عقد جماعي يربطها بأوروبا.

وتعتبر المبادلات بين دول المشرق العربي المتوسطية والمجموعة الأوروبية ضعيفةبالمقارنة مع المستوى المبادلات مع بلدان المغرب العربي،وإذا استثنينا المبادلات المتزايدة لكل من مصر وسوريا خاصة في مجال المحروقات ، فان المبادلات مع أردن ولبنان تبدو جد متواضعة.

ولم تكن هذه الدول مرتبطةتجاريا بشكل وطيد بالاقتصاديات الأوروبية خاصة في الفترات الأولى لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأمر الذي يفسر تواضع مبادلاتها مع المجموعة، لكن سرعان ما أصبحت هذه الدول مزودا لا بأس به من المنتوجات النفطية (مصر و سوريا) في نفس الوقت الذي ارتفع فيه مستوى وارداتها الأوروبية، وبسبب مركزها الجغرافي وثقلها السياسي في محيط الشرق الأوسط وارتباطها الوثيق بالصراع العربي الإسرائيلي ، كـــان من الضروري بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وانطلاقا من بواعثها الإستراتيجية توسيع سياستها الأورومتوسطية لتشمل دول المشرق العربي و

توقيع اتفاقيات تعاون مع هذه الدول في إطار السياسة الأوروبية المتوسطية الشاملة.

جـدول رقـم : 04

نسبة المجموعة الأوروبية في المبادلات التجارية لأقطار

المشرق العربي

	مصـــــــر		سـوريـا	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1971-1968	12.5	27.8	19.4	29.1
.1977	24.8	36.6	46.8	38.2
.1978	30.9	38.6	44.6	53.3
	لبنـــان		الأردن	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1971-1968	10.9	40.5	3.6	31.3
.1977	6.0	42.2	5.9	34.8
.1978	6.6	49.9	–	35.3

المصـــدر : فتح الله ولعلو – الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية

3. مجموعة الدول الغير عربية: تضم كل من تركيا،إسرائيل، قبرص و مالطا امـــا تركيا فيبلغ عدد سكانها حوالي 68 مليون نسمة (الجدول رقم 1) غالبيتهم أتراك وهناك أقليات تتمثل في الأرمنيين ، اليونانيين، العرب، الأكراد و اليهود لها اقتصاد متوسط بين دول العالم الثالث والدول الصناعية و تربطها بأوروبا علاقات ثقافية تاريخية و اقتصادية بحكم الموقع الجغرافي القريب جدا

وهي دولة مسلمة تطلـــب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ 1987 كما أنها من الدول المنخرطة في مسعى الشراكة الأورومتوسطية.

أما بالنسبة لإسرائيل فان الإعلان عنها كدولة كان في ماي سنة 1948 على أنقاض الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت قبضة الاستعمار البريطاني فأصبحت بالتالي كالورم في جسم العالم العربي الأمر الذي جعل الصراع العربي الإسرائيلي يستمر رغم محاولات التسوية.

أما قبرص و مالطا فهما جزيرتان لا تخضعان لسلطة أي دولة مجاورة و هما عضوان في مسعى الشراكة الأورومتوسطي إلا أن قبرص مقسمة بين السكان القبارصة اليونانيين و القبارصة الأتراك .

I-2) – اتفاقيات التعاون الأولى خلال الستينات

I-2-1) – أسس عقد اتفاقيات التعاون الأولى

تقوم اتفاقيات التعاون التى عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول و التكتلات الأجنبية على أساس مادتين من مواد معاهدة روما هما :

1–المادة 113 :التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الفتـــرة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة ولا سيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية ، وبعقد اتفاقيات جمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري .

2–المادة 232 : التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقـــة انتساب إلى الســـوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمـــال المشتركة[1].وتسعى الجماعة الاقتصادية الأوروبية للحفـــاظ على أهدافها الاستراتيجية البعيدة المدى ، بصياغة الخطوط الرئيسية لسياستها المتوسطية

---

[1] إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية المؤسسة الوطنية للكتاب 1990

التي تستهدف توطيد نفوذها بهذه المنطقة، و التى تبلورت إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية التي وقعت في الستينيات مع مجموعةمن الدول المتوسطية فقد وقعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أول اتفاق للشراكة مع اليونان سنة 1961 يهدف إلى الإزالة المتتابعة للحقوق الجمركية على المواد الصناعية و تجانس السياسات الزراعية كما وقعت اتفاقا مشابها مع تركيا سنة1963 و فى سنة 1964-1965 عقدت المجموعة اتفاقا مع كل من لبنان و إسرائيل وفى سنة 1969 عقدت اتفاق مع المغرب وتونس , أما في سنة 1970 فقد عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع إسبانيا تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية وإعطاء تفضيلات للصادرات الفلاحية الإسبانية،وفى نفس السنة وقعت مالطا اتفاقية بنفس الأهداف،أيضا أما في سنة 1972 وقعت المجموعة اتفاقيات تعاون مع كل من قبرص،مصر والبرتغال كما وقعت سنة 1975 اتفاقية مع يوغسلافيا.

I-2-2) - اتفاقيات الشراكة مع المغرب و تونس سنة 1969

بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينات وبداية الستينات أخذت تحس بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمـــة التي تواجهها فأبدت استعدادها بأجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقـــد اتفاقيات انتساب, وقد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا و الذي كانت تتمتع فيه بموجب المادة 227 من معاهدة روما بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء، وفي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديـــد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976.

أما المغرب و تونس فقد طالبتا سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيديـــة من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية .

و قد فضلت كل واحدة من دول المغرب الدخول على انفراد في المفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية و ذلك على الرغم من استعداد هذه الأخيرة لإجراء مفاوضات معها مجتمعة [1]و مرد ذلك إلى اختلاف أوضاعهم القانونية و تشابه صادراتهم وكذا اختلاف أنظمة حكمهم و اتجاهات سياساتهم الخارجية و التنموية لكن هذا لم يمنع التنسيق المشترك في مسائل معنية.

وفي مارس 1969 وقعت كل من المغرب وتونس اتفاقية أولى مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار نظام الشراكة، ينحصر مضمونهما في الشؤون التجارية وقد التزمت المجموعة الأوروبية بمنح إعفاءات جمركية لكل المنتجات الصناعية لكلا البلدين في الحدود التي تنص عليها الملاحق 1 و 2 باستثناء المنتجات الصناعية التي هي من أصل زراعي ، إلا أن المنتوجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية عليها احترام قواعد المنشأ حتى تتمتع بإعفاء والذي تنص عليه المادة الخامسة ويعتبر منتوج ما من أصل مغاربي أو تونسي إذا كانت نسبة مكوناته تصل40% الى50% على الأقل.

كما أن على تونس والمغرب تقديم إعفاءات من الحقوق تمثل 3% من الواردات المغربية أو التونسية القادمة من المجموعة الأوروبية، وبموجب المادة الرابعة تلتزم الدولتان المغاربيتان بمنح معاملة لمنتجات بلدان السوق الأوروبية المشتركة لا تقل بحال من الأحوال عن المعاملة التي تمنحها لمنتجات الدول الأولى بالرعاية ،كما أن الدولتان أيضا تفتح حصص شمولية لفائدة بلدان المجموعة تمثل هذه الحصص 63% من المنتجات غير المحررة عند الاستيراد وهي محل ثلاث قوائم رقم 4،5 و6 [2]وتتضمن الاتفاقية أيضا أحكام تتعلق بمنع كل ممارسة ضريبية داخلية تميز بين منتوج داخلي ومنتوج مماثل مصدره الطرف الأخر.

---

[1] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره.

[2] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره

I-2-3) – خصوصية الجزائر في هذه المرحلة

كانت الجزائرهي البلد المغربي الوحيد الذي ورد ذكره بالاسم في معاهدةروما المادة 227 بحيث تتمتع بموجب هذا النص بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء [1]وهـذا باعتبار أن الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال كان مندمجا بصفة كاملة وبالتالي فهو جزء لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية على غرارما كان يسمى بولايات ما وراء البحار،وعلى هذا الأساس تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على نظام الأفضليات بعد الاستقلال خاصة بالنسبة لصادرات الخمور التي التزمت فرنـسا باستيراد كل فوائضها ، و التزامها بمنح الجزائر مساعدة مالية ، و متابعة استقبال اليد العاملة الجزائرية المهاجرة (500.000 سنة 1962) كما أن الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية مـن النفـط والغـاز في سنواتها الأولى من الاستقلال و التقلص الكبير لدور قطاع الزراعة التصديرية بسبب التطور السلبي للقطاع الفلاحي بعـد الاستقلال نتيجة تهميشيه في إستراتيجية التنمية أدى إلى تحفيف ضغط هذا القطاع على العلاقة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية و هذا ما مكنها من الحصول على مركز أكثر امتياز من القطرين الآخرين[2].

وهكذا استطاعت الجزائر التملـص من توقيع اتفـاق شراكـة مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب وتونس وفي نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبيـة وخاصة إيطاليا رفض متابعة إعـطاء أفضليات للمواد الزراعية الجزائرية وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من صيف1972فتح مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية،وقد تلقت الجزائر بعض الترضيات حيث قررت المجموعة الأوروبية عـرض اتفاقيـة عامـة شاملة تتناول التعاون الاقتصادي والمالي و التقني و ليس مجـرد تفصيل في الشؤون التجارية كما اقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي

---

[1] إسماعيل العربي مرجع سبق ذكره

[2] فتح الله ولعلو مرجع سبق ذكره

يجب أن تخضع للحقوق الجمركية، لكن هذا العرض لم يكن يتعلق الا ب6% من الصادرات الجزائرية غير النفطية ولكن مشكلة الخمور الجزائرية كانت من المشكلات الأساسية في هذه المفاوضات وموضوع منتجات النفط المكرر أيضا نقطة حساسة في سياق تبادل الترضيات.

ورغم الاختلاف بين الجانبين فقد عملت الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى على الوصول إلى نقاط اتفاق مكنت من توقيع الجزائر في أفريل 1976 اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية

I-3) – تقييم اتفاقيات التعاون الأولى مع المغرب و تونس.

I-3-1) – العوامل المؤثرة على هذه الاتفاقيات.

تكتسي الاتفاقيات الموقعة بين المجموعة الأوروبية و البلدين المغربيين تونس و المغرب طابعا تجاريا محضا وهي محدودة و جزئية ليس لها طابع شمولي إذ تجاهلت العلاقات التقنية و المالية و العلاقات المتعلقة باليد العاملة وقد تأثر مسعى الشراكة الأوروبية مع هذه الأقطار في الستينات بعوامل أساسية تتمثل:

1. النمو المستمر للاقتصاد الأوروبي: حيث أدى تطور القوى الإنتاجية في أوروبا إلى جعل اقتصادها مركبا ضاعف من مشاكلها و صعد من تناقضاتها الاجتماعية والثقافية وقد تجلت هذه الصعوبات في مشاكل الطاقة ندرة المواد الطبيعية، التضخم و انخفاض معدلات الأرباح.
2. التوسيع الأول للمجموعة الأوروبية : شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الأولى للتوسع في السبعينيات و هذا بعد التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام، فانضمت كل من بريطانيا،ايرلندا،والدانمارك في 1 يناير 1973 ولم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي من خلال استفتاء تم لهذا الغرض. و لم يؤثر توسيع المجموعة الأوروبية بصفة مباشرة على مصالح بلدان المغرب العربي حيث أن منتوجات الأعضاءالجدد لم تضايق صادراتها غير

أن التنازلات التي منحتها المجموعة الأوروبية لدول العالم الثالث المرتبطة تقليديا ببريطانيا في إطار اتفاقية لومـــي و توسيع دائرة الشراكة يضر بكل تأكيد بصادرات البلدان الشريكة منذ الستينيات.

I-3-2) -نتائج اتفاق الشراكة مع المغرب و تونس:

يمكن استجلاء بعـــض النتائج العملية لاتفاق الشراكة بين المغرب وتونس مع المجموعة الأوروبية و هـــذا مـــن خلال معالم التجارة الخارجية التي تبين التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ،استقرار الموارد المالية الناتجة عن الصادرات و انخفاض حصة واردات دول المجموعة من المغرب و تونس بالنسبة للواردات القادمة من الدول المنافسة.

جـــدول رقـــم : 05

تطور حصة الصادرات المغربية المتجهة نحو المجموعة الأوروبية

	تطور حصة الصادرات المغربية المتجهة للمجموعة الأوروبية		تطور حصة الواردات المغربية المتجهة للمجموعة الأوروبية	
	سنة 1970	سنة1973	سنة 1970	سنة1973
فرنسا	% 36	% 34	%31	%32
ألمانيا	% 9.6	% 10	%8.7	%8
إيطاليا	% 6.6	% 7	%5.4	%5
هولندا	% 4.7	% 4	%2.8	%3
بنيلوكس	% 3.5	% 4	%3	%3
بريطانيا	-	% 5	-	%3
المجموع	% 60.4	% 64	%51.9	%54

المصدر:فتح الله ولعلو،الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية – دار النشر المغربية الدار البيضاء 1982

أ-التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية : من خلال الجدول (05) السابق يمكننا ملاحظة استقرار حصص الصادرات والواردات المغربية مع أوروبا ففي سنة 1970 السنة الأولى لبداية الاتفاق بلغت نسبة الصادرات 60 % ونسبة الواردات 52% بينما في السنة ما قبل الأخيرة للاتفاق سنة 1973 بلغت نسبة الصادرات 64 % ونسبة الواردات 54 % أي بزيادة متواضعة

جدا وهذا ما يبين أن الاتفاق الموقع من طرف المغرب وتونس سنة 1969 لم يعمل إلا على التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية لهذين البلدين.

ب- استقرار الموارد المالية الناتجة عن الصادرات:يلاحظ من خلال الجدولين (06-07) استقرار الصادرات الفلاحية المغربية من حيث مواردها المالية أو حجمها وبالتالي فإن اتفاق الشراكة بين المغرب وتونس والمجموعة الأوروبية لم يدعم موقعهما باعتبارهما مصدران للمنتجات الفلاحية و خاصة الحوامض.

جـــدول رقـــم : 06

تطور الصادرات الفلاحية المغربية من 1970 إلى 1974(بملايين الدراهم)

	1970	1971	1972	1973	1974
الحـــــوامـــــض	357.3	389.3	428.5	494.1	388.4
البواكيـــــر (1)	267.8	243.1	273.3	338.9	315.1
مصبرات الأسمـــــاك	127.3	147.7	134.4	189.5	243.6
مصبرات الخضر والفواكـــه	56.2	89.1	112.5	131.5	164.6
الخمـــــور (1)	42.9	23.4	35.3	96.1	60.0
عصيـــر الفوكه و الخضر	37.9	21.8	30.9	31.7	25.6
زيوت الزيتون	16.0	20.6	110.8	101.4	147.0
منوعات	360.1	292.0	369.0	544.9	449.5

المصـــدر : نفس المصدر السابق

(1) يمنح البرتوكول 1/7 الإعفاء من الحقوق الجمركية على السوق الفرنسية بالنسبة للمنتجات الزراعية التي لم تنص عليها اتفاقية 1969 :البواكير والخمور .

جـــدول رقـــم : 07

تطور الصادرات الفلاحية المغربية للمجموعة الأوروبية(بملايين الأطنان)

	1971-1970		1972-1971		1973-1972		1974-1973	
	المجموع	المجموعة الأوروبية	المجموع	المجموعة الأوروبية	المجموع	المجموعة الأوروبية	المجموع	المجموعة الأوروبية
البرتقال	.461	.282	.491	.267	.530	.327	.451	.255
فواكه	.121	.99	.117	.96	.184	.175	.133	.109
طماطم	.136	–	.112	–	.162	–	.148	–
بطاطس	.67	–	.81	–	.87	–	.69	–
خضر أخرى	.20	–	.16	–	.25	–	19	–

المصدر : فتح الله ولعلو – نفس المصدر السابق

ج-ضعف الموقع المغربي بسبب المنافسة :

و بسبب منافسة المنتوجات الفلاحية الأسبانية و الإسرائيلية علـــى مستوى السوق يلاحظ من الجـــدول رقم 08 تراجع حصة المغرب من صـــادرات الحوامض لصالح وضعتي كل من إسبانيا و إسرائيل.

جـــدول رقـــم : 08

تطور حصة المغرب و إسبانيا و إسرائيل

في واردات المجموعة الأوروبية من الحوامض

السنـــوات	1966-1965	1971-1970	1975-1974
المغـــــرب	% 19.6	% 21	% 11.5
إسبانيـــا	% 54.3	% 50	% 61.8
إسرائيـــــل	% 9.9	% 15.8	% 17.4

المصدر : فتح الله ولعلو - نفس المصدر السابق

I-3-3) -آثار اتفاق الشراكة مع المغرب و تونس :

إن تطبيق اتفاقية الشراكة بين المجموعة الأوروبية و المغـــرب و تـــونس لسنة 1969 زاد من الاختناقات التي مست اقتصاد البلدين، و هذا ما يمكننا استجلاؤه من الملاحظات التالية :

-اثر الحجم الاقتصادي حيث تم توقيع الاتفاقية سنة1969 بين طرفين غير متساويين اقتصاديا ، فالاقتصاد الأوروبي اقتصاد مركب متكامل و متقـــدم تربطه تداخلات تضامنية بين القطاعات و المناطق بينما اقتصـــاد المغرب و تونس فهو اقتصاد متخلف و متخارج متجه في جوهره نحو الخارج حيث يصدر بالأساس المواد الأولية.

-لقـــد نتج عن أفـــق الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة تدعيم فكـــرة التطور المرتكز خصوصا على الإبقاء على التيارات التجارية مـــع أوروبا و بالدرجة الثانية على مساهمة رؤوس الأموال الأوروبية ، غير أن رؤوس

الأموال الأجنبية لا تتأثر بمعطيـــات الاتفاقيات بـــل تستجيب لحوافز تتعلق أساسا بحجم السوق،بالمحيط الاقتصادي والاستراتيجية العالمية لاستثماراتها و العلاقات بين المردودية و الأخطار السياسية و الاقتصادية.

-ثم أن توقيع المجموعة الأوروبية مـــع البلدان المتوسطية و دول جنوب أوروبا (إسبانيا ، البرتغال ، تركيا ، إسرائيل...) لاتفاقيات تعاون ، و كذا تخفيض الحقوق الجمركيـــة على الواردات الأوروبيـــة مـــن بعض الدول الصناعية المتقدمة (كأمريكا)، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات تفضيلية مع بلدان إفريقيـــا و المحيـــط الهادي أدى إلى إفراغ محتوى الامتيازات المرتبطـــة بالشراكة من كل معنى حقيقي و بالتالي فإن ديناميكية اتفاقية الشراكة لسنة 1969 لم تستطع تذليل الصعوبات التي تواجه اقتصاد الدول المغاربية و لا حتى تكييفه مـــع مستوى الاقتصاديات المتقدمة , فأصبح مـــن الضروري إيجاد حوافز جديدة للعلاقات الأوروبية بالدول المتوسطية تقوم على أساس الحاجيات الملحة لمجتمعاتها و ليـــس على تغيرات و تقلبات الاقتصاديات الأجنبية.

خاتمة

منذ تأسيسها سنة 1957 اهتمت المجموعة الأوروبية بمنطقة حوض المتوسط باعتبارها امتدادا طبيعي لها، و كذا باعتبارها منطقة جيوسياسة مهمة تربطها بأوروبا علاقات تاريخية و جغرافية اقتصادية و ثقافية مهمة الأمر الذي دفعها إلى توقيع اتفاقيات شراكة خلال الستينيات كانت تتعلـــق بالجانب التجاري فقط وكانت محدودة المدة لم تعمل إلا على خنق اقتصاد دول العالم الثالث المتوسطية التي لم تعمل خلال هذه الفترة إلا على مسايرة طلب المجموعة الأوروبية و الاستجابة باستمرار لرغباتها المتغيرة بتغير الكيان الأوروبي ,كما أن توسع المجموعة الأوروبية إلى تسع دول بانضمام

كل من بريطانيا، الدانمارك و ايرلندا جعلها تفكر في مبادة ثانية تستند إلى سياسة شاملة للمنطقة بأكملها وتهدف إلى إقامة تعاون في مجلات عدة منها المجال التجاري عن طريق منح تفضيلات جمركية لصادرات دول جنوب المتوسط و تساهم المجموعة في الجانب المالي بمنح مساعدات ماليـــة كما تشمل أيضا مجالات التعاون التقني و العلمي و كذا الهجرة و اليد العاملة .

II-) :السياسة المتوسطية الشاملة منذ منتصف السبعينات

تمهيد : لقـــد أرادت المجموعـــة الاقتصادية الأوروبية تأكيـــد الروابط الجغرافية، التاريخية و الثقافية و الاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالـــم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة الاستعمارية الأمر الذي نتج عنـــه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلـــدان إفريقية (اتفاقية يا وندي)[1] و بلدان عربية (اتفاقيات الشراكة مع تونس و المغرب) لكن توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية(انضمام كل من بريطانيا، ايرلندا و الدانمارك سنة1973) ابتداء من السبعينيات و كذا إقرار المجموعة الأوروبية لسياســـة انفتاح إزاء البلدان المتخلفة تكون خطوطها الرئيسية ذات توجه شمولي كلها كانت عوامل مساعـــدة علـــى تجاوز اتفاقيـــات الشراكـــة الأولى لسنوات الستينات والانتقال إلى مرحلة في إطار سياسة أورومتوسطية موحدة شاملة لا تهتم بالجانب التجاري فقط بل تتعداه إلى الجانب المالي التقني و الهجرة، كما أنها اتفاقيات غيرمحدودة المدة،وقد وقعت في هذا الإطار المجموعة الأوروبية اتفاقيات تعاون مع أقطار المغرب العربي،المشرق العربي و كذا مع دولة إسرائيل.

---

[1] عقدت اتفاقية يا نودي سنة1964 لمدة خمس سنوات وجددت سنة 1969 و هي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة بإفريقيا، و أهم نصوص الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا أو كليا لكلا الطرفين و تقديم المساعدة المالية و التقنية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية للدول المنتسبة، ثم بعد توسيع المجموعة الأوروبية و انضمام بريطانيا توسعت مجموعة الدول المنتسبة لتشمل دول الكرايبي والباسيفيك التي عقدت اتفاقيات في إطار ما أصبح يسمى اتفاقية لومي.

II-1) - الإطار العام لاتفاقيات التعاون لسنة 1976.

II-1-1) - اتفاقيات التعاون مع دول المغرب العربي.

إن الاتجاه الرسمي الذي ساد سياسة المجموعة الأوروبية اثر التوسع الأول عمل على دمج كل الاتفاقيات الأورومتوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي الأقطار المتوسطية. و في هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط فوجب توسيعها للمجالات التجارية و المالية و التقنية.و على هـذا الأساس تمـت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي و التي أفضت إلى عقـد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحـدة على حدة ، و كانت ترمي اتفاقيات المغرب و تونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها [1] في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

و قد تضمنت الاتفاقيات المبرمة سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و الدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية و الصناعية و نصـف المصنعة , أمـا بالنسبة للمواد الزراعية فتشمل الحوامض ، البواكر و الخمور والمعلبات والمواد النباتية و السمكية وهي تخضع للنظام التفضيلي أماالمنتوجات الصناعية فقد سمحت المجموعة الأوروبية بالدخول الحر لأسواقها وهذا بإعفائها من الرسوم الجمركية ودون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوروبية من المواد البترولية المصفـاة والفليـن التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع ب5%كل سنة.

---

[1] استمرت الجزائر في الحصول على بعض الأفضليات لصالح صادراتها نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لكن في بداية السبعينات قررت بعض الدول الأوروبية خاصة إيطاليا بعد توقف المفاوضات مع بريطانيا و تعنت الوفد الفرنسي بنشأتها توقيف متابعة منح الأفضليات للصادرات الجزائرية الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تقديم فتح المفاوضات مع المجموعة الأوروبية لتحدد العلاقات بين الطرفين.

أما الجانب المالي فقـــد تقـــرر تحديد المساهمة المالية عـــن طريق توقيع برتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1976 – 1981) و هذا لتمويل المشاريع التنموية، وقد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب 114مليون أورو[1]منها 44 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 70مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) وقد تم استعمالها خاصة في قطاع التنمية الريفية أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر ب 130 مليون أورو منها 74مليون أورو مـــن موارد الميزانية الأوروبية و56 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلـــغ 95 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية و 41 مليـــون أورو موارد البنك الأوربي للاستثمار.

و قـــد شملت الاتفاقات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلـــى تنشيط تبـــادل الخبرات والمعلومات خاصة في المجالات العلمية والتقنية والإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية وتنمية الإنتاج الصناعي.

II-1- 2) – اتفاقيات التعاون مع دول المشرق العربي:

وقعت كل من مصر، سوريا، لبنان والأردن اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية في إطار تعميمها للسياسة المتوسطية و رغم اختـــلاف طبيعـــة صادرات هذه البلدان نحوالمجموعة الأوروبية و ارتباطاتها الغيـــر أوروبية فان هـــذه الاتفاقيات كانت مشابهة لتلك المبرمة مع دول المغرب العربي .

1) اتفاقية التعاون مع جمهورية مصر :

تضم هذه الاتفاقية الجانب التجاري ،المالي، والتقني تم إبرامها يوم 18 يناير 1977 و من خلال تحليل المبادلات المصرية الأوروبية يظهر التزايد المستمر لهذه المبدلات مع تطور العجزالمصري اتجاه المجموعة الأوروبية

---

(1) délégation de la commission européenne au royaume du Maroc
(union européenne- Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001)

كماأن بنية الصادرات المصرية أخذت في التحول من المواد الزراعية (التي بلغت نسبتها سنة 1973 58 % من مجموعـــة الصادرات إلى المجموعة الأوروبية) إلى المحروقات التي أخذت في الارتفاع حيث بلغت سنة 1976 56 % من مجموع الصادرات المصرية نحو المجموعة الأوروبية.

جـــدول رقـــم : 09

المبادلات المصرية الأوروبية (بالمليون وحدة حسابية)

	1973	1974	1975	1976
الـــــواردات	369.3	812.9	1349.7	1475.4
الصـــــــادرات	186.2	263.5	318.4	675.2
الرصيـــــد	210.1	549.4	1031.3	800.2
نسبة المواد الزراعية في الصادرات	% 57.8	% 49.8	% 24.0	% 22.2
نسبة المواد الصناعية في الصادرات	% 42.2	% 50.2	% 76	% 77.8

المصدر : فتح الله ولعلو - مرجع سبق ذكره -إحصائيات المجموعة الأوروبية-

أما بنية الواردات فان المواد المهيمنة فيهاهي الآلات والتجهيزات التي تمثل 52% ثم المواد الكيماوية ب 13% و المواد الغذائية ب 12% و قد أقرت هذه الاتفاقية إعفاءات جمركية فـــي حدود عليا سنوية تصل 450000 طن للمواد البترولية و35000 للأسمدة الفوسفاتية في حيـــن نجد أن المنتوجات الفلاحية المصرية استفادت من تخفيضات من التسعيرة الجمركية الموحدة في حدود 40% إلى 80% غير أن هذه المنتوجات تواجه عراقيل تفرضها السياسة الفلاحية الموحدة للمجموعة الأوروبية و نظام الحصص و التوقيت و السعر المرجعي و بند الإنقاذ، كما أقرت الاتفاقية منح مصر مساهمة مالية في

إطار بروتوكول التعاون المالي الأول في حدود 170 مليون وحدة حسابية منها 93 مليون على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار و 4 مليون ممنوحة بشروط خاصة و63 مليون ممنوحة من موارد المجموعة غير قابلة للاسترداد.

2) اتفاقية التعاون مع سوريا : في نفس الإطار و نفس التوقيت لاتفاقية مصر وقعت سوريا اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية تضم الجوانب الثلاثة التجاري، المالي و التقني، و قد أقر برتوكول التعاون المالي لسوريامساعدات مالية تقدرب60 مليون وحدة حساب منها 34 مليون قروض من البنك الأوروبي للاستثمار و7 مليون قروض بشروط خاصة و 19 مليون إعانات من ميزانية المجموعة الأوروبية أما في الجانب التجاري و من خلال تحليل المبادلات بين سوريا و المجموعة الأوروبية يتبين مدى تأثير الاتفاقية التي تربط الجانبين هناك تشابه كبير بين الاتفاقيتين المصرية و السورية حيث تمنح هذه الاتفاقية إعفاءات جمركية لبعض الصادرات الصناعية السورية في حدود عليا سنوية كما تقر تخفيضات جمركية على الصادرات الفلاحية السورية.

جـــدول رقـــم : 10

المبادلات التجارية السورية الأوروبية (بالمليون وحدة حسابية)

	1973	1974	1975	1976
الـــــواردات	213.6	476.7	583.9	1027.2
الصـــــــادرات	105.8	245.6	464.1	649.2
الرصيـــــد	-107.8	-231.1	-119.8	-378
نسبة المواد الزراعية في الصادرات	%42.2	%12.1	%3.9	%8.8
نسبة المواد الصناعية في الصادرات	%57.8	%87.9	%96.1	%91.2

المصدر : فتح الله ولعلو – مرجع سبق ذكره –إحصائيات المجموعة الأوروبية–

3) اتفاقية التعاون مع لبنان : وقع لبنان اتفاق تفضيلي سنة 1965 يهدف إلى إزالة حقوق الجمارك من الجانبين على المواد الصناعية و منح تسهيلات من طرف المجموعة الأوروبية للصادرات الفلاحية اللبنانية، ثم وقع اتفاق تعاون يوم 7 ماي 1977 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة،وقد ضم الجوانب التقليدية منها التجاري، المالي و التقني وفي هذا الإطارفقد أقر بروتوكول التعاون المالي منح مساعدة للبنان تقدر ب 30 مليون وحدة حساب منها 20 مليون كقروض من بنك الاستثمار الأوروبي، و 2 مليون كقروض بشروط خاصة و 8 مليون كإعانة من موارد المجموعة الأوروبية.اما المجال التجاري فالملاحظ هو الانخفاض المستمر للصادرات اللبنانية باتجاه المجموعة الأوروبية بينما نسبة الواردات من المجموعة مرتفعة حيث بلغت 40% من مجموع الواردات

جـــدول رقـــم : 11

المبادلات التجارية اللبنانية مع المجموعة الأوروبية (بالمليون وحدة حسابية)

	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الـــــــواردات	83.2	200.4	82.5	40.1	31.9	27.6
الصـــــــــادرات	476.2	779.6	613.1	145.8	601.2	607.6
الرصيـــــــد	-393.0	-579.2	-530.6	-105.7	-569.3	-580.8
نسبة المواد الزراعية في الصادرات	%39.9	%12.3	%28.8	%16.0	%21.3	%33.0
نسبة المواد الصناعية في الصادرات	%60.1	%87.7	%71.2	%84.0	%78.7	%67.0

المصدر : فتح الله ولعلو - مرجع سبق ذكره -إحصائيات المجموعة الأوروبية-

و قد استفادت المواد المصنعة اللبنانية من الدخول إلى أسواق المجموعة الأوروبية بإعفاء كلي من حقوق الجمارك كما تمنح الاتفاقية أيضا تخفيضات

جمركية من 40 % إلى 80 % على أربع أخماس الصادرات الفلاحية اللبنانية.

4) اتفاقية التعاون مع الأردن :

في يناير 1977 وقع الأردن اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية في إطار السياسة الأورومتوسطية الشاملة و التي تشمل الجانب التجاري، المالي و التقني.و قد منحت المجموعة الأوروبية للأردن بموجب بروتوكول التعاون المالي مساعدات مالية في حدود 40 مليون وحدة حسابية منها 18مليون من البنك الأوروبي للاستثمار و4 مليون وحدة كقروض بشروط خاصة و 18 مليون و حدة حسابية على شكل إعانات أما في الجانب التجاري فإن المبادلات بين الجانبين جد ضعيفة.

جـدول رقـم : 12

المبادلات التجارية الأردنية الأوروبية (بالمليون وحدة حسابية)

	1973	1974	1975	1976
الـــــواردات	77.4	138.8	218.6	454.2
الصـــــــادرات	1.8	2.6	8.2	13.1
الرصيـــــد	-75.6	-136.2	-210.4	-439.3
نسبة المواد الزراعية في الصادرات	77.8	76.9	96.3	94.7
نسبة المواد الصناعية في الصادرات	22.2	23.1	3.7	5.3

المصدر : فتح الله ولعلو – مرجع سبق ذكره –إحصائيات المجموعة الأوروبية–

و من خلال الإحصائيات يبدوأن الصادرات الأردنية جد ضئيلة الأمر الذي يبين أن الاتفاق بين الطرفين ليست له دلالة اقتصادية كبيرة و لكنه مرتبط ببواعث سياسية تتصل بالمركز الجيوسياسي للأردن و لبنان داخل الشرق الأوسط و هو الدافع الذي دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأن تعرض

على مثل هذه الأقطار الاندماج في الاتفاقيات الخاضعة إلى نموذج السياسة المتوسطية الأوروبية الشاملة[1]

II-1-3) – اتفاقيات التعاون مع الدول المتوسطية غير العربية

عقدت المجموعة الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط و من هذه الـــدول دول جنوب أوروبا و إسرائيل باعتبارها دول غير عربية ، و قد عممت هذه الاتفاقيات في إطار السياسة التوسطية الشاملة غير أن دول جنوب أوروبا (إسبانيا،اليونان،تركيا،قبرص ومالطا) وبحكم كيانها الثقافي و موقعها الجغرافي و بسبب تطورها السياسي الداخلي من خلال انتقالها من الأنظمة الدكتاتورية إلى أنظمةأكثر ديمقراطية في منتصف السبعينات جعلتها في مرحلةانتقال في انتظار عضويتها الدائمة و الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

و مع بزوغ الثمانينيات ظهرت معالم التوسيع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام اليونان سنة 1981، و إسبانيا و البرتغال سنة1986 أمـــا الاتفاقيات مع تركيا ، قبرص و مالطا فقـــد كانت ترمي إلى التكوين التدريجي لاتحاد جمركي مع المجموعة الأوروبية و قد قامت تركيا بتقديم ترشحها للانضمام إلى المجموعة الأوروبية سنة 1987 ثم سنة 1990 مع قبرص[1].

أما إسرائيل فقد عقدت مع المجموعة الأوروبية ثلاثة اتفاقيات، الاتفاقية الأولى في 4 جوان 1964 كانت تخص العلاقات التجارية بين الطرفين مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، الاتفاقية الثانية بتاريخ 22 جوان 1970 لمدة خمس سنوات أما الاتفاقية الثالثة فكانت بتاريخ 11 ماي 1975 و هي اتفاقية تعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة وقد كانت الاتفاقية ترمي إلى إحداث منطقة تبادل حرة و تقتضي منح تفضيلات للصناعة الإسرائيلية بإزالة كل

---

(1) فتح الله ولعلو مرجع سبق ذكره

(4) commision européenne (l'Europe partenaire mondial) avril 1991

الحواجز الجمركية على السلع الصناعية المتوجهة إلى السوق الأوروبية المشتركة و كذا تخفيض في الحقوق الجمركية لصالح أكثر من 85% من الصادرات الفلاحية الإسرائيلية.

و قد تم إبرام بروتوكول تعاون مالي و تقني باعتباره امتداد لاتفاقية سنة 1975 بتاريخ 8 فبراير 1977 تلتزم من خلاله المجموعة الأوروبية بتقديم مساعدة مالية على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار في حدود 30 مليون وحدة حسابية للفترة الممتدة بين 1975 و 1980، أما في المجال التقني فقد سعا الجانبان إلى تشجيع التعاون في اتجاه يعتمد علىفكرة التكافؤ في الإمكانيات و العلاقات بين الجانبين بالنظر إلى التطور المادي للاقتصاد الإسرائيلي. و هكذا فإن اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوروبية و إسرائيل تتم بنوع من الخصوصية لأن الأوروبيين يمنحون الاقتصاد الإسرائيلي نوعين من التفضيلات[1] :

من حيث التعامل مع صادراته على غرار صادرات البلـدان الأورومتوسطية الأخرى الشيء الذي يعطيها الفرصة لتوطيد مركزها في الأسواق الأوروبية نظرا لتفوقها في ميدان الإنتاجية.

إن طبيعة التعامل بين الجانبين في الميدان الصناعي، والتقني والعلمي تساعد إسرائيل على إحداث صناعة تهم القطاعات الأكثر تقدما.

II-2) – محتوى اتفاقيات التعاون لسنة 1976.

II-2- 1) – المحتوى التجاري :

يعتبر الجانب التجاري في الاتفاقيات بالجانب التقليدي حيث يمنح للدول المتعاقدة امتيازات تتعلق بالصادرات الزراعية الصناعية ونصف المصنعة

[1] فتح الله ولعلو الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية (دار النشر المغربية 1982)

و يشمل النظام التجاري النظام التفضيلي و نظام الدخول الحر[1]

أ-النظام التفضيلي:

هذا النظام يتعلق بمنح امتيازات تمنحها المجموعة الأوروبية لصادرات المغرب وتونس والجزائر تشابه الامتيازات الممنوحة لدول أخـــرى من البحر الأبيض البحر المتوسط لكن كل هـــذه الامتيازات كانت خاضعة لقواعـــد السياسة الفلاحية الموحدة (PAC) وهناك تفضيلات ممنوحة في الإطار العام كما أن هناك تفضيلات تمتاز بالخصوصية.

التفضيلات العامة:

ويتعلق الأمربالتخفيضات الجمركية التي تتراوح بين40% و100 % بالنسبة للمنتوجات الفلاحية المغاربية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية وقد استفادت بعض الخضراوات من التخفيضات بقيمة 40%أما بالنسبة للزيتون والطماطم فإن التخفيض وصل 60 % و حتى 80 % بينما الحوامض عرفت تخفيضات جمركية حسب طبيعة المنتوج وفي فترات معينة وقد حددتها الاتفاقية كما يلي:

-60%من15 نوفمبر إلى 30أفريل بالنسبة للطماطم.

-50%من الفاتح يناير إلى 15 أفريل بالنسبة للبطاطس.

-60%من الفاتح نوفمبر إلى 30أفريل بالنسبة للوبياء.

-60%من15 فبراير إلى 15ماي بالنسبة للبصل.

و40%بالنسبة للفلفل و60%بالنسبة للباذنجان إبتداءا من الفاتح ديسمبر إلى آخر فبراير.

التفضيلات الخاصة :

التفضيلات الخاصة كانت تخص بعض المنتوجات الحساسة التي تنافـــس المنتوجات الأوروبية وقد مست هذه التفضيلات الخاصة بعض المنتوجات كالليمون وزيت الزيتون، والمعلبـــات السمكيـــة والخمـــور وتعتبـــر هذه

[1]Mohamed Ben El Hassan Alaoui, la coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb, (collection édification d'un état moderne 94)

المنتوجات ذات أهمية في صادرات الدول المغاربية والحوامض والمعلبات تهـم بالدرجة الأولى المغرب ، الزيوت تهـم تونس أما الخمور كانت تهم الجزائـر[1]

وبالنسبة لهـذه المنتوجات فقـد كانت مرتبطة بأسعـار مرجعية و بنظام حصص لا يجب تجاوزه وعليه فإن متابعة وضعية هذه المنتوجات تكون عن طريق المشاورات الدورية بين المجموعة الأوروبية وكل دولة من الدول المغاربية لإيجاد الحلول الملائمة.

ب-نظام الدخول الحر :

سمحت الاتفاقيات المبرمة بالدخول الحر لصادرات دول المغرب العربي الصناعية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بدون حقوق جمركية وبدون تحديد كمي[2] و بدون معاملة بالمثل و هذا طبقا للمادة 09 من اتفاق التعاون لسنة 1976 لكن هناك إستثناءات هامة تخص منتوجات الفلين والمـواد البترولية المصفاة والسارات وقد خضعت هذه المواد لنظام السقف الذي يرتفع كل سنة ب5% بالنسبة للمواد البترولية و ب 3% بالنسبة للفلين ، و ستتم الإعفاءات مـن الحقوق الجمركية لهـذه المواد في سنة 1979 بنسبة لمنتوجات الفليـن و المنتوجات البترولية و فـي سنة 1985 بالنسبـة للسيارات[3] أما المنتوجات الفلاحية المصنعة فإن تحريرها يشمل تجزئين الجـزء الصناعي من المنتوج وهو معفى والجزء الفلاحي من المنتوج وهو خاضع للرسوم أما المنتوجات النسيجية فتبقى خاضعة لنظام خاص وبتوسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام اليونان سنة1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986 انعكست آثاره السلبية على بلدان المغرب العربـي خاصة المغرب

---

[1] في بداية السبعينات كانت نسبة صادرات الخمور تصل إلى 15% بينما أصبحت منذ منتصف السبعينات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات حيث بلغت سنة 1976 2% و 0,1 % سنة 1996.

[2] فتح الله ولعلو الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية (مرجع سبق ذكره)

[3] مرجع سبق ذكره Mohamed Ben El Hassan Alaoui

وتونس التي تصدر حجـــم مهم من المنتوجات الفلاحيـــة إلى المجموعـــة الأوروبية ، وبفعـــل هـــذا التوسع اضطرت المجموعة الأوروبية إلى اتفاقات تكييف تسمح للمغرب وتونس خاصة من المحافظة على مصالحهم الاقتصادية والتجارية بعد توسع المجموعة الأوروبية.

II-2-2) -المحتوى المالي

إلى جانب اتفاقيات التعاون وقعت دول المغرب العربي برتوكولات مالية ملحقة لأجل(05)خمس سنوات قابلة للتجديد ومنذ1976 وقعت هذه الدول أربع برتوكولات مالية والتي تبقى منذ البداية جد متواضعة وقد وضعت اتفاقية 1976 أربعة مبادئ أساسية للتعاون المالي والتقني بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي[1]

1-مبدأ التكامل: تعتبر المساهمة المالية الأوروبية كمكمل لجهود الدول المغاربية في التنمية وقـــد جاء في المادة 3 من اتفاقية التعاون لسنة 1976« أن المساهمة المالية وأيضا التقنية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية تدخل في إطار مخططات وبرامج التنمية المنجزة بكل حرية وسيادة من طرف الدول المغاربية».

2-مبدأ التشاور: ويتعلق الأمر بالتشاور لتحديد القطاعات التي يمكنها الاستفادة من مساعدة المجموعة الأوروبية،كما يمكن عن طريق التشاور تحديد الأهداف ذات الأولوية المدرجة في إطار المخططات الوطنية أو البرامج الجهوية والتي يمكن تمويلها عن طريق مساهمة المجموعة الأوروبية.

3-مبدأ عـــدم التمييز : يسمح هذا المبدأ لكل شخص مادي أو معنوي من مجموع الدول المشاركة في المناقصات والمزايدات ،الاستشارات،الصفقات والعقود....الخ بشروط متماثلة ومتساوية كما أن الأشخاص الماديين

---

[1] نفس المرجع السابق

والمعنويين من المجموعة الأوروبية يمكنهم الحصول في الدول المغاربية على نظام ضريبي و جمركي متماثل مع ذلك المطبق في إطار الدولة الأولى بالرعاية.

4-مبدأ الشرطية: يشترط في كل المساهمات المالية الأوروبية عـــن طريق عقد برتوكولات تعاون مالية احترام البلد المتلقي لمقتضيات حقـــوق الإنسان ، و احترام مبـــادئ الديموقراطية.

برتوكولات التعاون المالي خلال الفترة (1976-1991):

- أول برتوكول للتعاون للفترة (1976-1981) :

بلغ 114 مليون وحدة بالنسبة للجزائر و 130 مليون وحدة بالنسبة للمغرب و 95 مليون وحـــدة حساب بالنسبـــة لتونس تتـــوزع على قطاعـــات مثـــل (النقل،التنمية الريفية,الصناعة،البيئة،التكوين،التعاون المالي...الخ) كما يمثل ذلك الشكل رقم 03 التالي :

شكل رقم 03

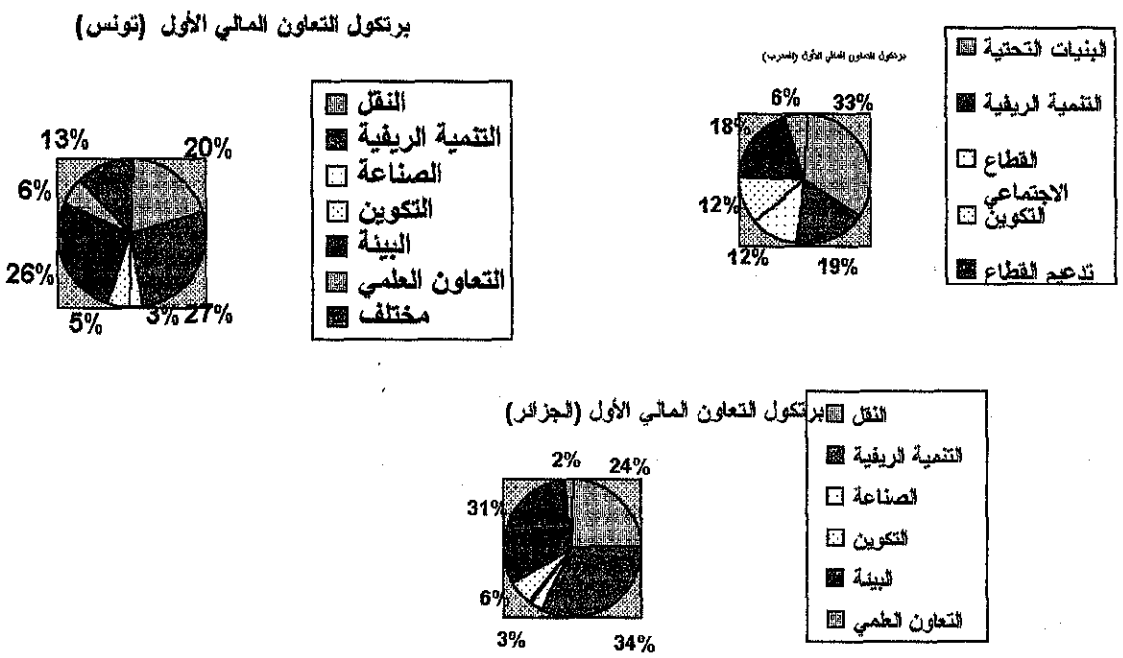

المصدر : commission européenne ; union européenne-Maghreb 25 ans de coopération.

-البرتوكول الثاني للتعاون المالي من 1981إلى 1986 :

بقيمة 151مليون وحدة حساب بالنسبة للجزائر منها 44 مليون من الميزانية الاتحاد و107مليون على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار أما المغرب فقيمة البرتوكول بلغت 199مليون وحدة حساب منها 109مليون مساعدات من ميزانية الإتحاد و90 مليون على شكل قروض من بنك الإستثمار الأوروبي ، و بالنسبة لتونس فإن مبلغ البرتوكول بلغ 139 مليون وحدة حساب منها 61مليون مساهمة من ميزانية المجموعة و 78مليون قروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

-البرتوكول الثالث للتعاون المالي من 1986إلى 1991 :

وقد بلغت قيمة البرتوكول الثالث بالنسبة للجزائر239 مليون وحدة حساب منها 56 مليون من ميزانية المجموعة الأوروبية والباقي (183)على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار أما قيمة البروتوكول الثالث للمغرب فقد بلغت 324 مليون وحدة حساب منها 173من ميزانية المجموعة أما الباقي 151مليون فهي قروض من البنك الأوروبي للاستثمار وقد بلغت قيمة البرتوكول الثالث لتونس 224مليون وحدة حساب منها 93 من ميزانية المجموعة و 131قروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

- البرتوكول الرابع من 1991 إلى 1996 :

ويدخل في إطار السياسة المتوسطية الجديدة أين حددت الأولويات في الإصلاح الاقتصاد و الهيكلي والتعاون في المجال الجهوي والبيئي وقد عرفت الزيادة في المبالغ الممنوحة للدول المغاربية ب73%حيث قدر المبلغ الإجمالي ب 1,072مليون وحدة حساب استفادت الجزائر من 350مليون وحدة حساب منها 70مليون مساهمة المجموعة والباقي قروض من البنك الأوروبي للاستثمار (280مليون) واستفادت المغرب من 438مليون وحدة حساب منها 218مساعدة المجموعة الأوروبية و220 مليون قروض من البنك الأوروبي

للاستثمار أما تونس فقد استفادت من مبلغ 284 مليون وحدة حساب منها 116مليون مساهمة المجموعة و168 على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

شكل رقم 04

-برتوكول التعاون المالي الرابع (4)

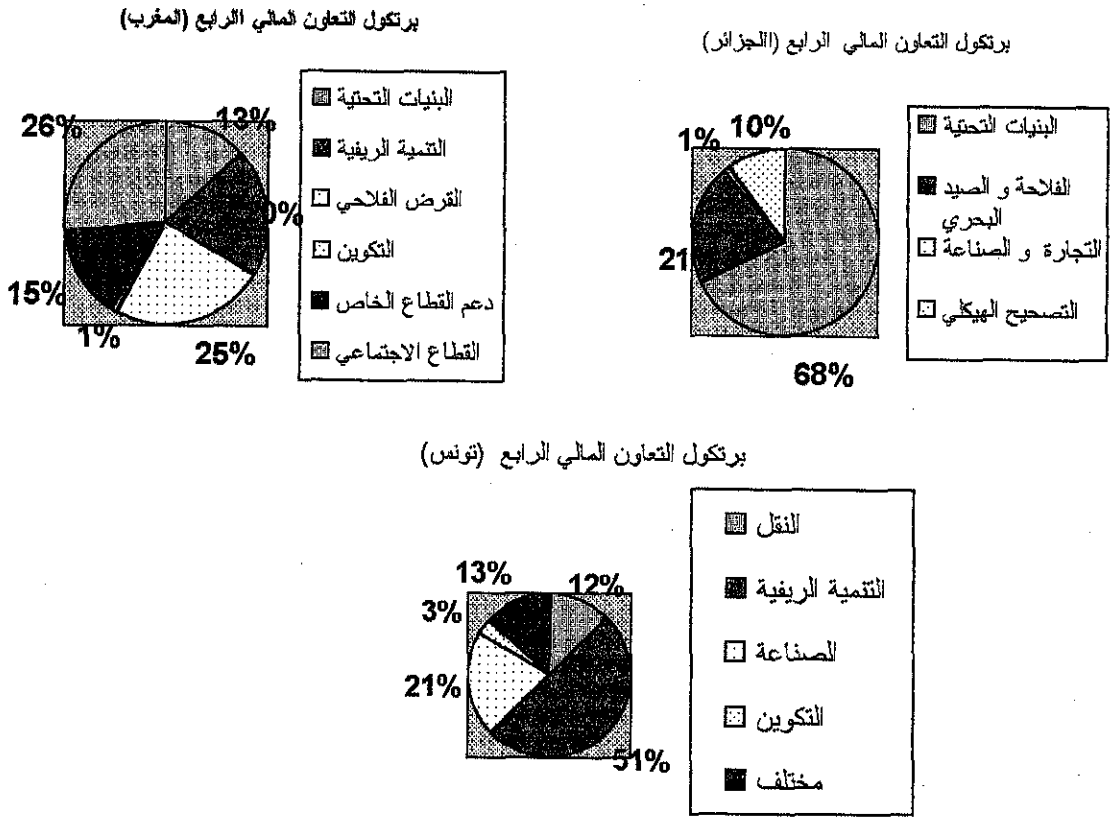

المصدر : Commission Européenne – Union Européenne Maghreb 25 ans de coopération

II-2-3)-المحتوى التقني و العلمي :

أما المجال التقني والعلمي فرغم أن الاتفاقيات دمجت هذا المجال كعنصر جديد للتعاون الذي يخص تنشيط اكتساب وتبادل الخبرات والمعلومات في المجال العلمي والتقني والإعلامي إلا أنه ظل جد ضعيف ماعدا بعض المساهمات المحتشمة من طرف المجموعة الأوروبية تمثلت في المساعدة في التكوين سواء داخل البلدان المغاربية أو خارجها وكذا تمويل بعض

مشروعات البحث العلمي والتكوين كما يظهر ذلك من خلال برتوكولات التعاون المالي السالفة الذكر.

II-3) آثار اتفاقيات التعاون لسنة 1976.

إن تنفيذ مقتضيات اتفاقية التعاون لسنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي يدل على ضخامة الصعوبات المعقدة و المتزايدة التي تعيق تطبيق الاتفاقيات بسبب تأكيد السياسة الفلاحية الموحدة ، و الممارسات الحمائية الجديدة الناتجة عن استمرار الكساد الاقتصادي و الممثلة في قواعد المنشأ ، مبدأ بنود الإنقاذ ، نظام الحصص و الأسعار المرجعية و قد زاد من حدة هذه الصعوبات نتائج التوسع الأوروبي و انتقال أوروبا من ست دول إلى أثنى عشر دولة.

و قد ظهرت محدودية اتفاقيات التعاون على المستوى الاقتصادي ، التنظيمي و المالي حيث لم تستطع القيام بتدعيم الإقلاع الاقتصادي لدول العالم الثلاث المتوسطية و اصبح ما تم التبشير به في بداية الأمر على انه إطار عمل متعددة الأطراف في ظل السياسة المتوسطية الشاملة جرى اختزاله إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية, و على ضوء هذا النقص دعا المجلس الأوروبي في بداية التسعينات إلى إجراء تقييم لمجل سياسة المجموعة الأوروبية في منطقة حوض البحر المتوسط و للمبادرات الممكنة لتعزيز هذه السياسة في الامدين القصير و المتوسط توج بظهور السياسة المتوسطية المتجددة .

II-3- 1)- الآثار الاقتصادية

لقد نتج عن تطبيق الاتفاقيات التعاون الأورومتوسطية بين المجموعة الأوروبية و دول المغرب العربي أن رصيد المبدلات بين الجانبين استمر في التدهور على حساب الأقطار المغاربية بسبب جمود صادراتها و التزايد

المستمر لوارداتها , كما أن التوسع المجموعة الأوروبية من ست إلى إثنى عشر دولة سنة1986 بنظام كل من إسبانيا و البرتغال من شانه أن يمس بمصالح الدول المغاربية خاصة المغرب و تونس باعتبارها من بين الدول المتوسطية المصدرة للمواد الغذائية فالمغرب يعتبر أول بلد عربي مصدر للحوامض و البواكر و المصبرات و المنتجات السمكية في حين تخصص تونس في تصدير زيوت الزيتون و هذا ما جعلها تتأثر بفعل السياسة الفلاحية الموحدة و بتوسيع المجموعة الأوروبية إلى أقطار جنوب أوروبا الذي أدي إلى إظطرابات متزايدة بفعل ارتفاع الوُذرة الإنتاجية لبعض القطاعات داخل المجموعة الأوروبية [1].

و قد ساعد توسع المجموعة الأوروبية على تمكينها من ضمان الاكتفاء و الذاتي خاصة في المواد الفلاحية التالية [2] :

106%بالنسبة لزيت الزيتون.

86%بالنسبة للحوامض.

100 %بالنسبة للخضر و الخمور.

و تمثل هذه القطاعات مع قطاع النسيج نسبة 80 % من صادرات المغرب و تونس باتجاه المجموعة الأوروبية الأمر الذي يؤثر على تنافسية هذه القطاعات بالنسبة لدول المغرب العربي.

---

[1] فتح الله و لعلو مرجع سابق

[2] mohameed ben el hassan alaoui OP.cit

جدول رقم 13

المبادلات الخارجية و نسب الانفتاح في منطقة المتوسط

(1980 – 1989) بالمليون دولار و ب %

	الصادرات و الواردات لمختلف السلع و الخدمات		نسبة النمو السنوية المتوسطة %	الناتج الدخلي الخام (%)		نسبة الإنفتاح ب %	
	1980	1989	1989/1980	1980	1989	1980	1989
I- الدول المتوسطية							
الغربية	452247	745.699	7.0	1.214160	2.200800	37.0	34.0
– فرنسا	228.449	352.198	6.0	651.890	955.800	35.0	37.0
– إيطاليا	170.982	282.403	7.0	393.950	865.700	43.0	33.0
– إسبانيا	52.816	111.098	12.0	198.320	379.300	27.0	29.0
. منطقة المتوسط الترقية							
العربية	86.117	63.861	-3.0	135.260	141.000	64.0	45.0
المغرب العربي	66.646	41.063	-4.0	97.200	94.100	69.0	44.0
الجزائر *	23.248	14.295	-4.0	39.870	39.800	58.0	36.0
المغرب	6.184	8.303	4.0	17.940	22.400	34.0	37.0
تونس	5.297	7.068	4.0	7.300	8.900	73.0	79.0
ليبيا *	32.287	11.397	-7.0	32.090	23.000	101.0	50.0
المشرق العربي	19.501	22.798	2.0	38.060	46.900	51.0	49.0
مصر	10.668	15.174	5.0	22.970	31.600	46.0	48.0
سوريا	6.122	4.683	-3.0	12.900	11.400	47.0	41.0
الأردن	2.711	2.991	1.0	2.190	3.900	124.0	77.0
لبنان	–	–	–	–	–	–	–
III. منطقة المتوسط							
الشرقية الغير عربية	64.999	108.212	7.0	171.252	236.700	38.0	46.0
اليونان	14.553	19.731	4.0	36.650	41.000	40.0	48.0
تركيا	10.423	27.743	18.0	53.820	71.600	19.0	39.0
يوغسلافيا	23.085	27.062	2.0	62.150	71.700	37.0	38.0
إسرائيل	14.786	23.653	7.0	15.340	46.000	96.0	51.0
قبرص	1.568	2.789	9.0	2.172	4.500	72.0	62.0
مالطا	1.394	2.194	6.0	1.120	1.900	124.0	115.0

المجموع العام	603.363	917.772	6.0	1.520.672	2.578500	40.0	36.0
مجموع العالم	3.846.000	5.866.300	6.0	9.666.010	19981540	40.0	49.0

* بالنسبة للجزائر و ليبيا سنة 1988

المصدر : CHEDLI AYARI . ENJEUX MEDITERRANEENS . pour une cooperation Euro-Arabe – Preface de orsenna

بالإضافة إلى العجز التجاري الذي عرفته مبادلات دول حوض المتوسط مع المجموعة الأوروبية فأنها شهدت أيضا تمركزا كبيرا مع الشركاء التقليديين من المجموعة الأوروبية .ثم أن التنوع البطيء للمنتجات المصدرة و المحكوم بتعلق صادرات الدول المغاربية باحتياجات السوق الموحد الأوروبي بينما هذه السوق تنغلق أمام المنتوجات المغاربية بفعل التوسيع الأوروبي و الإجراءات الحمائية المفروضة من طرف المجموعة الأوروبية على الصادرات المغاربية.

II-3-2)-الآثار المالية

تشمل اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية على إقرار تعاون تقني ومالي بهدف تمكين التكنولوجيا الأوروبية من المساهمة في إحداث مشاريع إنمائية في الأقطار المتوسطية ولم تساير الاعتمادات المالية الأوروبية الممنوحة للأقطار المتوسطية ضرورة إعادة تنظيم المبادلات التجارية[1]وتبقى أيضا حصة المجموعة الأوروبية في تدفق المساعدات التي تتلقاها الدول المتوسطية جد ضعيفة [2]فخلال الفترة 1989-1993بلغت نسبة المساعدات الممنوحة لدول المنطقة من طرف المجموعة الأوروبية 4%من مجموع المساعدات التي تلقتها المنطقة وبإضافة المساعدات الثنائية التي تمنحها الدول الأوروبية تصل النسبة إلى 29%.

---

(1) فتح الله و لعلو مرجع سبق ذكره

(2) jacque ould aoudia, les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe, monde arabe Maghreb Machrek N° 153 juil.sept 1996

وتظهر التباينات في حجم المساعدات بين دول المغرب التي تلقت مساعدات إجمالية تقدر ب29 دولار للفرد في السنة منها 63%تأتي من أوروبا (9%من المجموعة الأوروبية)بينما دول المشرق(إسرائيل، مصر، الأردن) تلقت متوسط مساعدة أكبر منه في الدول المغاربية بثلاث مرات حيث وصل 90 دولار للفرد في السنة تأتي معظمها من الولايات المتحدة بينما المجموعة الأوروبية تساهم بنسبة 3%من المساعدات العمومية للتنمية،أما تركيا فتستقبل نسبة ضعيفة من المساعدات تقدر ب13 دولار للفرد في السنة.كما أن المساعدات الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية لدول العالم الثالث لا تمثل إلا نسبة5,67% من مجموع نفقات المجموعة الأوروبية13,7%من الحجم الكلي المتأتية من الدول الأوروبية

جدول رقم 14

المساهمات العمومية للدول المغاربية

(1979 – 1987) بالمليون دولار

	المجموعة الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط	مختلف
مجمـــوع المساهمـــات				
الجـــزائر	93	104	145	1522
المغـــرب	268	738	2930	2472
تـــونـــس	200	153	377	1181
المساعدات العمومية للتنمية				
الجـــزائر	30	6	121	648
المغـــرب	155	463	2863	523
تـــونـــس	107	123	262	397

المصدر :مذكور من طرف محمد بن الحسن العلوي في " التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب "
Maghreb sélection n° 599 du 18/04/1990

وقـــد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية أثناء إعدادها لاستشارة حول السياسة المتوسطية المتجددة أن «اللجنة الأوروبيـــة بدورها تعترف أن المساهمة المالية للمجموعة الأوروبية لا تمثل إلا نسبة 3 % مـــن مجموع المساعدات العمومية الصافية الممنوحة لدول العالم الثالث المتوسطية بيـــن 1979 و 1987 ، لكنها لـــم تستخلص النتائج المهمة لهذه الوضعية خاصة وأن اللجنة لم تهتم بالمراقبـــة ولا بالرفع من الحجم العـــام (مجموعة الدول الأعضاء) لمساعدات المجموعة للدول المتوسطية الثالثة،وتجاهلت الاقتراح المقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لتغيير نسبة0,14%الحالية إلى نسبة 0,25%من الناتج الداخلي الخام للمجموعة الأوروبية »[1] وبالإضافة إلى الضعف الشديد في حجـــم المساعدات في إطـــار اتفاقيات التعاون هناك أيضا ثقل إجراءات الارتباط.

-ثقل إجراءات الارتباط:تخضع البرتوكولات المالية بعـــد المفاوضات بيـــن الأطراف المعنية إلى موافقة البرلمان الأوروبي،وبعد المصادقة يصبح البروتوكول حيز التطبيق لكن بعد المرور بثلاث مراحل.

-البرمجة -تعريف المشروع -إمضاء عقد التمويل وعقد القرض

أ-البرمجة : في هـــذه المرحلة يكـــون تبادل الآراء حول تحديد الأهداف وتعيين القطاعات المعنية بالمساعدات وبعـــد تحديد البرنامج والأهداف يتم إمضاء وعقد التمويل وعقد القروض من طرف المجموعة والدولة المعنية.

ب-الارتباط :حسب المادة 10من بروتوكول التعاون المالي لسنة 1988فإن المؤسسات الخاصة يمكنها الاستفادة من المساعـــدة المالية مثلها مثل الدول والمؤسسات العمومية تقدم طلباتها للمجموعة الأوروبية بالتنسيق مع الدول

---

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الثاني حول السياسة المتوسطية المتجددة، مذكور من الطرف محمد، بن الحسن العلوي في التعاون بين التحاد الأوروبي و دول المغرب العربي مرجع سبق ذكره

المغاربية للاستفادة من المساعدة المالية ، و تتم دراسة الملفات و البرنامج بالنظر لثلاث خصوصيات:

- منفعتهم بالنسبة للدول المغاربية ، و درجة أهميتهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- المردودية الاقتصادية للمشروع.
- قدرة الدول المغاربية على تسيير المشاريع.

ج-التنفيذ: هذه المرحلة تحددها المادة 11 من برتوكول التعاون المالي لسنة 1988 « تنفيذ ، تسيير وإصلاح الإنجازات التي تمثل هذا التمويل في إطار هذا البرتوكول هي تحت مسؤولية الدولة أومستفيد آخرمذكورفي المادة 8 »

ويتمثل المبدأ الأساسي لتنفيذ برامـــج التعاون المالي فـــي « أن المجموعة الأوروبية تضمن أن إستعمال التمويلات موافق للتخصيصات المقررة وتنفذ وفق أحسن الظروف »

II-3-3)-الآثار التنظيمية

تضمنت اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية إجراءات حمائية تسمح خاصة للمجموعة الأوروبية التي تتوفر على إمكانيات تحريك بنود الاتفاق في كل مرة تتعرض فيها جماعة اجتماعية اقتصادية في أحد البلدان الأوروبية وتطالب بحق حماية منتجات فرعها إذا قدرت أن الصادرات المغربية تزاحمها كما أن تأكيد السياسة الفلاحية الموحدة أدى إلى استعمال كل الوسائل الحمائية بهدف حماية المنتوجات الأوروبية تتمثل هذه الوسائل في: الأسعار المرجعية،المساعدات المباشرة للمنتجين الأوروبيين،نظام الحصص الجمركية، والتوقيتات أما الصادرات الصناعية لبلدان المغرب العربي فقد خضعت لمقتضيات قواعد المنشأ و بنود الانقاذ التي يمكن للمجموعة الأوروبية أن تجمد الاتفاقية بمقتضاها وهذا بغرض استخدام رخص

التصدير كلما اعتبرت أن التفضيلات الممنوحة للصادرات المغاربية قد تعرقل نمو فرع معين من فروع صناعتها .

1-الأسعار المرجعية: وهي أسعار تحددها المجموعة الأوروبية كل سنة بالنسبة للمواد الزراعية ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنتوجات الأوروبية بهدف حمايتها وتحدد هذه الأسعار المرجعية بالقياس إلى تكاليف المنتوجات الجدية لكل مادة داخل المجموعة الأوروبية .الشيء الذي يفسر ارتفاعها المستمر وتستعمل الأسعار المرجعية في سياسة تحديد الواردات الأوروبية.

2-نظام الحصص : نظام الحصص الجمركية الذي تفرضه المجموعة الأوروبية على بعض المنتجات الفلاحية الآتية من الدول المتعاقدة معها والتي تفرض بمقتضاها حقوق جمركية في حدود حصص كمية معنية من الواردات وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تلقى بعض التخفيضات الجمركية على بعض المنتوجات إذا لم يحترم جدول التوقيت الزمني المحدد من طرف المجموعة الأوروبية لدخول المنتوجات المغاربية هذه الإجراء تحد بصفة كبيرة من التفضيلات الجمركية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية.

3-مبدأ بنود الإنقاذ: تتضمن اتفاقيات التعاون بنود للإنقاذ تسمح لكل من الطرفين باتخاذ التدابير الضرورية في حالة اضطرابات قطاعية أو إختلال ميزان المدفوعات أو لمواجهة سياسات الإغراق ومساعدات التصدير غير أن المجموعة الأوروبية هي التي تتوفر في الواقع على إمكانيات تحريك تطبيق بنود الإنقاذ ،في كل مرة تطالب فيها جماعة اقتصادية بحق حماية منتجات فرعها إذا زاحمتها المنتجات المغاربية وبإدخال هذه المبدأ ضمن اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية فإن المجموعة الأوروبية تملك الوسائل الفعالة للضغط التي تسمح لها في كل وقت بتحديد أو الإيقاف النهائي،في

فترة هي الوحيدة المؤهلة لتحديدها،للصادرات المغاربية سواء منها الصناعية أو الفلاحية ويبدو أن الجزائر وليبيا غير معنيتان بهذه الإجراءات الحمائية باعتبار أن أكثر من 90%من صادراتهما تتكون من المحروقات أما بالنسبة للمغرب وتونس فقد عرفت حركية صناعة النسيج مثلا سنة 1977وقوفا مؤكدا بسبب القرارات الحمائية التي طبقتها فرنسا ثم عممتها الأقطار الأوروبي الأخرى من أجل حماية منتوجاتها.

4-قـــواعـــد المنشأ :شملت اتفاقيات التعاون على إجراءات خاصة بقواعد المنشأ،كما اشتملت البرتوكولات الملحقة على قائمة المنتوجات الأساسية التي تعتبر أصلية، كما أن المنتوجات التي تشهد تحويلات لأكثر من 45% من قيمتها الإضافية والمنجزة داخل المجموعة الأوروبية أو بالمغرب أو تونس أو الجزائر يمكن أن تعتبر على أنها أنجزت في أي قطر من هذه الأقطار بشرط احترام تطبيق بعض شروط النقل ومن خلال معاينة المبادلات بين دول المغرب العربي والمجموعة الأوروبية تظهر آثار اتفاقيات التعاون واضحة من خلال حجم الواردات والصادرات.

III) -السياسة الأورومتوسطية منذ بداية التسعينات.

1-III) العوامل التي ساعدت على تغيير السياسة الأورومتوسطية.

III-1-1)- العوامل العالمية:

شهد العالم تغيرات عديدة و مثلا حقة تدفعها التطورات المتزايدة لهيكل النظام العالمي خاصة بعد سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 و الذي غير الطبيعة الجيو سياسية و الاستراتيجية لأوروبا[1].

[1] Commission Eurppéenne – le partenariat Euro-méditerranéen – direction générale de relations exterieures, mars 1997.

و بانتهاء الحرب الباردة و إنهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات زال النظام الثنائي القطبية الذي ترك المجال لتفرد الولايات المتحدة الإمريكية بالقدرة على السيطرة و التأثير على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و بدأ العالم حقبة جديدة ملامحها تزايد توجه الدول نحو التكتل و التكامل الاقتصادي و التجاري في إطار إقليمي أو شبه إقليمي أو عبر إقليمي أحيانا بحثا عن الأسواق و المكاسب المشتركة ، و التوصيل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية[1] و ينظمها توج بإنشاء منظمة عالمية للتجارة في سنة 1994.

التكتلات الاقتصادية و التجارية الاقليمية:

في نفس الفترة الزمنية التي نرى فيها نزاعات و إنفجارات في كثير من مناطق العالم خاصة الدول الجنوبية نلاحظ كذلك حركية تكاملية و إندماجية في دول الشمال من خلال بروز تكتلات إقتصادية و تجارية[2] في إطار ثنائي إقليمي أو شبه إقليمي.

و قد بلغت التجمعات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تجمع ظهروا منذ 1992 فقط و يلاحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية (131 عضو) ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات[3] و قد تم إقامة منطقة للتجارة الحرة لشمال أمريكا " نافتا" في أول يناير 1994 بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك و تمثل أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العلم حيث تضم حوالي 370 مليون نسمة و إجمالي الناتج المحلي لدولها يبلغ حوالي 6.2 تريليون دولار أمريكي و بالإضافة إلى منطقة نافتا ظهرت مبادرات أخرى كمبادرة نصف الكرة الغربي التي ترمي إلى إقامة منطقة

---

[1] أسامة المحدوب- مرجع سبق ذكره.

[2] عبد العزيز حراد- الاتجاهات الكبري للعلاقات الدولية دراسة القرية 1990-2000 كتاب جماعي تحت إشراف الأستاذ عبد العزيز حزاء- مركز التوفيق و البحور الأدارية -الجزائر 2001.

[3] أسامة المحدوب مرجع سبق ذكرة

تجارة حرة للأمريكيتين و الوسق الجنوبي ميكروسور و مجموعة الأندين و كذا محفل آسيا و الباسيفيكي " أبيك" و القمة الأسيوية الأوروبية.

المنظمة العالمية للتجارة:

بعد مفاوضات دامت حوالي سبع سنوات في جولة أورو غواي ثم التوصل إلى إنشاء منظمة عالمية للتجارة في مدينة مراكش إبان الفترة من 12 إلى 16 أبريل 1994 حيث شاركت وفود 125 دولة و إقليم جمركي عضو في الجات (GATT) و قد استهدفت استكمال أركان التنظيم الاقتصادي الدولي بإنشاء منظمة عالمية للتجارة تعمل بالتعاون مع مؤسستي بريتون وودز صندوق النقد و البنك الدوليين المعنيين بالمسائل النقدية و المالية[1] و إستكمال أوجه النقص في مجموعة القواعد الخاصة بتحرير التجارة الدولية.

III-1-2)- العوامل الخاصة بالمجموعة الأوروبية:

عرفت المجموعة الأوروبية في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحديات جسمية،فرضت التعديل والتجديد والتحديث للبيت الأوروبي لمواكبة التطورات الجديدة في علاقاتهاالاقتصادية والتوسع في نطاق عضويتها وقد تم هذا بإعلان معاهدة جديدة جرى التوقيع عليهافي ماستريخت بهولندا بتاريخ 09 و 10 ديسمبر 1991 من قبل المجلس الأوروبي و دخلت حيز التطبيق في نوفمبر 1992 و قد حدد المادة الثانية من المعاهدة هدفها الرئيسي المتمثل في إنشاء سوق مشتركة و إتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي و هذال عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية والأنشطةمن اجل تدعيم النمو الاقتصادي، مع المحافظة على البيئة و توسيع نطاق العمالة والحماية الإجتماعية و ان تعمل على تطبيق هذه الأهداف من خلال العمل على تطبيق مبادئ إقتصاد السوق و المنافسة الحرة، و قد تركز الاهتمام في الاصلاح على أربعة موضوعات رئسية هي:

[1] نفس المرجع السابق.

1.الاصلاحات الضرورية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي ذلك أن هذه المؤسسات التي صممت في الأصل لستة أعضاء أصبحت ركيكية اليوم بعد ما أصبح العدد خمسة عشر دولة في هذه المؤسسات.

2.تهيئة أهم السياسات للاتحاد الأوروبي استعداد لتوسيعه كالسياسة الزراعية و الهيكلية و المالية لضمان توزيع عادل للاعتماد بين الدول الأعضاء(1).

3.وضع إطار مالي جديد يحقق العدالة للبلدان التي تدفع أكثر مما تقبض و يساهم في توسيع عملية الوحدة النقدية و تخصيص مساعدات مالية للدول التي تستعد للانضمام إلى الاتحاد كما أن المجموعة تواجه مشاكل داخلية أهمها: الأزمة الدفاعية حيث أن أروبا تعتمد على المظلة الأمريكية النووية و تسعى لخلق نوع من الدفاع الذاتي[1].

الأزمة الهيكيلة و التي تتمثل في تباين التوجيهات السياسية من العديد من القضايا الإقليمية و الإيديولوجية بالإضافة إلى المشاكل الخاصة بالزراعة و نظم الدعم داخل الإتحاد الأوروبي.

توسيع الإتحاد الأوروبي نحو البلدان الأوروبية الشرقية الراغبة في الإنضمام. و خلال منتصف التسعينات فإن ما ميز المجموعة الأوروبية هو زيادة توسيع الاتحاد الأوروبي حيث أصبح يضم 15 عشرة دولة هي بلجيكا فرنسا هولندا، الدانمارك، المملكة المتحدة، النمسا، ألمانيا، اليونان، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، فنلندا، إسبانيا، لكسمبورغ و السويد، بالإضافة إلى إنشاء السوق الأوروبية الموحدة و توحيد العملة الأوروبية في عملة واحدة (الأورو) و هذا لمواجهة التحديات الداخلية التي شهدتها أوروبا خلال الثمانينات و المتمثلة في تباطوؤ معدلات النمو الاقتصادي و العجز في اللحاق بمعدلات النمو اليابانية و

حوار مع رئيس المفوضية الأوروبية , جاك سانتر " الاتحاد الأوروبي قبيل نهاية القرن " مجلة دونش لاند العدد 98/6 ديسمبر/يناير

[1] وليد عبد الحمي الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية شركة الشهاب الجزائر 1991.

الأمريكية، تزايد معدلات البطالة، ضعف القدرة التنافسية و التأخر الملحوظ في السباق التكنواوجي أنظر الجدول رقم 25.

و قد سعت المجموعة الأوروبية في هذه الفترة إلى صياغة علاقاتها الخارجية على أسس جديدة تمنح أوروبا قدرا أكبر من الاستقلالية في التوجيه و القدرة على التأثير.ووفقا للعوامل الداخلية الأوروبية تم إستطلاع أبعاد العلاقات المتوسطية و توطيدها حيث أن المجموعة الأوربية تتميز بميزة نسبية داخل هاته المنطقة بحكم العلاقات التاريخية و القرب الجغرافي أدت إلى إقرار مبادرة برشلونة سنة 1995 تنحصر أهدافها في الاستقرار و الأمن و التنمية.

جدول رقم 15

المبادلات خارج المجموعة الأوروبية للمنتوجات ذات التكنولوجيا العالية

بالمليون إيكو ECU

	الواردات				الصادرات			
	المجموع خارج المجموعة	من الجمعية الأوروبية للتبادل الحر	من الولايات المتحدة الأمريكية	من اليابان	المجموع خارج المجموعة	نحو الجمعية الأوروبية للتبادل الحر	للولايات المتحدة الأمريكية	لليابان
1978	19.309.7	3.880.6	8.320.5	3.171.2	26.590.0	4.773.9	3.431.6	590.3
1980	30.345.4	4.636.7	11.884.7	4.660.5	35.413.9	6.284.0	4.450.8	798.5
1982	40.284.2	5.897.0	16.575.3	6.959.8	45.451.7	7.057.5	6.801.6	1.080.3
1984	56.678.1	8.114.3	23.106.9	10.771.1	59.009.9	9.701.3	11.486.7	1.224.8
1986	61.572.4	10.418.2	22.814.9	14.127.9	62.149.8	12.545.7	13.494.6	1.623.6
1988	78.705.3	12.339.5	26.152.5	18.440.9	62.952.2	13.996.5	14.113.9	2.140.7
1990	95.794.2	14.812.4	33.532.3	20.124.7	72.509.9	15.596.1	16.449.0	2.362.9

المصدر : Eurostat

Jacques Ould Aoudia « l'Europe et sa proximité:le cercle vertueux des délocalisations »

GEMDEV Cahier N° 22 Paris Octobre 1994

III-1-3)- العوامل الخاصة بدول الجنوب:

لقد شهدت دول جنوب المتوسط تغيرات مهمة اعتبرت منفذت واسعا للأمن و التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط و منها على الخصوص توصل الإسرائيلين و الفلسطنيين إلى إتفاق سلام بأوسلوفي سبيتمبر 1993 و محاولات التطبيع مع عدد من الدول العربية.

كما أن هناك عوامل أخرى أدت إلى ضرورة البحث عين مبادرة جديدة للتعاون في إطار مجموعة البحر الأبيض المتوسط منها:

ضعف مستويات التنمية: إتبعت الدول المتوسطة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط أنماط التنمية التي كانت فيها الدولة هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادية و هي المحدد لتوجهاته و أولاويانه و حدوده وضوابطه الأمر الذي جعل الأهداف السياسية تغلب في كثير من الأحيان على الأهداف الاقتصادية . كما أن التقارب في مستوى التنمية بينها و بين دول المجموعة تالأوروبية ظل ظعيفا، ورغم مساعي التحرير المتبعة خلال الثمانينات من طرف الدول المتوسطة خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية و إنخفاض أسعار المواد البترولية (بالنسبة للجزائر، مصر) فإن هذه الدول إتبعت مخططات التعديل الهيكيلي و إعادة جدولة ديونها التي نثلت 91% من النتائج المحلي بالنسبة لمصر 71% بالنسبة للمغرب 60% بقالنسبة لتركيا و الجزائر، 56% بالنسبة لتونس 23% بالنسبة لإسرائيل و هذا خلال سنة 1994[1].

انعدام التوازن في المبادلات:تتميز المبادلات التجارية للدول المتوسطية بالتمركز الجغرافي حيث ترتبط بصفة كبيرة بالمجموعة الأوروبية و هي ضعيفة فيما بين الدول المتوسطية .

و نتيجة ضعف معدلات التنمية و إزدياد الفوارق في الدخول بين الضفتين الشمالية و الجنوبية و إنعدام التوازن في المبادلات التجارية و تدفقات رؤوس

---

[1] Jacques ould aoudia « les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'europe » moude arbe Maghreb machrek N° 153 juil sept 1996.

III-2) تطور السياسة الأورومتوسطية خلال التسعينات .

III-2-1)- السياسة الأورومتوسطية المتجددة :

اتبعت السياسة الأورومتوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال فترات السبعينات (70) و الثمانينات (80) مقاربات تقليدية تعتمد من جهة أخرى على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطرق قديمة ثم إن انهيار القطب الاشتراكي وسقوط جدار برلين سنة 1989 كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيوسياسية والإستراتيجية بأوروبا،حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية والجنوبية بطلبات الإنظمام للاتحاد الأوروبي كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر ومستمر ففي بداية التسعينات فاق الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة نظيره في الضفة الجنوبية وسيصل إلى 20مرة في آفاق 2010 واستجابة لكل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورومتوسطية أكثر جرأة تجاه الدول المتوسطية الثالثة لتبني مع جماعة البحر الأبيض المتوسط المنشودة وقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورومتوسطية جديدة ،جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي من جهة وضبط التعاون في المجال الجهوي والبيئي .

و في بداية التسعينات (1990) جاء في تقرير داخلي للجنة الأوروبية يؤكد مـــرة أخرى على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحـــر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا كـــما سجلت عـــدة ملاحظـــات خاصة بالدخـــول الحـــر للمنتوجات الصناعية ،والذي لم يسمح لدخول المنتوجات المصنعة للدول المتوسطية بطريقة عادلة ،ونظام الأفضليات الممنوع لبعض المنتوجات الزراعية والذي لم يسمح بالزيادة في صادرات المنتوجات الفلاحية لدول جنوب المتوسط بسبب السياسة الفلاحية الموحدة أما المساعدة المالية فلم

تكن في المستوى المطلوب بلغت نسبة مساهمة المجموعة الأوروبية خـــلال الفترة 1979-1987 3% من مجموع المساهمات العامة للدول المتوسطية الثالثة بينما بلغت نسبة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المساهمات31% [1] .

و فـــي جـــوان 1990 فـــإن اللجنة الأوروبية التي استخلصت الدروس من هذا التقرير،اقترحت السياسة المتوسطية الجديدة والتي وافق عليها مجلس الوزراء من نفس السنة وبهذه المناسبة«جدد الاعتقاد بأن التقارب الجغرافي وكثافة المبادلات المختلفة تكون الاستقرار والازدهار في دول المتوسطية الثالثة ،والتي تعتبر بدورها عوامل مهمة بالنسبة للمجموعة الأوروبية».

كما أضاف أن «...تفاقم انعدام التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية الثالثة بالنظر لتطورها الخاص يصبح صعب المراقبة»... «...وبصفة عامة فإن أمن المجموعة الأوروبية في تحد...» والسياسة المتوسطية الجديدة تعني «سياسات الحوار المتطورة سياسات محددة لوضعيات مختلفة تماما،والتي يجب أن تعرض على دول شمال إفريقيا» [2]

و قد جاءت السياسة المتوسطة الجديدة لتصحيح النقص الكبير الذي اعترى سياسات التعاون التجارية و هذا بالرفع من حجم صادرات دول العالم الثالث المتوسطية و تشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية و تشجيع تكوين منطقة سوق موحد بين دول المنطقة[1]

---

(1) paul balta, méditérrannée defis et en jeux O.P cit

(2) تصريح جاك ديلور أمام البرلمان الأوروبي. بمناسبة تنصيب اللجنة الأوروبية الجديدة في 1989/06/17.

(1) mohammed ben el hassan alaoui op cit

III-2-2)-مرحلة الشراكة في منتصف التسعينات:

تعتبر الشراكة المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة نهاية 1995 منافسا للمشروعات الشرق أوسطية، وعن طريقها تحاول أوروبا إبراز دورها الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي خاصة بعد إدراكها المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط و التي لا يمكنها مواجهتها بمفردها ضمن إطار الاتحاد الأوروبي؟، و إنما بشراكة الجنوب الذي أصبح مصدر الأزمات و لا سيما بعد اختفاء المواجهة بين الشرق و الغرب[1].

ومع انتهاء الحرب الباردة انهيار المعسكر الشرقي ظهرت الرغبة الملحة على مستوى المجموعة الأوروبية لتبوأ مكانة دولية مرموقة خاصة بعد سريان اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1993 و بحكم التقارب الجغرافي و الارتباط التاريخي و الأمني لمنطقة المتوسط و باعتبارها أيضا منطقة اهتمام و مصالح حيوية طرحت المجموعة الأوروبية مبادرة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و التكامل بالمنطقة.

و قد أعلنت قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي و التي شملت ثلاثة مجالات هي المجال السياسي الأمني الذي يهدف إلى تحديد عدد من المبادئ و المصالح المشتركة يتعهد الجميع بد عمها سويا و المجال الاقتصادي و المالي الذي يرمي إلى الإسراع في الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين الظروف المعيشية و دعم التعاون الإقليمي و إنشاء منطقة للتجارة الحرة و زيادة المساعدات المالية أما المجال الاجتماعي فقد ركز على حقوق الإنسان و مكافحة التطرف و الإرهاب بالإضافة إلى التعاون في مجالات الثقافة و الإعلام و الصحة و الشباب..الخ.

---

[1] د. ناظم عبد الواحد الجاسور– الأمة العربية و مشاريع التفتيت– منشور الأهلية لعام 1998.

و على هذا الأساسي تم عقد مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 بمشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي و ممثلي اثنتي عشرة دولة متوسطية شريكة هي:الجزائر، مصر ، المغرب، تونس، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، إسرائيل، قبرص، مالطا و السلطة الفلسطينية كما شاركت في المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق و ألبانيا بصفتهم ضيوف و شاركت موريتانيا بصفتها مراقبو قد غابت ليبيا سبب الحضر المفروض عليها آنذاك رغم كونها دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

و قد تضمن إعلان برشلونة ثلاثة مجالات هي المجال السياسي و الأمني، و المجال الاقتصادي و الأمني و المجال الاجتماعي و الثقافي و الإنساني كما تضمن الإعلان إطار عمل ملحق يحدد كيفية تنفيذ و متابعة ما جاء في إعلان برشلونة.

إذن مشروع الشراكة المقترح يعتبر مشروع شامل جغرافيا و سياسا، يتجاوز التعاون الاقتصادي و التجاري الذي تميزت به الاتفاقيات السابقة و يشمل بصفة كلية الجوانب السياسة والثقافية إلى الجانب الاقتصادي و قد بينت التنمية اليوم أن تكوين دولـــة القانون و مشاركة المجتمع المدني و تدعيم الهيئات السياسية تعتبر شروطا أساسية لوضع آليات إقتصاد السوق و كذا تحريك النمو[1].

III-2-3)- اتفاقيات الانتساب:

اتفاقيات الانتساب التي تعقد بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة من الدول المتوسطية من جهة أخرى ماعدا تركيا و مالطا و قبرص باعتبارهم أعضاء مؤهلين للانضمام للاتحاد الأوروبي وهم في مرحلة متقدمة من

---

[1] Assesing aid « rapport de la banque mondiale, 1998 cité au, (le partageant euro –méditerranéen, la dynamique de l'uitégration régionale) rapport du groupe de travail préside par, renyleveau, CGP juillet 2000.

مراحل التعاون، هي ترجمة لمسعى الشراكة الأورومتوسطي، تعقد لمدة غير محددة و تعوض الاتفاقيات السابقة لسنوات السبعينات.

و يرتكز كل اتفاق من اتفاقيات الانتساب على مبادئ أساسية هي الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان و الحوار السياسي المنتظم بين الطرفين و الذي يشمل القضايا ذات الأهمية المشتركة خاصة في مجال السلم والأمن والتنمية و لأجل هذا تم تأسيس مجلس الانتساب الذي يلتقي مرة في السنة بالنسبة لوزراء خارجية الدول الخمسة عشرة الأوروبية و الدولة المتوسطية الشريكة الانتساب فهي خاصة الموظفين و وظيفتها متابعة الاتفاق و التحضير لجلسات المجلس.

التبادل الحر

ترمي اتفاقيات الانتساب التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع أي دولة من الدول المتوسطية إلى إقامة تبادل حر بعد مرحلة انتقالية تمتد على فترة 12 سنة و هذا في آفاق 2010.و في هذا الإطار قد تم توقيع اتفاقيات مع كل من تونس في17 جويلية1995 و دخل حيز التطبيق في 01 مارس 1998 و المغرب و هو اتفاق مشابه للاتفاق مع تونس في 26 فبراير 1996 و هو دق عليه في 1999 و دخل حيز التطبيق في ماي 2000 و الأردن الذي وقع على الاتفاق في 24 نوفمبر 1997 كما وقعت إسرائيل اتفاقية انتساب في 20 نوفمبر 1995 غير مشابهة لاتفاقيات الأخرى الاختلاف مستوياتها في التنمية الاقتصادية و الصناعية و باعتبارها في مرحلة تتبادل حر منذ 1988أما تركيا، مالطا و قبرص فهي مرشحة لإنظمام إلى الاتحاد الأوروبي وشري عليها الاتفاقيات السابقة كما أنها في مرحلة اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي و قديم أيضا توقيع إتفاق مؤقت في إطار تدعيم مسلسل السلام بالشرف الأوسط مع السلطة الفلسطينية في 24 فبراير 1997 و دخل حيز التطبيق في 01جويلية 1997.

التعاون الاقتصادي و المالي:

تلتزم أطراف اتفاقيات الانتساب بدعم التعاون الاقتصادي بما يخدم المصالح المتبادلة في إطار مفهوم الشراكة و الذي يهدف إلى تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدعية وتؤكد اتفاقيات الانتساب في هذا المجال على المبادئ الأساسية في التعاون الاقتصادي و المتمثلة في المحافظة على البيئة و التوازن الايكولوجي، و قد شمل التعاون الاقتصادي مجالات مختلفة منها:

التربية و التكوين , التعاون العلمي و التكنولوجي , البيئة , التعاون الصناعي ترقية و حماية الاستثمار , كما أن الاتفاقيات شملت التعاون في مجال النقل و المواصلات و تكنولوجيات الإعلام و الخدمات و السياحة و التعاون الجهوي و تم تحديد الوسائل التي يتم عن طريقها التعاون و التي تتمثل في:

-الحوار الاقتصادي المنتظم بين الطرفين في مجال السياسة الاقتصادية الكلية,

-تبادل المعلومات,أعمال مجلس الخبرة و التكوين,المساعدة التقنية و الإدارية.

أما التعاون المالي فيهدف للمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقيات الانتساب، بحيث يقدم الاتحاد الأوروبي للدول المتعاقدة مساعدات مالية تهدف إلى: تسهيل الإصلاح الذي يرمي إلى تحديث الاقتصاد , تأهيل البنايات التحتية الاقتصادية, ترقية الاستثمار الخاص و الأنشطة المنشة لمناصب العمل, الأخذ بعين الاعتبار لآثار التحرير الاقتصادي. شكل رقم:05

الارتباطات في اطار برنامج ميدا MEDA للفترة 1995-1999 (التعاون الثنائي)

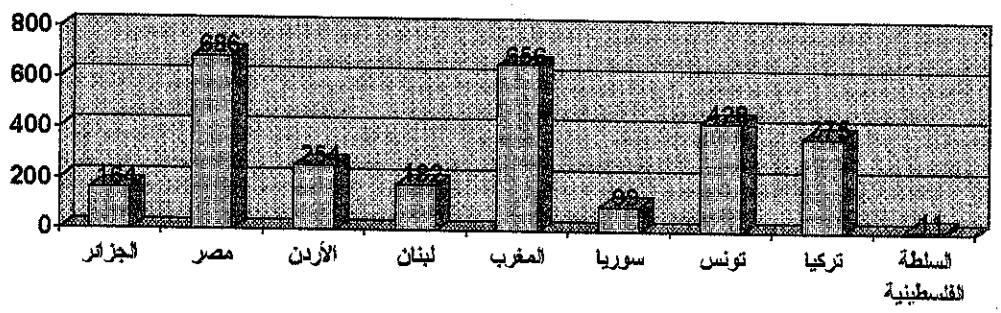

المصدر: المجموعة الأوربية

3-III)-مجالات الشراكة الأورومتوسطية:

1-3-III)-الشراكة السياسية و الأمنية:

جاء في إعلان برشلونية:" إن المشاركون يعبرون عن إعتقادهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، هي منفعة مشتركة تلزم ترقيتها و توطيدها بكل الوسائل المتاحة و في هذا المجال دعوا إلى تنظيم حوار سياسي قوي و منظم، يعتمد على إحترام المبادئ الأساسية للقوانين الدولية و يؤكدون على جملة من الأهداف المشتركة تخص الاستقرار الداخلي و الخارجي".و قد إلتزام المشاركون بعدد من المبادئ المشتركة يتعهد الجميع بدعمها سوسيا و التأكيد على أهميتها و تتمثل في العمل و فق ميثاق الأمم المتحدة و التصريح العالمي لحقوق الإنسان و كذا القوانين الدولية.

إقامة دولة القانون و تنمية الديمقراطية داخل الأنظمة السياسية باعتبارها أحد عناصر الاستقرار بالمتوسط.

التأكيد على أهمية إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية لكل من دول المنطقة.

إلتزام الدول بارساء علاقات حسن الجوار فيما بينها و مساندة جهود التكامل الإقليمي.

تدعيم التعاون لمحاربة الإرهاب بكل الوسائل المتاحة و المشروعة.

التأكيد على إستقرار و أمن المنطقة بالحد من إنتشار الأسلحة النووية و الكمياوية و البيولوجية ولكل أسلحة الدمار الشامل.

التعهد بدراسة إجراءات ذات بناء الثقة الأمن التي يمكن تبنيها بطريقة جماعية، بهدف إنشاء منطقة للسلام و الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

و يعتبر ما جاء في هذا المجال بكل بساطة ضمان لأمن المنطقة الذي تمليه متطلبات التقارب الجغرافي[1].

و لتوضيح المجال المشترك للسلم و الاستقرار جاء في إطار العمل الملحق بإعلان برشلونة " من أجل العمل بهدف الإقامة بصفة تدريجية لمنطقة سلم و إستقرار و أمن بحوض المتوسط، سيجتمع سامي الموظفين بصفة دورية...".

III-3-2)- الشراكة الاقتصادية و المالية:

أعطى إعلان برشلونة أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة و المتوازنة لغرض إنشاء منطقة نمو و ازدهار متقاسمة المزايا.

كما أقر الإعلان بالصعوبات الناجمة من المديونية و التي تؤثر على التنمية في بلدان المنطقة المتوسطة بالإضافة إلى التحديات المشتركة التي تظهر بدرجات متفاوتة و على هذا الأساس تم تحديد الأهداف الطويلة الأسد التالية:

تسريع و تيرة التنمية السوسيو اقتصادية المستديمة.

تحسين مستوى معيشة الشعوب، رفع مستوى التشغيل و تخفيض فوارق التنمية الكبيرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ترقية التعاون و التكامل الجهوي.

و لتحقيق هذه الأهداف دعا إعلان برشلونة إلى إقامة شراكة اقتصادية و مالية تؤسس على:

أ.إنشاء منطقة تبادل حر:

ترمي السياسة الأورومتوسطية الجديدة إلى إنشاء منطقة تبادل حر في آفاق 2010 عن طريق عقد اتفاقيات الانتساب الأورومتوسطية التي تهدف إلى تشجيع و تنمية التبادل الحر مع مختلف الشركاء في إطار احترام الالتزامات الناجمة عن بنود المنظمة العالمية للتجارة(OMC) و هذا بإلغاء الحواجز

[1] Naclida m'hamsadji bouzidi, 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, (ENAG/Editions) Alger 1998.

جـــ. التعاون المالي:

اعتبر إعلان برشلونة أن إقامة منطقة تبادل حر و نجاح عملية الشراكة الأورومتوسطية على أساس الرفع من المساعدة المالية التي ترمي إلي دعم التنمية الداخلية و تعبئة المتعاملين الاقتصاديين المحليين، و على هذا الأساس يتم تقديم المساعدة المالية المتأتية من ميزانية الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلي القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار زيادة على المساهمات المالية الثنائية الأطراف بين الدول الأعضاء.

و يعتبر التسيير الاقتصادي الكلي السليم العنصر الأساسي لإنجاح الشراكة و عليه يجب تدعيم الحوار حول السياسات الاقتصادية التي ترمي إلى الاستغلال الأمثل للتعاون المالي.

و قد تم تخصيص موارد مالية إضافية خلال الفترة 1995-1999 تبلغ مليار وحـــدة نقدية أوروبية كما يبين ذلك الشكل البياني التالي لتنفيذ ما تـــم الاتفاق عليه في كافة أوجه التعاون خاصة التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقـــة ، النقل و المجتمع و الإعلام.

III-3-3)- الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي و الإنساني.

يهدف هذا المجال إلى ترقية مفهوم التضامن بين شعوب المنطقة و تعتبر تنمية التعاون مع المجتمع المدني بمثابة الحجر الأساس بالنسبة لهذه الجهود، كما يعطي أهمية خاصة لترقية حقوق الإنسان و الديمقراطية لدى الشركاء بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

و قد اعتبر برشلونة أن التقاليد الثقافية و الحضارية من جهة و من جهة أخرى المنطقة المتوسطية، الحوار بين الثقافة و التبادل الإنساني العلمي و التكنولوجي هي المكونات الأساسية للتقارب و التفاهم و ترقية التضامن بين الشعوب.

ولأجل إقامةشراكةفي المجال الاجتماعي،الثقافي والإنساني يؤكدالإعلان على:

الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان بغرض التقارب بين شعوب المنطقة، الدور الذي أن تلعبه وسائل الإعلان المختلفة.

تنمية الموارد البشرية فيما يخص التربية و التكوين خاصة بالنسبة للشباب و وضع سياسية دائمة لبرنامج تربوي و ثقافي.

إعطاء أهمية للقطاع الصحي و التنمية الاجتماعية و اعتبار النمو الديمغرافي كتحدي ذا أولوية وجب التصدي لها لأجل الإنعاش الاقتصادي.

زيادة التعاون في مجال الحد من ضغوط الهجرة، محاربة الإرهاب، تجارة المخدرات و التمييز العنصري.

القسم الثاني

مزايا وتكاليف اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

I)- مزايا الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد: من المتوقع أن يكون لمسعى الشراكة الأورومتوسطية الذي يسعى لاقامة منطقة تبادل حرة في آفاق 2010 بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مزايا اقتصادية مهمة على المدى الطويل للدول الجنوبية تكون آثارها ديناميكية وغير مؤكدة.وسيؤدي تحرير التجارة بين المنطقتين إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي تملك فيها كل دولة ميزة نسبية، كما تستفيد هذه الدول من تحسينات في الكفاءة الناتجة عن التوفيق بين المستويات والمعايير وسياسات المنافسة التي تنعش العرض وتسرع في حركية الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.أما من الناحية المالية فان الدول الجنوبية تستفيد من التعاون المالي الذي يرمي إلى تكييف اقتصاديات هذه الدول مع آليات السوق على أن هذه المزايا تقتضي تلبية عدد من الشروط لتعظيم مزاياالشراكةالأورومتوسطية والتخفيف من آثارها السلبية.

I-1)- شروط النجاح

I-1-1)- استقرار الاقتصاد الكلي:

في إطار الاقتصاد الكلي، فان بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مجبرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى التي تعتبر كنتيجة قاسية لجهود التعديل الصارمة[1]الأمر الذي يستلزم تلبية عدد من الشروط المترابطة فيما بينها والتي من بينها: اتباع سياسة تعديل الاقتصاد الكلي تكون غير انكماشية من طرف السلطات العمومية وتحويل الاقتصادإلى وضعيةأكثر منافسة، الرفع وبدرجة كبيرة من الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتدعيم النمو الذي يعتبر الرهان الكبير بالنسبة للتحرير الاقتصادي في منطقة حوض المتوسط[2].

---

[1] Jacques ould aoudia, les enjeux économiques de la nouvelle politique méditéraniénne de l'europe, (monde arabe maghreb machrek N°153 juin- sept 96.p27

[2] Agnes chevallier et Gérard Kébabdjian, l'euro-méditérranée entre modilisation et regionnalisation, (monde arab maghreb-machrek hors série decembre 1997 p 16

وسيقتضي التحرير وضع سياسة مصاحبة خاصة بالميزانية والنقد والعرض وفي إطارسياسة قصيرة المدى يكون هدف ميزانية الدولة الحصول أو الحفاظ على التوازنات الكبرى للنشاط الاقتصادي وللحصول على هذا الهدف هناك عدة تقنيات مستعملة لكن فعاليتها ليست دائما كبيرة.

1- البحث عن التوازنات الكبرى:تؤثر الوضعية الاقتصادية بدرجة كبيرة على ميزانية الدولة التي تسعى للتصرف بدورها للرجوع إلى التوازنات الكلية لكن يبقى المشكل الأساسي للدولة في اختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها، إذ من الصعب الحصول على توازن في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، لأنه مثلا إذا تم الرفع من مستوى النمو لمحاربة البطالة نكون عند خطر الرفع من نسبة التضخم والحاق الضرر بقيمة العملة الوطنية[1]، غير أن توازن الميزانية يفرض الأولويات حسب الحالات التالية:

*الإجراءات العامة:تعتبر الميزانية الأداة الأساسية للإجراءات التي تقود إلى الحصول على التوازنات الكبرى للاقتصاد، وهذا حسب الوضعية الاقتصادية وأولويات السياسة الحكومية حيث تأخذ ميزانية الدولة ثلاثة مظاهر مختلفة:

1- ميزانية مسرعة (ميزانية إنعاش): عن طريق الرفع من النفقات وتخفيض الإجراءات الجبائية وتتميز على أنها ميزانية عاجزة، فإذا كان مثلا الهدف محاربة البطالة سيكون هذا عن طريق إنعاش الحياة الاقتصادية.

2- ميزانيةالكبح(ميزانيةصرامة):تمتاز بتباطؤ النفقات والرفع من الاقتطاعات الجبائية، وهي ميزانية متوازنة حيث أنه إذا كان هدف الميزانية مثلا محاربة التضخم وجب تخفيض الطلب الكلي أو تخفيض العجز.

3- ميزانية محايدة: يكون فيها ارتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو وضغط جبائي مماثل زيادة على عدم الرفع من عجز الميزانيةويبقى المشكل الأساسي بالنسبة لعجز الميزانية في مدى تحديد مبلغ العجز الذي يختلف كلية

[1] Loîc philp. Finance publique, 5em edition Cujas 1995

حسب الحالة الاقتصادية (التضخم، البطالة) وقد اعتبر العجز الذي يقل عن 5% من مجموع النفقات بالضعيف وبين 5%و10% بالمتوسط أما العجز الذي يفوق 10% فهو عجز معتبر[1] وبالتالي فان حالة الميزانية تكشف عن مدى قابلية البلد للتعرض لضغوط الإفراط في الطلب.

جدول رقم:17

تطور رصيد الميزانية للدول المتوسطية الشريكة(بـ %)

	رصيد الميزانية ن د خ PIB % 1980 - 1975	رصيد الميزانية ن د خ PIB % 1985 -1980	رصيد الميزانية ن د خ PIB % 1990-1985	رصيد الميزانية ن د خ PIB % 1995-1990	رصيد الميزانية ن د خ PIB % 1999-1995
الجزائر	-	-	-	**-2.9**	**1.1**
قبرص	**-6.4**	**-6.8**	**-4.5**	**-3.6**	**-4.7**
مصـــر	**-15.7**	**-11.1**	**-7.7**	**-1.2**	**0.4**
إسرائيل	**-17.2**	**-17.3**	**-4.0**	**-4.5**	**-3.0**
الأردن	**-10.6**	**-7.5**	**-7.2**	**1.1**	**-2.8**
لبنان	-	-	-	**-14.4**	**-17.5**
مالـــطا	**1.0**	**-0.2**	**-4.1**	**-3.8**	**-9.4**
المغرب	**-12.0**	**-9.3**	**-5.0**	**-2.8**	**-2.8**
سوريا	**-7.2**	**-8.0**	**-2.6**	**-5.3**	**-3.2**
تونس	**-3.7**	**-4.8**	**-5.0**	**-3.7**	**-3.1**
تركيا	**-3.1**	**-4.4**	**-3.5**	**-4.5**	**-8.8**
مجموع الدول المتوسطية	**-7.2**	**-7.5**	**-4.5**	**-3.7**	**-3.1**
الدول المتوسطية 7-	**-10.6**	**-8.0**	**-5.0**	**-2.9**	**-2.8**

الدول المتوسطية 7- هي : الجزائر-مصر-الأردن-لبنان-المغرب-سوريا-تونس

المصدر : البنك العالمي (مذكور في تقرير فميز FEMISE 2000)

---

[1] Loic philip مرجع سبق ذكره

- سعر صرف حقيقي: قد تفضي المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي التي اتبعتها بعض البلدان النامية إلى تبعات تصحيحية كبيرة لسعر الصرف الاسمي وكان هذا هو النمط المتبع في الجزائر حتى سنة 1994 ومصر حتى سنة 91 ، ومن الدروس المستفادة أن أسعار الصرف غير الحقيقية والغير واقعية لا يمكن أن تستمرولو لفترات قصيرة دون أن تكون لها آثار اقتصادية وخيمة، وقد ساهم التقييم المغالي فيه لسعر الصرف في الهروب من العملة المحلية وانهيار النظم الضريبية مع ازدهار أسواق النقد الموازية التي تؤدي بدورها إلى تدهور مالي وبالتالي زيادة الإختلالات في الاقتصاد الكلي.

ويبدو أن البلدان المتوسطية الشريكة اتبعت الاقتصاد الكلي تهدف إلى التقلب في سعر الصرف الحقيقي ومع ذلك فان أداؤها فيما يتعلق بهذا المؤشر أضعف من أداء أعضاء الاتحاد الأوروبي.

- معدل تضخم مقبول: يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما على الحالة المالية لبلد ما، فهو يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار ويقاس التضخم "بالمستوى العام للأسعار" الذي يعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما[1].

ويمكن التفريق بين التضخم المعتدل أو المتوسط والتضخم المتسارع، ويمتاز الأول على أنه تضخم بمعدل بسيط ويتزايد على فترات بعيدة ولا يزيد في العادة عن نسبة10%أما النوع الثاني فهو يعبرعن التزايد المستمر والمضاعف في مستوى العام للأسعار في فترة زمنية وجيزة.ويمكن للتضخم المتسارع في أي دولة أن يفقدها في مصداقية عملها داخليا وخارجيا لأنه يصبح من المفيد الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلا من الاحتفاظ بالنقود ومن هنا يتحول الأفراد إلى شراء العقارات والمنقولات بدلا من الإيداع في البنوك أو الاحتفاظ بالسيولة وعلى عكس التضخم هناك أيضا وضعية أخرى هي وضعية انكماش تتعرض

---

[1] د أحمد حسي الرفاعي,د خالد واصف الوزني –مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق –دار وائل للنشر عمان الطبعة الأولى 1996

خلالها الأسعار إلى الانخفاض وهي تعبر عن انخفاض في الإنتاج، ارتفاع البطالة وتدني مستوى المعيشة....الخ وبين الوضعيتين هناك وضعية تخفيض التضخم أي تخفيض معدل الأسعار.وللتضخم آثار سلبية على توزيع الدخول بحيث تتأثر الدخول الثابتة من جراء انخفاض قوتها الشرائية بينما ينتفع المنتجون نتيجة ارتفاع الأسعار كما أن للتضخم آثار على سعر الفائدة الذي يفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار يخفض التصدير ويشجع الاستيراد.[2] وفي السنوات الأخيرة حققت البلدان المتوسطة الشريكة معدلات مقبولة للتضخم لكنها تبقى أعلى من المتوسط بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي. جدول رقم: 18

تطور نسب التضخم (1990-1999)

	نسبة التضخم (%) 1995-1990	نسبة التضخم (%) 1998-1996	نسبة التضخم (%) 1999
الجزائر	%27.8	%4.4	%2.6
قبرص	%4.7	%2.9	%1.7
مصر	%13.8	%4.4	%3.8
إسرائيل	%12.8	%7.2	%6.1
الأردن	%4.2	%3.7	%0.5
لبنان	%40.1	%4.5	%0.2
مالطا	%3.3	%2.7	%2.2
المغرب	%6.0	%1.9	%0.7
سوريا	%11.3	%0.5	%2.5
تونس	%5.8	%3.4	%2.7
تركيا	%78.6	%85.2	%64.9
المجموع	%27.8	%4.5	%3.8

المصدر : البنك العالمي (مذكور في تقرير فميز (FEMISE) 2000)

[2] Gille jacoud, inflation et désinflation (faits, théorie, politiques) edition du senil, janvier 1997

- الميزان الجاري:ويتعلق الأمر بتدفقات السلع والخدمات وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية والخدماتية أي الصادرات ناقص الواردات والفرق بينهما يكون الرصيد الجاري الذي يكون موجبا إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات وهنا نقول أنه لدينا فائضا، أما إذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات فيكون الرصيد سالبا ويكون لدينا عجزا ، أما إذا كان الحجمان متساويان فيكون الميزان الجاري في حالة توازن وعن طريق الميزان الجاري يمكننا تقييم أثر الضغوطات الخارجية على الاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر مؤشرا من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي لأنه يتأثر بقيود التجارة.

جدول رقم: 19

تطور رصيد الميزان الجاري للدول المتوسطية الشريكة

(1990-1999) (% من الناتج الداخلي الخام)

	رصيد الميزان الجاري 1990-1995	رصيد الميزان الجاري 1996-1998	رصيد الميزان الجاري 1999
الجزائر	%-0.2	%0.6	%5.3
قبرص	%-3.1	%-4.2	%-6.2 (1)
مصر	%2.9	%-1.2	%-2.9
إسرائيل	%-3.0	%-3.9	%-1.6
الأردن	%-9.8	%-1.7	%1.7
لبنان	%-21.6	%-23.0	%-9.9
مالطا	%-3.5	%-8.2	%-4.8 (1)
المغرب	%-2.0	%-1.3	%0.0
سوريا	%-7.3	%-3.2	%-2.5
تونس	%-5.2	%-3.3	%-2.5

تركيا	%-0.8	%-0.8	%-0.1 (2)
المجموع	%-3.1	%-3.2	%-2.5

(1) 1998 (2) 1999 المصدر: نفس المصدر السابق.

- تدفق الاستثمارات الخارجية:

تمثل الاستثمارات الخارجية المباشرة شرط أساسي من شروط النجاح، التي تؤدي إلى تعويض انعدام التوازن في المدى القصير في ميزان المدفوعات وإنعاش العرض خاصة في القطاع المصدر كما تسمح بالتحويلات التكنولوجية الضرورية.

I-1-2)- انضباط مالي:

تحتاج دول حوض المتوسط الشريكة إلى اتباع سياسات مالية أكثر انضباطا وهذا من خلال إنجاز تعديل مالي ضروري للنجاح في الانفتاح على السوق الأوروبية.ويجب على هذه الدول اتباع سياسات مالية ونقدية تهدف التقليل من اختلال سعر الصرف وتعزز نظمها الجبائية من خلال تقليلها من الاعتماد على الضرائب التجارية بالإضافة إلى خفض نسبة الدين الخارجي باعتباره عبء كبير على الميزانية.

1- تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية:

إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية يؤدي بالضرورة إلى الضغط على التوازنات المالية الكبرى، وهذا بانخفاض الضرائب التجارية نتيجة الانفتاح، والتي تساهم بحصة مهمة في مجمل إيرادات الدولة.

وعلى هذا الأساس، كلما زاد اعتماد الدول المتوسطية الشريكة على الضرائب التجارية، ازداد الجهد المطلوب لتعويض الخسارة في الإيرادات الضريبية.

و سيؤثر التخفيض في الضرائب التجارية على التوازنات المالية في هذه البلدان، ولتعويض الخسارة وجب بذل الجهد المطلوب لتغيير هيكل الضرائب لصالح ضرائب محلية والزيادة في قيود الأنفاق للحد من التأثير المالي لهذه الخسارة.ولا يمكن لأي دولة من هذه الدول تعويض الخسارة في الإيرادات الناجمة عن إلغاء الحواجز الجمركية بتخفيض مهم وكبير في الإنفاق بالنظر إلى أهمية الاحتياجات في البنيات التحتية والنفقات الإضافية لتمويل إعادة تخصيص عوامل الإنتاج فمن الضروري أن تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة في تعويض هذه الخسارة على الإيرادات بتسريع وتيرة الإصلاح الجبائي وشروط نجاح الانفتاح.

وقد جاء في تقرير(فميس) حول تعويض الخسارة في الإيرادات الناتجة عن الانفتاح، أن هناك أربعة محاور يمكنها تقليل الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية:

1- الاستعمال الكثيف لإيرادات الخوصصة للتخفيف من المديونية واصلاح هوامش تسيير الميزانية.

2- التحكم الجيد في سياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية وتغيير تنافسية المصدرين المأمولة.

3- وجوب الالتزام بإعادة التوازن بين النفقات الجارية ونفقات الاستثمار، خاصة لتحديث الإدارة الجبائية وطرق التحصيل .

4- الحاجة إلى إصلاح جبائي يجب أن تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي والأولى تحديد نسب الضرائب وخاصة تبسيط الإجراءات.

2- تخفيف عبء الدين الخارجي:تعاني معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من ثقل ديونها المتراكمة، والتي تؤثر بصورة سلبية على وتيرة

التنمية وفقدان التوازن بين الصادرات والواردات[1] كما أن عبء الديون (خدمة الدين)له آثار سلبية بحيث يؤدي إلى الحد من الإمكانيات المالية للبلد، انخفاض معدل الاستثمار والإنتاج، ارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتدني مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل الفردي، ففي سنة 1994 مثلت الديون نسبة 91% من الناتج الوطني الخام بالنسبة لمصر، 71% بالنسبة للمغرب، 60% بالنسبة لتركيا والجزائر و56% بالنسبة لتونس أما إسرائيل فقد مثلت ديونها نسبة 23% من الناتج الداخلي الخام[2].

أما خدمة الديون فتختلف من دولة لأخرى بحيث تؤثر سلبا على الاحتياجات المتزايدة لتراكم رأس المال التي تحرك اقتصاديات هذه الدول وانفتاحها على المنافسة.وقد يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء التحرير إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي كما قد يقلل من احتمالات جذب المستثمرين لأن خدمة الدين تمثل عبء كبير على ميزانية الدولة والميزان التجاري.

جدول رقم: 20

تطور خدمة الدين بالنسبة للصادرات (1990-1997)

	خدمة الدين بالنسبة المئوية للصادرات 1990-1995	خدمة الدين بالنسبة المئوية للصادرات 1996-1997	خدمة الدين بالنسبة المئوية للصادرات 1997
الجزائر	%61.2	%37.0	%51.2
قبرص	%12.4	%9.7	%8.9
مصر	%22.6	%13.0	%10.4
إسرائيل	%19.0	%19.7	%19.9
الأردن	%23.2	%17.7	%17.4
لبنان	%20.1	%34.2	%47.1
مالطا	%2.1	%2.0	%2.3

[1] الدكتور أرزقي أغمات" أزمة ديون العالم الثلث"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية العدد 15. الفصل الثالث 1989- ديوان المطبوعات الجامعية.

[2] Jaques Ould Aoudia مرجع سبق ذكره

المغرب	%54.9	%40.1	%39.9
سوريا	%6.1	%2.0	%2.6
تونس	%22.8	%17.4	%17.0
تركيا	%37.0	%25.7	%23.0
مجموعة البلدان الشريكة	%22.6	%17.7	%17.4

المصدر: نفس المرجع السابق(البنك العالمي 2000).

I-1-3)-إطار عمل تنظيمي ملائم

1- إطار تنظيمي ليبرالي: كل دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والى غاية الثمانينات (80) كانت مهيمنة ولها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية نظرا لعدة عوامل منها:

- ضعف طبقات المقاولين الخواص في دول خرجت حديثا من مرحلة استعمار كولونيا لي.
- هشاشة الدولة القومية الثنائية في العديد من الدول.
- ربط علاقات مع المعسكر الاشتراكي بالنسبة لعدة دول اعتمدت التخطيط المركزي.

وابان سنوات الثمانينات (80) ظهرت عدة عوامل وأزمات حادة خاصة في دول العالم الثالث المتوسطية، الصدمة البترولية وتناقص منافذ التجارة الإدارية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، فأصبح لزاما على هذه الدول تخفيف تأثير وهيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية عن طريق اتباع مخطط التعديل الهيكلي الناتج عن إعادة جدولة الديون، وهذا لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى عن طريق تخفيض في العجز العام و تخفيض التضخم والطلب العام. كما يجب إزالة كل الحواجز أمام التنمية الاقتصادية خاصة عن طريق فتح الاقتصاد أمام المنافسة الداخلية والخارجية بإزالة الاحتكار العام وتدعيم الخوصصة وإزالة الحواجز الجمركية.

ويعتبر النظام السياسي القائم في البلد والجهاز الإداري المسير معايير أساسية لقدرته على الإصلاح لأنه من الضروري وضع إطار تنظيمي ليبرالي ملائم

من شأنه إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة وخوصصة المشروعات العامة للزيادة في الكفاءة الاقتصادية و توسيع مجال القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

2- درجة عالية من الانفتاح: يفرض التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولات جذرية وانفتاح اقتصادي عالي يتميز ب:

ا- التغيير العميق لدور الدولة في الحياة الاقتصادية من دولة مسيرة للشؤون الاقتصادية إلى دولة ضامنة وكفيلة للتوازنات الاقتصادية الكبرى والاستقرار الاجتماعي.

ب- الانفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية أمامها وهذا لزيادة الكفاءة عن طريق المنافسة الداخلية والخارجية وتشجيع الخوصصة، بالإضافة إلى التأثير التكنولوجي الذي يحتم مشاركة راس المال الأجنبي.وفي السنوات الأخيرة شهد الانفتاح العالمي تسارعا كبيرا حيث أن الصادرات ارتفعت بنسبة أكبر من ارتفاع الناتج الداخلي الخام بالنسبة لدول حوض المتوسط الجنوبية.

وقد كان حجم المبادلات (صادرات،واردات) لهذه الدول سنة 1981 يمثل 89 مليار دولار ليرتفع سنة 1998 إلى 215 مليار دولار أما الدول التي تتميز بدرجة عالية من الانفتاح في السنوات الأخيرة فهي(تركيا، إسرائيل، تونس، مصر، لبنان) وتمثل تركيا وحدها نسبة 34% من مبادلات المنطقة وإسرائيل 24% أما الدول الباقية التي تمثل أكثر من 70% من سكان المنطقة خلال نسبة مبادلاتها إلا نسبة 40% من مبادلات المنطقة.

شكل رقم :06

حصص الشركاء التجاريين في حوض المتوسط (بالنسب المئوية)

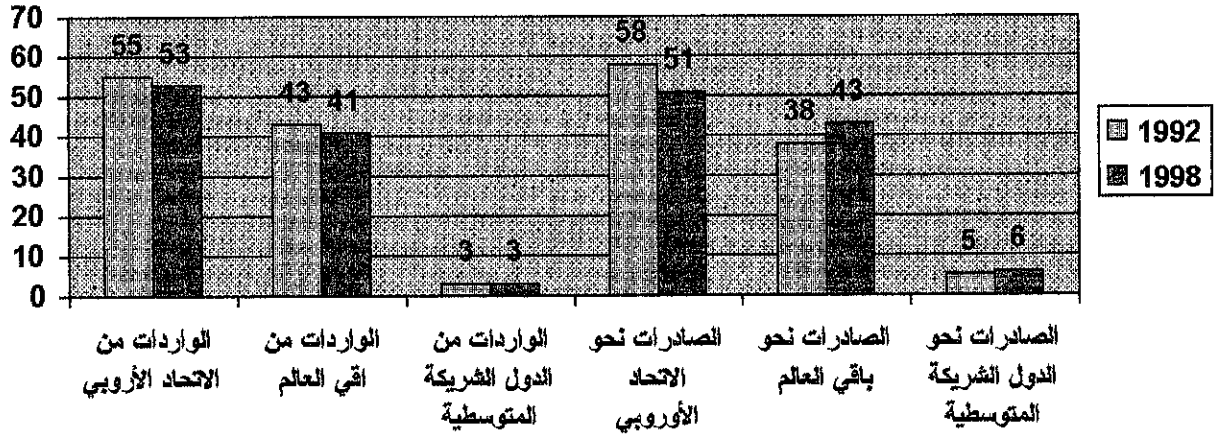

المصدر : COMTRADE / PACTAS OMC -2000 CALCULS : INSTITUT DE LA MEDITERRANEE

I-2)-المزايا الإقتصادية

ستكون الآثار الإيجابية لإنجاز منطقة تبادل حرة اورومتوسطية غير مباشرة على المدى الطويل، و بمرور الوقت تتراكم المكاسب كلما أدى تحرير التجارة إلى إعادة تخصيص عوامل الانتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية و كلما صارت هذه الدول أكثر جاذبية للمستثمرين و كلما زادت جهود تعميق الاصلاح الاقتصادي و إعادة هيكلة القطاع الانتاجي.و يعتبر المشروع الأورومتوسطي رهان كبير بالنسبة لقدرات الدول المتوسطية للقيام بالتحويل و التكييف الضروريين حتى لا تبقى معزولة عن تطورات الاقتصاد العالمي، فالتحدي إذا كبير بالنسبة لعدد من الدول المتوسطية حيث بقيت اقتصادياتها محمية لزمن طويل و تمتاز مختلف قطاعتها بصعوبات مختلفة و هشاشة كبيرة.

و الطريق الواجب إتباعه لرفع هذا التحدي أمام المنافسة العالمية و هو الاندماج الاقليمي أي مع الاتحاد الأوروبي بإعتباره شريك يمثل افضل الفرص للنجاح في الاندماج العالمي، و تتمثل فوائد هذا الاتباط.

إندماج إقتصاديات الدول المتوسطية في القطب الأوروبي.
التكييف مع المنافسة العالمية ومع قواعد المنظمةالعالمية للتجارة (OMC).
الاستفادة من المساندة الاوروبية للقيام بالإصلاحات في أحسن الظروف.
الاستفادة من الآثار المترتبة عن الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
كما أن الاتحاد الأوربي و في إطار الشراكة الأورومتوسطية ملتزم بدعم جهود الإصلاح الاقتصادي للشراكاء المتوسطيين الذين عليهم الاستمرارفي تعميق جهود الإصلاحات الاقتصادية الداخلية للتمكن من إعادة التخصيص المثلى لعوامل الإنتاج (رأس المال، و العمل) و استغلال فرص تحرير المبادلات مع الحد من تكاليف.

I-2-1)- مزايا التحرير التجاري.

إن أهم محددات الطلب على الواردات تتلخص في مستوى الدخل المحلي و مستوى الأسعار النسبية،فالزيادة في مستوى الدخل تعني زيادة الطلب بشكل عام و عليه فإن الأسعار النسبية فهي تعبر عن مستوى أسعار السلع و الخدمات التي تنتجها دولة ما نسبة إلى أسعار نظيرتها من أسعار السلع و الخدمات المنتجة في الخارج. و كما أن دخلنا المحلي و الأسعار النسبية تؤثر على حجم وارداتها فإن الدخل الخارجي أي دخل الدول التي نصدر لها و الأسعار النسبية فيها تؤثران على حجم صادراتنا.
و رغم أن هناك مزايا أساسية ستعود على بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط من فرص الوصول بحرية إلى ما يعتبر سوق من أضخم الأسواق العالمية إلا أن المزايا الاضافية ستكون محدودة لأن المنتجات المصنعة لهذه الدول تصل بحريةإلى سوق الأوروبيةوفق اتفاق التعاون لسنة 1976، باستثناء المنتوجات الزراعية التي بقيت خارج الاتفاق.

غير انه إذا كانت الاتفاقيات الحالية ستسمح بالوصول المتزايد إلى الأسواق الأوروبية للمنتجات الزراعية و المنتجات المصنعة التي تعترضها حواجز حمائية، خاصة المنتجات التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية، كالمنسوجات و الملابس، فإن المزايا التي ستحصل عليها هذه الدول ستكون أعلى بكثير[1] و قد تسارعت وتيرة تحرير التجارة الخارجية في سنوات الأخيرة حيث عرفت الصادرات و الواردات ارتفاعا كبيرا و سريعا من الارتفاع في الناتج الداخلي الخام، بالنسبة لجميع الشركاء المتوسطيين و بوتيرة اكثر سرعة خاصة في الفترة 1992-1998 كما يبين ذالك الجدول التالي.

جدول رقم :21

التدفقات التجارية للشركاء المتوسطيين (بالمليون دولار).

	المناطق الشريكة	الصادرات			الواردات		
		1981	1992	1998	1981	1992	1998
الجزائر	العالم	13.296	11.830	11.646	11.301	7.017	8.380
قبرص		557	501	426	1.101	3.142	3.686
مصر		3.034	4.970	3.195	8.244	7.948	16.479
إسرائيل		5.662	13.082	23.304	7.860	18.814	27.469
الأردن		510	697	452	3.140	2.514	2.852
لبنان		741	495	452	3.548	2.914	4.904
مالطا		386	1.361	1.711	958	2.459	2.667
المغرب		2.320	5.668	6.919	4.351	6.686	8.433
سوريا		2.102	2.502	2.238	5.039	2.830	3.658
تونس		2.502	4.040	5.738	3.765	6.432	8.347
تركيا		3.385	14.715	26.881	5.785	22.871	45.908
الدول المتوسطية		34.495	59.861	82.962	55.092	86.224	132.783
	المناطق الشريكة	الصادرات			الواردات		
		1981	1992	1998	1981	1992	1998
الجزائر	الاتحاد الأوربي	9.989	9.112	7.523	7.567	5.253	5.811
قبرص		169	309	215	605	1.773	2.018
مصر		1.451	3.224	1.197	4075	4.707	5.978
إسرائيل		2.167	4.658	7.181	2.960	9.831	13.335
الأردن		8	78	175	1.167	1.015	1.222
لبنان		60	111	177	1.975	1.715	3.104
مالطا		350	1.150	925	804	2.000	1.847

[1] صالح م.نصولي ، عامر بساط و اسامة كنعان- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط – التمويل و التنمية- سبتمبر 1996

المغرب		1.363	4.160	5.649	2.180	4.919	6.489
سوريا		1.370	1.985	1.658	1.835	1.409	1.681
تونس		1.517	3.164	4.601	2.460	4.709	6.265
تركيا		2.122	7.933	13.446	3.121	10.655	24.077
الدول المتوسطية		17.565	35.885	42.746	28.749	47.987	71.826

المصدر : la méditerranéecontrade/ PCTAS OMC- 2000- calculs : instutut de
مذكور في تقرير فميس (femise 2000).

I-2-2)- تخصيص عوامل الانتاج.

على المستوى الاقتصادي الجزئي، فإن التحرير يعني إعادة تخصيص عوامل الانتاج لصالح القطاعات التي يملك فيهاكل بلد ميزة نسبية، و ستحتاج تنمية النسيج الصناعي لمواجهة المنافسة العالمية الجادة إلى وضع برنامج عام يشمل البنيات التحتية و التكوين لأن مزايا التبادل الحر لا يمكن الحصول عليها إلا إذا تمت عملية تخصص عوامل الانتاج خاصة العمل.[1] و تظهر فوائد التخصص في مجلات معينة متى توفرت للصناعات منطقة واسعة تشمل على جميع المرافق الضرورية و متى توفرت لها محليا المواد الخام و مواد الطاقة و كل العوامل التي تدخل في الانتاج.و كلما كانت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية كبيرة كانت فرص التخصص في نطاقها أوسع و أكبر و هذا ما يبين فوائد عملية التصنيع التي تتم في نطاق تكتل إقليمي.

و يعتبر تخصص الدول النامية في صنع المنتجات التي تتوفر لها إمكانيات و مواد محلية، امر سينجم عنه إنخفاض تكاليف الانتاج و يتيح للمنتجات قوة و قدرة على المنافسة.

و على الدولة ضمان إعادة تاهيل الصناعات المحلية و تهيئة ظروف المنافسة (إنشاء و تنمية البنيات التحتية، تكوين اليد العاملة، و ضع إطار قانوني و تنظيمي ملائم نشر التكنولوجيا و تنمية نوعية التعليم و التكوين

---

[1] Agnes le revallier et Gerard kébabd jian. مصدر سبق ذكره

...) و تمكين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من الاستفادة من مزايا إعادة تخصيص عوامل الانتاج، يجب عليها أن لا تتخصص فقط في القطاعات التقليدية أو الاستراتيجية (الأنسجة و الملابس، المنتوجات الزراعية، المنتوجات الطاقوية و المنجمية...)

بل عليها ان تتجه إلى ترقية و تطوير القطاعات الجديدة و هذا يعتبر الرهان الحقيقي بالنسبة لهذه الدول بالمقارنة مع دول وسط و شرق أوروبا أو بعض الدول المماثلة.

I-2-3)- مزايا الاصلاح الاقتصادي.

يعتمد مشروع الشراكة الأورومتوسطي على مقياسان لا يفترقان هما[1] المقياس الخارجي المتمثل في التحرير الاقتصادي و المقياس الداخلي المتمثل في الاصلاح و التكييف الداخلي.

* -المقياس الداخلي المتمثل في الاصلاح و التكييف الداخلي.

و في إطار هذا المشروع فإن إستراتجية التنمية الوحيدة الموجهة لدول حوض المتوسط تمر حتما عبر الانفتاح الاقتصادي الاقليمي و التحرير الداخلي و الخارجي لاقتصاديات هذه الدول أنه رهان جد معقد و صعب التحقيق لكن ليس هناك طريق آخر، إذا لا يمكن أن يكون تبادل حر بدون إقتصاد سوق و بدون قطاع خاص مهم [2] ، كما أن دول جنوب المتوسط تملك مميزات ضرفية متناقضة للإصلاح الاقتصادي، حيث أن بعض المجموعات الاجتماعية و السياسية ترى أن الاصلاح يتم لتغيير الشروط الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق تصفية المؤسسات الغير ناجحة و كل القطاعات التي تساهم في تباطؤ التنمية و تكون مكلفة لميزانية الدولة

---

(1) Gerard kebabd jian, « Barcelone cinq ans après, reformes économiques sans projet 2000 réformateur » _ (confluences-revue trimestrielle N° 35 Automne

(2) نفس المرجع السابق

بإستهلاكها للمساعدات العامة، أما البعض الآخر فيرى في الاصلاح لاقتصادي على انه منفذ للحفاظ على هياكل السلطة بانظمام مظهري لمسعى التحرير الاقتصادي و الاستفادة من المساعدة الممنوحة في هذا الإطار غير ان الاستراتيجيتان لا يمكنهما التقاء في مشروع إصلاحي لكل المجتمع.

و التحقيق الإقلاع الاقتصادي المنتظر و جب تخفيف دور السلطات العمومية إلا في تكوين محيط قادر و ملائم لتنمية القطاع الخاص و رفع نسب الاستثمار المباشر.

* -جلب الاستثمار الخارجي المباشر. يتزايد جلب الاستثمار الخارجي المباشر بالنسبة للشركاء المتوسطيين لكن بوتيرة غير كافية و يمكن تحقيق جلب عالي للاستثمار اذا وفرت هذه الدول نفس شروط الجذب في دول أخرى متوسطة النمو.

- شروط جذب الاستثمار : يتعلق الأمر بالشروط التي تمليها الشركات العالمية التي تستثمر بالخارج و من بين أهم هذه الشروط يأتي في المقام الأول الاستقرار السياسي و الاقتصادي ثم حجم السوق و يعتبر هذان الشرطان أساسيان بالنسبة لاتخاذ قرار الاستثمار أو لا , كما أن محيط الاستثمار فيما يخص الامكانيات المتاحة محليا بالنسبة لليد العاملة الكفؤة و المؤسسات المؤهلة تعتبر شرطا من شروط جذب الاستثمار كما أن بذل جهود في وضع نظام فعال للمواصلات هو أيضا من بين هاته الشروط
- أهداف الاستثمار الخارجي : في السنوات السابقة كان اختيار البلد المستقبل للاستثمار الخارجي يعتمد أساسا على أولويات البلد المضيف الذي لا يسمح بالاستثمار الا في اطار مساهمته في تحقيق أهداف محددة مسبقا : -التحويل التكنولوجي-إنشاء مناصب عمل -تهيئة المحيط-الوصول للأسواق العالمية... إلخ.

وعلى هذا الأساس تكون الإجراءات الإدارية ثقيلة و معقدة تفرض على المستثمرين تحقيق هاته الأهداف.

لكن العولمة أحدثت تراجعا لهذا المظهر، فأصبحت الدول المستقبلة للاستثمار هي التي تعرض مزايا جذبها للإستثمار، و الشركات العالمية هي التي تختار مكان نشاطها.

و لتحريك الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي يجب القيام بإنعاش قوي للإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تغيير مناخ الأعمال و الالتزام السريع بالانفتاح التجاري في إطار الشراكة الأورومتوسطية، كما أن العملة الموحدة (الأورو) تسهل حصول إقتصاديات دول المنطقة على رؤوس الأموال الدولية، و إنتمائها المالي الأورومتوسطي.

و في إطار المشروع الأورومتوسطي، فإن كل الدراسات التي قيمت آثار إنشاء منطقة تبادل حرة على هذه الاقتصاديات بينت ان هناك إرتفاع ملحوظ لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية (IDE) و التي تكون اول شرط من شروط رفع نسب الاستثمار و بالتالي نجاح التحرير الاقتصادي و يكون هذا النجاح إما عن طريق الآثار المرجوة على العرض في المدى المتوسط حيث يعتبر الاستثمار الخارجي العامل المهم في تحويل التكنولوجيا، أو عن طريق الآثار الاقتصادية الكلية للتمويل على المدى القصير و المتوسط للميزان التجاري[1].

جدول رقم :23

الاستثمار الخارجي المباشر (بالمليون أورو)

	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	13	4	10	6	-
المغـــرب	188	215	240	966	336
تـــونـــس	452	253	221	325	600
مصـــــر	1.056	457	501	786	960
الأردن	2	10	12	318	-

[1] نفس المرجع السابق

لبنان	6	27	63	132	-
سـوريـا	211	76	70	71	-
إسرائيـل	363	1.022	1.088	1.430	1.650
السلطة الفلسطينية	-	109	165	175	194
قـبـــرص	39	61	39	60	37
مـالطـــا	-	97	213	57	227
تركيـــا	536	715	738	770	876

المصدر (statistiques euro-Méditerranéennes (erurostat

*انسجام المعايير :انسجام المعايير يعطي اهمية خاصة لتشجيع المبادلات بين الاتحاد الاوروبي و الدول المتوسطية الشريكة في حدود ما يمكن ما يمكن للتنظيمات التقنية و المعايير الوطنية ان تقييم حواجز تجارية.

رغم اختفاء الحواجز الجمركية، و المساعدة الأوروبية لا تقتصر على التحويلات المالية فقط بل توجب تحويلات مؤسساتية تساعد على تغيير المحيط الاقتصادي، لدول حوض البحر الأبيض المتوسط و تدعم إستقرارها.و يعتبر انسجام المعايير بين دول شمال و جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ذا فائدة حقيقية بالنسبة للدول الشريكة إذا لم يكن هناك خطر تعويض الحواجر الجمركية بالحواجز الغير جمركية المتمثلة في إنسجام المعايير خاصة في المجلات التالية :

- انسجام في المعايير البيئة، الصحية و الاجتماعية.
- انسجام في الأداء الجمركي و قواعد المنشأ.

سيكون إذا نجح مسعى الشراكة الأورومتوسطي لتكوين منطقة تبادل حرة متعلق بصفة أساسية بالاصلاحات المتبعة في الدول المتوسطية الشريكة، و بالتالي فإن خطوط النجاح تتوقف أساسا على تكوين جهاز إنتاجي منافس و فعالية سياسات الإصلاح الوطنية التي يجب إتباعها كما ان النحاج يتوقف على الحركية السوسيوسياسية و على الرد على مختلف التحولات التي يحدثها التحرير.

I-3)-المزايا المالية

I-3-1)- مزايا المساعدة المالية

في إطار الشراكة الأورومتوسطية يقترح الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية، للمساهمة في التكفل ببعض تكاليف التحرير الاقتصادي و الإصلاحات المصاحبة له، ويتعلق الأمر ببرنامج مبدأ (MEDA) الذي يمنح مساعدات بالإضافة إلى ممنوحات البنك الأوروبي للاستثمار.و يدعم برنامج مبدأ نشاطات و مشاريع تسع (09) دول من اثنتي عشرة دولة شريكة في مجالات الانتقال الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي، تنمية القطاع الخاص... إلخ)تغيير التوازن السوسيوإقتصادي (التربية، الصحة، التنمية الريفية...إلخ)، كما يدعم النشاطات و البرنامج الملتزم بها من طرف الشركاء الأورو – متوسطيين في الإطار الجهوي، خاصة تلك الناجمة عن إطار العمل الملحق باتفاقية برشلونة أوالملتقيات الوزارية و القطاعية التي تلت إعلان برشلونة.

- الدول المؤهلة للمساعدة :أنشئ برنامج ميدانية سنة 1995 للتكفل بمساعدة تسع دول من بين اثنتي عشرة دولة أورومتوسطية هي :

الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا و السلطة الفلسطينية : و يتغير برنامج ميدا حسب أشكال التدخل المالي للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.و فيما يتعلق بالمساعدة المالية بالنسبة لقبرص و مالطا فهي ممنوحة خارج إطار برنامج ميدا، أما إسرائيل فهي غير مؤهلة للمساعدة المالية بالنظر لمستوى تنميتها المرتفع.

- القطاعات المؤهلة للمساعدة :يتدخل برنامج ميدا للمساعدة المالية في أربع مجلات كبرى للنشاط الاقتصادي هي :

–دعم التعديل الهيكلي : و يتعلق الأمر بالمساعدة المالية الممنوحة لليد العاملة للشركاء المتوسطيين، الملتزمين ببرامج الاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و اللجنة الأوروبية.و ترمي المساعدة

المالية عن طريق برنامج ميدا إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة عن برنامج الاصلاح الاقتصادي.

-الانتقال الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص :يضمن برنامج ميدا تنمية القطاع الخاص المدعم بمحيط سياسة إقتصادية ملائمة ووسائل مالية مؤهلة، و على هذا الاساس يمول البرنامج هذا النوع من العمليات، كالمساعدة التقنية للخوصصة، إصلاح القطاع المالي و المساهمة في التكوين المهني و تثبيت القطاع الصناعي.

-دعم التوازن السوسيو اقتصادي :يتعلق المر بتمويل مشاريع التنمية الكلاسيكية للشركاء الأورومتوسطيين كالصحة، التعليم، التنمية الريفية، البرنامج السكانية... إلخ.

-تدعيم المجتمع المدني :يقوم برنامج ميدا بتمويل نشاط المنظمات الغي حكومية و الجمعيات و كذا المجموعات المهنية.

شكل رقم 07توزيع برنامج ميدا حسب طبيعة الارتباط

1998 – 1995

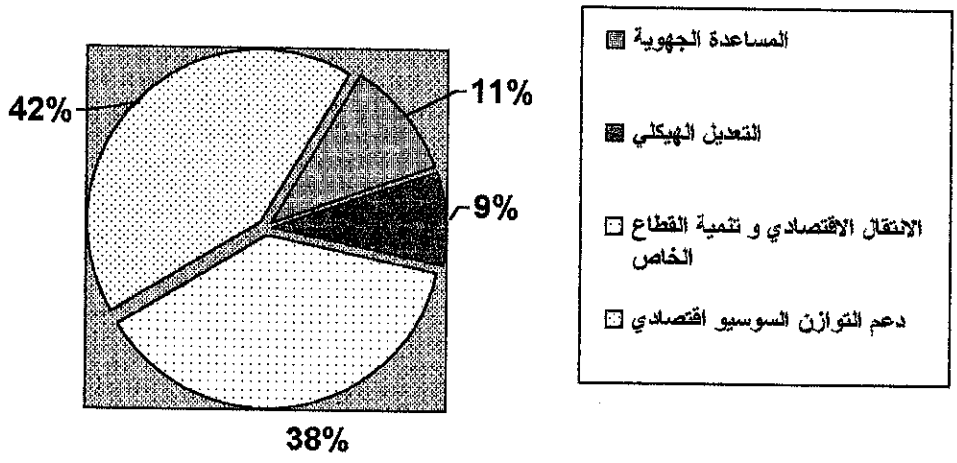

المصدر: Commission Européenne – Le Programme MEDA

و يبقى ان من إنجازات الشراكة الأورومتوسطية هي تخصيص الاتحاد الأوروبي لمبالغ مالية لدول حوض المتوسط الشريكة، يكون برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية لتدعيم مسعى الشراكة حيث يمنح مساعدات مالية في إطار التعاون الجهوي و الثنائي، مع تغطية لمجلات المسعى الثلاثة.

و قد شهد مبلغ المساعدة المالية الأوروبية ارتفاعا محسوسا بالنظر إلى السنوات السابقة لاعلان برشلونة وهذا بعد أن أصبحت الدول المتوسطية من أولويات سياسات الاتحاد الأوروبي.

شكل رقم 08

تطور الارتباطات و الدفع لبرنامج ميدا

1995 – 1999 بالمليون أورو

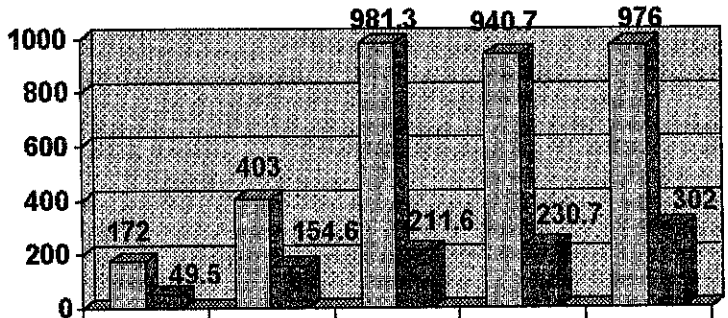

	1995	1996	1997	1998	1999
الارتباطات	172	403	981.3	940.7	976
الدفع	49.5	154.6	211.6	230.7	302

المصدر: Commission Européenne – Le Programme MEDA

I-3-2)- مزايا الاصلاح المالي :

- إصلاح الأنظمة المالية: إن ضرورة تعبئة أموال غير مولدة للمديونية تدفع إلى ضرورة إنشاء أسواق مالية و التوجه إلى إيجاد أدوات حديثة لتعبئة رؤوس الأموال الضرورية[1].

و قد عانت الدول المتوسطية الشريكة في حوض البحر المتوسط من نقص تدفق رؤوس الأموال بالمقارنة مع مناطق اخرى جنوب آسيا و أمريكا

[1] Fatiha talahite- le partenariat euro-mediterranéenne vu du sud, (1) monde arabe maghreb N° 153 juillet-sept 1996.

اللاتنية كما يبين ذلك الجدول التالي و هذا راجع لإلى أن الأنظمة المالية للدول المتوسطية ليست في مستوى تعبئة و توجيه تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، و بالتالي فإن تحديث و إصلاح النظام البنكي و السواق المالية يعتبر رهان في المستقبل لتعبئة الادخار الداخلي و الخارجي و إصلاح عرض و طلب التمويل، و قد بينت التجارب أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تأتي غالبا إلا كان هناك نظام مالي ناجح في البلد المعني.

جدول رقم :24

الاستثمار الخارجي في جنوب (أوروبا وآسيا و امريكا) (بالمليون دولار)

	1986	1990	1996
جنوب الاتحاد الأوروبي			
الجزائر	-	-	13
مصر	1.217	734	740
إسرائيل	147	101	2.015
لبنان	4	6	30
المغرب	1	227	400
تونس	63	76	370
تركيا	125	684	1.116
جنوب اليابان			
الصين	1.425	3.487	42.300
كوريا الجنوبية	325	788	2.300
هونكونغ	-	1.728	2.500
أندونيسيا	258	1.093	7.960
ماليزيا	489	2.332	5.300
الفيلبين	127	530	1.400
تايلاندا	261	2.444	2.400
سنغافورة	1.529	5.575	9.400
جنوب أمريكا			
الأرجنتين	574	4.627	4.300
البرازيل	177	989	9.500

الشيـــلـــــي	116	590	3.100
كولومبيـــا	-	500	3.000
المكسيـــك	1.160	2.549	7.500

المصدر: مذكور من طرف : Bertrand Bellon et Ridha Gouia , Investissement direct et avantages construits . Monde Arabe Maghreb-Machrek , Hors Série December 97 FMI 1995 CNUCED

- الإصلاح الضريبي :

الإصلاح الذي يخص بالدرجة الأولى الإيرادات الجبائية يمكنه من الآثار السلبية لالغاء الحواجز الجمركية على ميزانية في المدى القصير، و يجب ان يرتكز هذا الاصلاح الضريبي حسب تقرير(فميز FEMISE 2000) على :- الاستعمال الكثيف لمدا خيل الخوصصة لتخفيف حجم المديونية الأمر الذي يمكن من خلق هوامش أداء أخرى لميزانية الدولة.

شكـــل رقم :09

الإيرادات المجمعة للخوصصة 1990-1998

بالمليون دولار

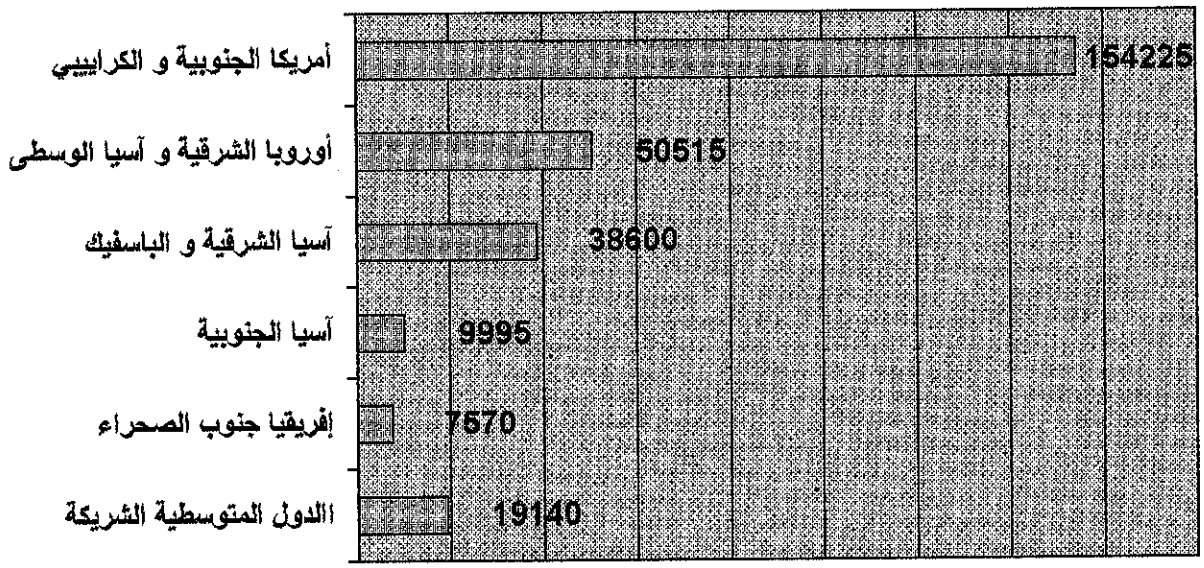

المصدر :تقرير فميـــز femise-network juillet 2000 deuxième rapport femise 2000 sur le partenariat euro-méditerranéenne

تحكيم جيد لسياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية و الرفع من مستوى تنافسية الصادرات.

إعادة التوازن بين النفقات الجارية و نفقات التجهيز خاصة بالنسبة لتحديث الادارة الجبائي يجب أن يرتكز أيضا على :

توسيع القاعدة الضريبية (الوعاء) بدلا من تنويع نسب الضريبة، و يكون هذا خصوصا بتبسيط الاجراءات

تعميم الرسم على القيمة المضافة، بتبسيطها و الرفع من مردوديتها و التقليل من الاعفاءات.

إصلاح الضريبة على الدخل التي يجب ان يسعى إلى تخفيف الأعباء الجبائية على الطبقات الاجتماعية الضعيفة و التقليل من التهرب الجبائي عن طريق الاقتطاع من المنبع

إصلاح الضريبة على المؤسسات و مراجعها.

جدول رقم :25

مقارنة لثقل الضريبة على دخل الاشخاص بالنسبة للميزانية.

الدول	النسب%	الدول	النسب%
الجـــزائـــر	%4.0	الدول المتوسطية الأوروبية	%19.1
قبـــرص	%11.5	دول الأورو	%21.4
مصـــر	%2.1	الولايات المتحدة الأمريكية	%45.9
إسرائيـــل	%26.1	أمريكا الجنوبية (2)	%2.7
الأردن	%3.1	الدول الشرقية (3)	%15.3
لبـــنـــان	-	آسيا (4)	%19.9
مـــالطـــا	%13.6		
المغـــرب	%10.3		
ســـوريـــا	-		
تـــونـــس	%8.2		
تـــركيـــا	%24.8		

مجموع الدول المتوسطية الشريكة	%11.5		
مجموع الدول المتوسطية 7 (1)	%5.5		

(1) الدول هي : الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس.

(2) الدول هي: الأرجنتين، البرازيل و المكسيك

(3) هننغاريا و بولونيا.

(4) أندونيسيا، كوريا و مالبزيا.

المصدر: (FMI ,GDF1999), Femise juillet 2000 sur le partenariat euro-méditerranéen

I-3-3)- مزايا العملة الموحدة الأورو

يمكن أن تؤدي العملة الأوروبية الموحدة الأورو إلى تعزيز العلاقات التجارية و المالية بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كما يسهل وصول دول الضفة الجنوبية لتدفقات رؤوس الأموال العالمية.

و للعملية الموحدة الأوروبية آثار على مبادلات المنطقة التجارية، فاقتصاديات دول الجنوب ستجني مزايا من زوال خطر تخفيض قيمة العملات المنافسة في الاتحاد الأوروبي للدول ذات النظام الإنتاجي المنافس (البرتغال مثلا) كما أن السوق المالي الأوروبي المندمج سيكون جد جذاب لتدفقان رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي ستكون هذه السوق أداة فعالة لتخصيص تدفقان لرؤوس أموال عالمية خاصة باتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

لكن هذه المزايا المالية لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا سرعت دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط من وتيرة إصلاح أنظمتها المالية، و أدخلت أدوات مالية جديدة لمنطقة حوض المتوسط.

و نظرا لتكاثف العلاقات المالية الأورومتوسطية تطرح مشكلة الاستقرار النقدي، فبالنسبة للدول التي ربطت عمليتها الوطنية سلة مكونة في أغلبيتها من العملة الأوروبية، فإن الأورو سيكون اللون النقدي الطبيعي لهذه العملة و بالتالي سيشج التسبق و التعاون النقدي الأورو متوسطي.

و يعتبر الأورو فرصة مناسبة و جديدة لها فوائد بدون شك بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة حيث سيقوم بأكبر حصة من مبادلاتها التجارية و المالية مع الاتحاد الأوروبي و الوصول إلى سوق مالي جديد موحد، كثير السيولة، يمنح مجموعة أدوات مالية.

كما يجعل نظام الأورو إمكانيات القرض مهمة و نسب صرف اسمية منخفضة الارتفاع، كما يمكن من تنويع احتياطات الصرف(بالدولار و الأورو).كما أن للأورو أثار إيجابية على اقتصاديات دول المنطقة منها:

– أن تكلفة المعاملات مع الخارج و بصفة خاصة الدول الأوروبية ستكون أقل لأن التعامل بعملة واحدة أقل خطورة من التعامل بأكثر من عملة.

– تنويع احتياطي النقد من العملة الأجنبية إلى عملتين أساسيتين يمنع حرية الاختيار في استخدام هذا الاحتياط و يعطيه مزيدا من الأمان و الاستقرار.

–إعطاء فرصة أكبر للمصدر و المستورد للمقارنة بين مختلف الأسعار و في مختلف المواقع التي تتعامل بعملة واحدة.

II)– تكاليف الشراكة الأورومتوسطية:

يرمي مشروع الشراكة الأورومتوسطي من الناحية الاقتصادية إلى تكوين منطقة تبادل حرة(ZLE) بين دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسطي في آفاق2010 ومن متوقع أن يكون انفتاح الأسواق المتوسطيةعلى المنتوجات المصنعة بدون حواجز جمركية[1] بينما التبادل الحر لعوامل الإنتاج لا تكون إلا لتدفقات رؤوس الأموال أما التدفقات البشرية من المهاجرين فتبقى مراقبة من طرف دول الاتحاد الأوروبي مراقبةصارمةالأمر الذي يبين سبب غموض اتفاقيات الانتساب في مجال الخدمات كما أن المنتوجات الزراعية و في إطار السياسة الزراعية الموحدة(PAC)تبقى مستثناة من التحرير .

[1] النسبة للاتحاد الأوروبي و منذ سنة 1976 و أسواقه مفتوحة أمام المنتجات الصناعية لدول المنطقة عن طريق مبدأ الأفضليات المعممة

ويعتبر مشروع الشراكة الأوروبية مبادرة أوروبية بالدرجة الأولى[2] لأن العرض كان أوروبيا محضا و يتعلق خصوصا بالجانب الأمني المتضمن في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي و الاجتماعي ؛ ويعتبر هذا المشروع بالنسبة لكثير من المحلين بمثابة اهتمام أوربي لحماية المنطقة من المنافسة الأمريكية و الآسيوية ؛ و المحافظة على أسواق مضمونة أكثر من الاندفاع انفتاح حقيقي و يهدف هذا المشروع بالنسبة لأوروبا إلى :

- ضمان الاستقرار السياسي بالمنطقة لغرض الحماية الأمنية من الضفة الجنوبية .
- التحكم في ضغط المهاجرين الذين يعتبرون مصدر التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- حماية أمن أوروبا الطاقوي خاصة بالنسبة لبعض الدول الجنوبية كالجزائر

وقد جاء هذا المشروع بمبادرة شراكة بين منطقتين ذات تباينات مختلفة و فوارق كبيرة في مستوى المعيشة بين الضفتين و الكتلة الديمغرافية و مستوى التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الفوارق الاجتماعية الثقافية و السياسية .

II-1)- تكاليف بعض السياسات

II-1-1)- تكاليف انفتاح أوروبا على دول أوروبا الشرقية والوسطى

حققت دول وسط وشرق أوروبا خلال العقد الماضي تقدما ملموسا في الاندماج الاقتصادي، وتستعد اليوم للالتحاق بالاتحاد الأوروبي، ويتطلب الالتحاق في عضوية الاتحاد الأوروبي القيام بتعديلات كبيرة وفقا لما أطلق عليه بمعايير كوبنهاجن حيث توصل المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة في كوبنهاجن 1993، الى تفاهم بامكانية انضمام كافة بلدان وسط وشرق أوروبا الى الاتحاد الأوروبي، حال وفائها باشتراطات معينة من بينها الالتزام بأهداف

---

[2] Nachida Mhamsadji-Bouzidi , 05 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérien , ENAG/Editions Alger 1998

الاتحاد الاقتصادية والنقدية ووضع المجلس مجموعة معايير قياسية لتقييم تقدم البلدان باتجاه التوافق الاقتصادي والسياسي مع الاتحاد الأوروبي.

ا- وجود مؤسسات اقتصادية مستقرة تضمن الحكم الديموقراطي وسيادة القانون وحقوق الانسان وحماية الأقليات.

ب- وجود اقتصاد سوق نشط والقدرة على مواجهة الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي.

ج- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما فيها التمسك بالأهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للاتحاد.

جدول رقم:26

مؤشرات التجارة لدول وسط وشرق أوروبا(1998)

	الصادرات و الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي)	التجارة مع الاتحاد الأوروبي (% من إجمالي التجارة)
استونيا	170	70
ألبانيا	42	83
بلغاريا	98	46
بولندا	55	67
الجمهورية التشيكية	116	60
الجمهورية السلوفاكية	119	49
جمهورية مقدونيا	103	43
رومانيا	59	58
سلوفينيا	115	68
كرواتيا	95	55
لاتيفيا	110	55
ليتوانيا	107	46
هنغاريا	122	70

المصدر:صندوق النقد الدولي مذكور في التمويل والتنمية العدد3 سبتمبر 2000.

وسيؤثر تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية والوسطى على العلاقات الاقتصادية بين أوروبا ودول المتوسط. فتبني دول أوروبا الشرقية والوسطى للأورو سيؤثر على تجارة الدول المتوسطية الشريكة أين تعتبر سياسة سعر الصرف بمثابة حاجز .، كما أن اثر الحرمان سيمتد الى حركة اليد العاملة المهاجرة، حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الخارجية المباشرة.وسيكون هناك تغيير لحركة التجارة لصالح دول أوروبا الشرقية والوسطى أمام الدول المتوسطية نظرا للتماثل الكبير في صادراتها الصناعية باتجاه الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم:2

تماثل الصادرات الصناعية لدول أوروبا الشرقية والوسطى والدول المتوسطية الشريكة باتجاه الاتحاد الأوروبي سنة 1996

	بلغاريا	ج/ التشيك	اسكونيا	هنغاريا	لاتيفيا	ليتوانيا	بولندا	رومانيا	ج/ سلفاكيا	مجموع دول أوروبا الشرقية
تركيا	40.5	37.8	37.4	32.0	19.9	29.1	35.1	40.9	35.5	38.3
تونس	38.5	27.3	39.3	27.8	25.1	43.2	33.9	38.1	29.4	34.9
سوريا	10.3	09.3	31.0	09.3	55.7	23.8	14.1	8.1	8.1	13.0
المغرب	41.4	24.8	27.9	26.2	13.4	33.4	26.5	34.9	29.7	31.0
ليبيا	04.4	06.6	23.3	06.6	49.1	16.7	11.6	3.9	5.1	9.1
لبنان	40.8	23.3	31.8	24.2	16.5	45.8	25.7	38.1	31.8	29.2
الأردن	36.2	20.9	22.3	18.9	11.0	34.1	21.0	27.7	22.3	23.8
إسرائيل	50.2	42.2	27.7	40.9	16.2	36.3	38.8	42.7	43.7	44.5
مصر	22.5	18.3	41.5	19.8	62.2	32.1	22.6	24.2	20.3	24.2
الجزائر	5.7	7.7	25.3	7.8	50.8	18.8	13.0	5.2	5.9	10.3

المصدر: **Alfred Touias** تقرير فميز 2000 ص 55 (Femise 2000)

و لتقييم درجة تماثل الصادرات الصناعية للدول المتوسطية مع دول أوروبا الوسطى و الشرقية يظهر من الجدول التالي أن اسرائيل , تركيا , تونس و المغرب ستكون مهددة بتحويل حركة التجارة لصالح دول أوروبا الشرقية و الوسطى بفعل درجة المنافسة العالية لمنتوجاتها الصناعية .

و قد أدى توسيع المجموعة الأوروبية منذ الثمانينات إلى تعميق العجز التجاري لدول المغرب مع السوق الموحدة بينما رفع هذا التوسع من الاكتفاء الذاتي للمجموعة خاصة بالنسبة للمواد الزراعية[1] و باتجاه الاتحاد الأوروبي حاليا إلى دول أوروبا الشرقية و الوسطى , و مع درجة التماثل الكبيرة لمنتوجات الدول المتوسطية (أنظر الجدول رقم 26) مع هذه الدول , فإن الدول المتوسطية الشريكة ستتأثر أكثر بمنافسة منتوجات دول أوروبا الشرقية و الوسطى و بالتالي سيحد هذا الاتجاه بصفة معتبرة من صادرات الدول المتوسطية الأمر الذي يؤدي إلى ضعف إيرادات الاستيراد التي ترتكز عليها سياسات التعديل الهيكلي المتبعة من طرف معظم هذه الدول .

جدول رقم 27

حصة دول أوروبا الشرقية و الوسطى و الدول المتوسطية الشريكة في مبادلات الاتحاد الأوروبي الخارجية

حصة دول أوروبا الشرقية و الوسطى في واردات الاتحاد الأوروبي	1992	1994	1996	1998
مواد غذائية و حيوانات حية	%5.2	%5.1	%4.8	%4.7
مشروبات و تبغ	%1.6	%2.8	%3.1	%3.1
مواد أولية خارج المحروقات	%3.7	%5.4	%4.9	%4.8
محروقات معدنية	%1.4	%2.5	%2.1	%2.7
زيوت , مواد دسمة نباتية و حيوانية	%2.7	%2.0	%1.6	%1.4
منتوجات كيماوية	%3.2	%5.0	%5.3	%4.7
منتوجات مصنعة	%5.8	%11.2	%12.0	%12.5
آلات ووسائل النقل	%1.5	%3.5	%5.6	%8.4
سلع مصنعة	%4.8	%8.1	%9.5	%10.0
مواد غير مصنعة	%1.0	%2.0	%1.9	%2.5
مجموع نسب واردات الاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية و الوسطى	%3.1	%5.5	%6.4	%7.8
حصة دول أوروبا الشرقية و الوسطى في واردات الاتحاد الأوروبي	1992	1994	1996	1998

(1) MOHAMMED BEN El Hassen Alaoui (La coopération entre l'union européenne et les pays du maghreb)
Edition Nathan – Paris 1994

مواد غذائية و حيوانات حية	%7.6	%7.6	%8.0	%7.7
مشروبات و تبغ	%4.9	%4.8	%4.5	%3.9
مواد أولية خارج المحروقات	%4.0	%4.2	%4.2	%4.3
محروقات معدنية	%13.1	%12.8	%12.0	%11.3
زيوت , مواد دسمة نباتية و حيوانية	%8.0	%11.1	%9.4	%6.4
منتوجات كيماوية	%3.8	%4.2	%4.0	%3.9
منتوجات مصنعة	%5.6	%5.6	%6.1	%6.6
آلات ووسائل النقل	%1.7	%1.9	%1.9	%2.1
سلع مصنعة	%9.1	%9.1	%10.1	%10.2
مواد غير مصنعة	%8.0	%6.4	%8.5	%10.5
مجموع نسب واردات الاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية و الوسطى	%6.1	%5.9	%6.1	%5.8

المصدر : COMPRADE PCTAS OMC 2000 – CALCULS INSTITUT DE LA MEDITERRANEE – FEMISE 2000 ANNEX 15 P 123

II-1-2)- تكاليف السياسية الزراعية الموحدة.

إن بناء الوحدة الاقتصادية الأوروبية أدى بالدول الأعضاء منذ البداية إلى وضع سياسة تجارية خارجية موحدة إزاء في العالم، كما أدى لها إلى الوضع سياسة بنيوية إنسجامية على عدة مستويات قطاعية فلاحية و صناعية و ضريبية و مالية.

و تعتبر السياسة الفلاحية الموحدة هي الركيزة الأساسية لبناء المجموعة الأوروبية و هي سياسة تهدف إلى توحيد أسعار المواد الزراعية داخل المجموعة و منح امدادات مالية للمناطق و القطاعات الزراعية التي تواجه مشاكل في انتاجها و تسويقها و حماية الانتاج الأوروبي من مزاحمة المنتوجات الخارجية و ذلك باستعمال عدة وسائل منها:[1]

-* الأسعار المرجعية : و تستعمل هذه الأسعار لتحديد الواردات الأوروبية الفلاحية.

[1] فتح الله و لعلو،" الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية" مرجع سبق ذكره.

- المساعدات المباشرة: و هي المساعدات التي يقدمها صندوق الدعم الفلاحي الأوروبي للمنتجين الأوروبيين لمواجهة المنافسة.

- نظام الحصص: تفرضه المجموعة على بعض المنتوجات الفلاحية الآتية من البلدان التي وقعت معها إتفاقات تفضيلية.

- توقيتات لزمنية: بموجبها تدخل بعض المنتوجات الفلاحية للمجموعة خارج فترات الانتاج الوفير عند المنتجين الأوروبيين.

- التعريفة الجمركية الأوروبية: التي تبقي القاعدة الأساسية للسياسية الفلاحية الموحدة، تفرض على كل السلع الأجنبية و التي يمكن تقليصها من خلال الاتفاقيات التجارية.

و يعتبر إستثناء الملف الزراعي في العلاقات الأورومتوسطية مسألة قديمة ثم تفاقهم هذا الاستثناء بالنسبة لدول جنوب و شرق المتوسط[1] بعد توسع المجموعة الأوروبية إلى بلدان جنوب أوروبا التي تتماثل منتوجاتها الفلاحية مع المنتوجات الدول المتوسطية الجنوبية و الشرقية حيث بانضمام هذه الدول(اليونان، إسبانيا، البرتغال) أصبح هذا الاستثناء يرتكز على الاكتفاء الذاتي للمجموعة الأوروبية أو الفائض في المنتوجات الفلاحية المتوسطية، رغم أن المجموعة الأوروبية أكدت على مبدأ الحفاظ على المنافذ التقليدية لدول جنوب المتوسط و في ظل الشراكة الأورومتوسطية لا يجب إغفال الملف الزراعي كعامل من عوامل تكوين منطقة أورومتوسطية، حيث أن مجموع دول جنوب و شرق المتوسط تعرف النمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده هذه الدول و الصعوبات المناخية التي تتمثل في نقص موارد المياه، و بالتالي فهي تعرف عجزا تجاريا بالنسبة للإتحاد الأوروبي الخاص بالمنتوجات الفلاحية وصل إلى حوالي 01 مليار دولار سنة 1998 تمثل فيه الجزائر و بدرجة أقل مصر الحصة الأساسية بـــ(1076- مليون دولار، 643- مليون دولار)

---

(1) « les échanges agricoles : une exeption dans les relations euro- méditerranées » Heuri Regnault Monde arabe Maghreb maclek hors série décembre 1997.

حسب الجدول بينما تعتبر تركيا و المغرب في حالة فائض تجاري بالنسبة للمنتوجات الزراعية وصل سنة 1998 بالنسبة للمغرب 493 مليون دولار و تركيا 1358 مليون دولار أما باقي الدول فتعرف مستويات مقبولة في العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمنتوجات الزراعية و تبقى العلاقات التجارية في المجال الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي و مجموع الدول المتوسطية الجنوبية غير متوازنة حيث أن هذه الدول تمون الاتحاد بحوالي 8% من وارداته الزراعية و تستورد 11% من صادراته الزراعية بينما الاتحاد الأوروبي يمونها بـــ 40% من وارداتها الزراعية و يستهلك حوالي 50 % من صادراتها

جدول رقم:28

مبادلات المنتوجات الزراعية للدول المتوسطية الشركية مع الاتحاد الاوروبي (1992-1998) الرصيد بالمليون دولار ($)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	-1084	-1047	-1339	-1106	-1166	-1014	-1076
قبرص	-57	-47	-61	-37	-72	-124	-113
مصر	-396	-646	-615	-570	-430	-619	-634
إسرائيل	84	-13	-198	-173	-241	-283	-114
الأردن	-153	-139	-169	-184	-124	-130	-122
لبنان	-199	-262	-300	-367	-359	-414	-404
مالطا	-127	-120	-126	-171	-169	-172	-170
المغرب	433	401	465	347	542	588	493
سوريا	-214	-226	-205	-202	-156	-192	-210
تونس	-7	-14	-64	-182	18	-112	-59
تركيا	938	955	1310	992	969	1382	1358
الدول الشريكة	-782	-1158	-1302	-1654	-1187	-1089	-1051

المصدر: Comptra de / Pactas Omc-2000- calculs Institut de la méditerranée:

مذكور في تقرير فميز Femise 2000 ص : 43.

و للرفع من تنميتها في إطار التحرير الاقتصادي عن طريق الاندماج الأوروبي تجد دول جنوب و شرق المتوسط نفسها ملزمة بـــ:

الرفع من المزايا النسبية في المنتوجات الزراعية المتوسطية و هذا يعني رفع الاستثناء الفلاحي.

– التقليل من الآثار على منافستها الخارجية و من استحالة حصولها على الاكتفاء الذاتي الغذائي و هذا يعني تغذية شعوبها وفق الشروط العالمية الجيدة للأسعار[1]

شكل رقم :10

الرصيد التجاري الأورومتوسطي حسب أكبر المنتوجات الفلاحية 1998

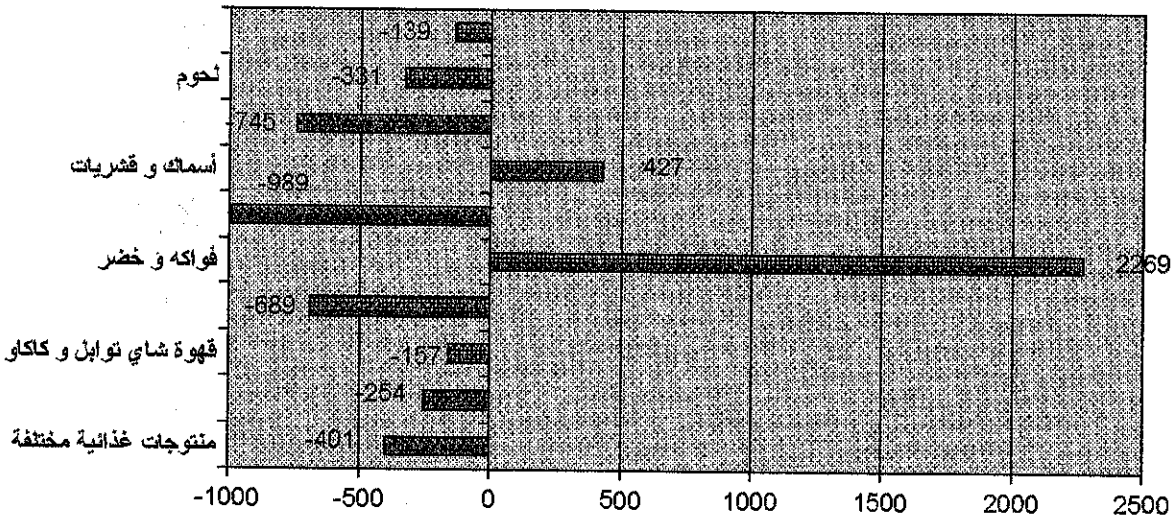

المصدر: Comptra de / Pactas Omc-2000- calculs Institut de la méditerranée

مذكور في تقرير فميز Femise 2000 ص : 45.

و منذ سنة 1995 عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تبادل حرة مع دول إفريقيا الجنوبية و المكسيك لا تستثني الجانب الزراعي (و هذا طبعا بالنسبة للمنتوجات الغير حساسة)[1].

أما بالنسبة للدول المتوسطية فإن المفاوضات حول هذا الموضوع حددت بالنسبة للدول التي عقدت اتفاقيات انتساب مع الاتحاد الأوروبي و يبقى الملف الزراعي من أعقد الملفات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية و هو ملف

---

[1] مرجع سبق ذكره.

[1] Pierre Pelletier « intéqration économique et accords de libre Echange » problemes écounomique n° 2686 1 Novembre 2000.

مطروح أيضا على المستوى العالمي في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، و التي بإمكانها المساهمة في استقرار أسعار المنتوجات الزراعية. ويمكن القول أن تحرير المنتوجات الزراعية يعد رهانا لكلا الطرفين فسيؤدي بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة إلى مشاكل حادة مالية و اجتماعية أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيواجه حساسية المنتجين الأوروبيين المعارضين لهذا المسعى.

II-1-3)- تكاليف الحد من الهجرة

منذ سنوات السبعينات لم تستطع دول أوروبا الحد من التدفقات البشرية لدول حوض المتوسط و ستصبح خلال القرن الواحد و العشرين عبارة عن أرض لاستقبال المهاجرين، وتتكون هذه التدفقات البشرية خاصة من شعوب المغرب العربي و تركيا و مصر لكنها لا تخص بنفس الدرجة جميع دول الاتحاد الأوروبي فالدول الاسكندنافية و ألمانيا تستقبل المهاجرين من تركيا و يوغسلافيا سابقا و دول جنوب أوروبا تستقبل المهاجرين من المغرب العربي و يبلغ عدد المهاجرين بالدول الأوروبية (8.8 مليون) يمثلون نسبة 2.7% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي من بينهم 54% من حوض المتوسط و يحول المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية تحويلات مالية مهمة، غير أنها نقصت منذ بداية التسعينات تحت أثر الحد من الهجرة. بحيث تمثل هذه التحويلات بالنسبة للمغرب و مصر على التوالي 8% و 13% من المنتوج الوطني الخام بالنسبة لسنوات 1990/1993 و 99% و 173% من خدمة ديونها الخارجية بينما تونس و تركيا تمثل لها التحويلات 4% و 3% من منتوجهما الوطني الخام و نسبة 42% و 36% من خدمة ديونهما الخارجية بينما تحويلات المهاجرين بالنسبة للجزائر فهي ضعيفة و لا تمثل إلا نسبة 1% من منتوجها الوطني الخام.

و تعتبر مسألة الهجرة من لميم مشروع الشراكة الأورومتوسطية و هذا عن طريق معرفة أسباب الهجرة دور المهاجرين في الحياة الاقتصادية و دورهم المستقبلي في إطار نظره عامةللشراكة و للتطور الاقتصادي.

و قد أعتبر إعلان برشلونة أن للمهاجرين دور مهم في علاقات الشركاء كما حث على التعاون لغرض الحد من الهجرة و الهجرة السرية عن طريق برامج التكوين المهني و المساعدة لخلق فرص العمل.

لكن مشكل الهجرة يبقى مشكلا عويصا فهو لا يهم إلا المهاجرين من الجنوب إلى الشمال نظرا الفارق الدخل بين الجانبين كما أن تحويلات المهاجرين بالنسبة لبعض دول الجنوب كالمغرب تمثل نسبة مهمة من مداخيل العملة الصعبة بحيث تعتبر ضرورية أكثر من المساعدة المالية أو الاستثمار الخارجي المباشر في حالة الحد من تدفقات المهاجرين.

و من أولويات السياسية الأوروبية أو العرض الأوروبي المتمثل في الشراكة هو أمن و استقرار أوروبا سياسا، إقتصاديا و إجتماعية و لا يتأت هذا إلا التحكم في ضغط المهاجرين المتزايد و المتدفق نحو أوروبا باعتباره منبع التوترات السياسية و السويسوإقتصادية، و يبقى مشكل المهاجرين هو العائق الكبير بالنسبة لاتفاقات الشراكة باعتبار المهاجرين عنصر من عناصر الانتاج يخص للرقابة الصارمة من طرف دول الإتحاد الأوروبي بينما تطالب هذه الدول بتحرير تدفقات رؤوس الأموال.

جدول رقم:20

المقيمون المغاربين، الأتراك و مواطني يوغسلافيا سابقا بأوروبا مجموع السكان و الساكنة النشيطة 1998 بالآلاف و بالنسب المؤوية

الدول	السكان الأجانب											
	مجموع السكان الأجانب	منها										
		الجزائر	%	المغرب	%	تونس	%	تركيا	%	يوغسلافيا سابقا	%

بلجيكا	892.0	8.5	0.9	125.1	14.0	4.2	0.5	70.7	7.9	6.0	0.7
الدانمارك	256.3	-	-	3.6	1.4	-	-	38.1	14.8	34.5	13.4
فرنسا	3596.6	614.2	17.1	572.7	15.9	206.3	5.7	197.7	5.5	52.5	1.5
ألمانيا	7365.8	17.5	0.2	83.9	1.1	25.4	0.3	2107.4	28.6	721.0	9.8
إيطاليا	1250.2	-	-	145.8	11.7	47.3	3.8	-	15.4	84.9	6.9
هولندا	662.4	-	-	128.6	19.4	1.4	0.2	102.0	1.9	22.3	3.4
النرويج	165.0	-	-	1.3	0.8	-	-	3.2	-	17.3	10.5
إسبانيا	694.5	-	-	135.7	19.5	-	-	-	3.5	-	-
السويد	499.9	-	-	-	-	-	-	17.4	5.9	26.0	5.2
سوسرا	1347.9	-	-	-	-	-	-	79.5	2.9	321.1	23.8
بريطانيا	2207.0	-	-	-	-	-	-	63.0		-	-

	السكان النشطين										
	مجموع الساكن الأجانب النشطين	منها:									
		الجزائر	%	المغرب	%	تونس	%	تركيا	%	يوغسلافية سابقا	%
بلجيكا	240.5	-	-	-	-	-	-	49.3	20.5	143.6	59.7
الدانمارك	374.2	3.3	0.9	44.3	11.8	2.2	0.6	29.9	8.0	-	-
فرنسا	93.9	-	-	-	-	-	-	14.0	14.9	9.3	9.9
ألمانيا	1586.7	241.6	15.2	229.6	14.5	84.4	5.3	79.0	5.0	30.0	1.9
إيطاليا	2521.9	-	-	-	-	-	-	745.2	29.5	348.0	13.8
هولندا	208	-	-	35.0	16.8	-	-	29.0	13.9	-	-
النرويج	190.6	3.7	2.0	73.3	38.4	-	-	-	-	-	-
إسبانيا	219	-	-	-	-	-	-	5.0	2.3	31.20	14.2
السويد	692.8	-	-	-	-	-	-	33.1	4.8	138.2	19.9
سوسرا	1039.0	-	-	-	-	-	-	19.0	1.8	-	-
بريطانيا											

المصدر: Tendance des migrations internationales, OCDE, 2002

II-2)- التكاليف الاقتصادية

II-2-1)-تكاليف المبادلات التجارية .

تتعدد طبيعة المبادلات بين الاتحاد الأوربي ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فهناك المبادلات التجارية ؛ التدفقات المالية و التدفقات البشرية و رغم الانفتاح النسبي لاقتصاديات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلا أنها لازالت تحتفظ بمستوى عال من الحماية ماعدا تركيا التي أكملت نهجها في تخفيض التعريفات لغرض المرور إلى نظام الاتحاد الجمركي [1] مع الاتحاد الأوربي ؛ أما باقي الدول فتحتفظ بمعدل للحماية التعريفية يصل إلى 23% من التعريفات الجمركية على الواردات بالنسبة للمغرب و34% بالنسبة لمصر بينما في دول أخرى كالأرجنتين يصل إلى 12% ؛ المكسيك 13% .

وهناك عجز تجاري معتبر بين أوربا و دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط خاصة بالنسبة للمنتوجات الصناعية و قد تفاقم في السنوات الأخيرة و هذا بالزيادة الضعيفة للصادرات الإجمالية نحو أوربا والتي انتقلت من 43 مليار دولار سنة 1995 إلى 48 مليار دولار سنة 1998 ؛و زيادة كبيرة في الواردات و والتي انتقلت من 45.3 مليار دولار سنة 1995 إلى 74.2 مليار دولار سنة 1998؛ الأمر الذي يوضح الارتفاع المستمر للفائض التجاري الأوربي و هذا ما يزيد في تكاليف سياسة المبادلات وميزان المدفوعات .

ومع هذا الارتفاع للواردات يضاف ضغط المنافسة بالنسبة لصادرات المنتوجات الصناعية باتجاه الاتحاد الأوربي خاصة الانتساب المتزايد لدول أوروبا الوسطى الشرقية للمجموعة الأوربية و تخفيض امتيازات الدخول

---

(1) مراحل الاندماج التجاري هي

(2) : أ) منطقة التبادل الحرة : إلغاء جميع الحواجز التجارية بين الدول المشاركة مع الاحتفاظ بالحواجز الخاصة بالتبادل مع الدول الأخرى

(3) ب) الاتحاد الجمركي : إلغاء جميع الحواجز التجارية مع أخذ جملة من التدابير المشتركة لحماية التجارة (كالتعريفات الخارجية المشتركة).

(4) ج) السوق المشترك : يتميز بحرية لانتقال بين الدول الأعضاء للسلع و عوامل الإنتاج.

(5) د) الاتحاد الاقتصادي : يتميز بتنسيق مشترك للسياسات المالية ؛الاقتصادية ؛النقدية ؛التجارية ؛ وتنقل الأشخاص

للسوق الأوربية (نظام الأفضليات) الممنوح لدول الحوض المتوسط من طرف الاتحاد الأوربي في الاتفاقيات السابقة .

وضخامة العجز التجاري تختلف من دولة لأخرى فهي متعلقة بنسبة الحماية السابقة و كثافة مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي .

وأمام هذا الطرح تعتبر دول المغرب المتأثر المباشر بحيث أنها كانت تحتفظ بمستوى الحماية العالية بالنسبة لدول المنطقة ؛ كما أن حصتها من التجارة و المبادلات مع الاتحاد الأوروبي تعتبر من أعلى الحصص ؛ أما دول المشرق والتي تعتبر مبادلاتها نحو الاتحاد الأوروبي أقل فسيكون أثر التحرير التجاري بالنسبة لها أقل أيضا .

جدول :30

حصص الإيرادات المعنية بإلغاء الحوافز الجمركية مع الاتحاد الأوروبي

متوسط 1992/1987	المغرب	تونس	مصر	تركيا	الأردن	سوريا
بالنسبة للإيرادات	%10	%18	%4	%2.5	%10	%3
بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB	%2.5	%5.5	%1.5	%0.5	%2.5	%0.6

المصدر: FMI(GESY 1994) et CHELEM – CEP II

يظهر من الجدول أن تونس هي التي لها نسبة عالية من الإيرادات التجارية و التي ستنجم عنها خسارة ب18% من مجموع الإيرادات نتيجة إلغاء الحواجز التجارية التي تتعدى5%من الناتج الوطني الخام أما المغرب فستكون خسارتها أقل من تونس.

II-2-2)- تكاليف ضعف التدفقات الاستثمارية

السعي لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة " IDE " يعتبر من صميم سياسة التحرير الاقتصادي المنتهجة من طرف دول حوض المتوسط [1] .

وعند تحليل نسب الاستثمار لمختلف دول حوض المتوسط منذ منتصف الستينات يظهر بأن هذه الدول تحتل مرتبة وسيطة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والدول الصناعية الصاعدة في آسيا .

جدول :31

نسبة الاستثمار

	72-64	86-73	94-86
المغرب	13.3	25.0	22.4
الجزائر	26.6	40.5	29.2
تونس	23.3	28.5	24.1
مصر	15.3	27.4	25.9
تركيا	17.3	20.3	23.9
الأرجنتين	19.6	22.1	17.2
البرازيل	26.6	22.5	21.0
المكسيك	20.2	23.5	19.4
فنزولا	25.2	27.0	19.1
أندوسيا	11.0	23.4	33.5
كوريا الجنوبية	22.4	29.5	34.2

(1) charles – Albert Michalet « Investissement , étranger : les économies du sud de Méditerranée sont elle attractives" – Monde Arabe Maghreb-Machrek Hors Série décembre 1997 – P 43

ماليزيا	17.4	29.2	31.1
تايلاند	23.4	25.6	33.3

المصدر :(FMI) SFI

ويظهر من خلال الجدول الارتفاع الكبير للاستثمارات خلال الفترة 1973-1986 الناجمة عن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية الطاقة بالنسبة (للجزائر ؛ مصر ؛ تونس ؛ المكسيك ؛ فنزولا ؛ إندونيسيا) الفوسفات بالنسبة(للمغرب و تونس) . أما انخفاض الاستثمار في منتصف الثمانينات بالنسبـــة لدول حوض المتوسط والدول الأمريكية فهو ناتج عن التصحيح الهيكلي المتبع من طرف هاته الدول وكذا التخلي التدريجي للدولة عن الـــدور الاقتصادي و عدم تعويض هذا الدور من طرف القطاع الخاص الذي لازال في طور التكوين .

وبالنظر لخصائص دول حوض البحر الأبيض المتوسط فإن لها ضعف شديد في جلب الاستثمار الخارجي المباشر يتباين هذا الضعف من دولة لأخرى . والعناصر التي تدخل في تحديد مكان الاستثمار الخارجي المباشر متعددة ؛ فإلى جانب العوامل الخاصة بالنظام التجاري و نظام الاستثمار الخارجي ؛ الإنتاجية ؛ الاتجاه نحو الإصلاحات الهيكلية والقرب الجغرافي و الثقافي نجد سلسلة من العوامل الأخرى المتعلقة بالأمن (الأمن التقني ؛ الأمن القانوني ؛ الأمن في التعاملات التجارية وفي وسائل الدفع و بصفة أوسع الاستقرار السياسي للبلد) [1] .

وفيما يتعلق بنظام الاستثمار الخارجي فإن معظم دول المنطقة عدلت قوانين الاستثمار بحيث جعلتها تمنح مزايا كبيرة ومختلفة في إطار الخوصصة .

---

(1) Jacque Ould Aouclia « Les enjeux économique de la nouvelles politique mditeraneeue de l'Europe » Monde Arabe Maghreb Machrek N° 153 Juill. Sept 96

في عدم القدرة على جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة بالنسبة لدول حوض المتوسط .

وبصفة عامة فإن جذب الاستثمار بالنسبة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط يظل ضعيفا نتيجة عدم إستقرار المنطقة بالدرجة الأولى مما يجعل إحلال السلام بالشرق الأوسط ؛ و إنشاء منطقة أمن واستقرار كحتمية لكل دول المنطقة و هذا عن طريق تطوير التبادلات الاقتصادية و تقليل فوارق التنمية التي تضمن أمن الجميع .

II-2-3)- التكاليف الاجتماعية

في معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وإلى غاية فترة الثمانينات ظلت الدولة هي المهيمن على الحياة الاقتصادية و كانت معظم هذه الدول تنتهج نمط الاقتصاد الموجه و في أعقاب أداء اقتصادي ضعيف قبل الثمانينات شهد اقتصاد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تحولات كبيرة بعد أن أدى نموذج التنمية المركزي إلى أزمة المديونية خاصة بالنسبة ل (تركيا ؛ المغرب ؛ الأردن مصر؛ الجزائر) انخفاض منافذ التجارة الدولية الموجه إلى المعسكر الاشتراكي .و لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية اتبعت جميع الدول حركة عامة للانفتاح و التحرر الاقتصادي خاصة في التسعينيات لكن يبقى التحدي كبير بالنسبة لهذه الدول حيث ظلت اقتصادياتها محمية لمدة طويلة في حين نجد أن مجتمعاتها تتميز بهشاشة على مختلف الأصعدة .

فكل الدول أخذت في تخفيض سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية عن طريق وضع مخطط التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في مقابل برنامج إعادة جدولة ديونها الخارجية (تركيا في 1980 ؛ المغرب في 1983 ؛ مصر في 1987 و 1990 ؛ الأردن في 1988 و 1992 ؛ الجزائر في 1994 و 1995) . و يرمي تحرير الاقتصاد إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى

؛ إزالة التشوهات التي تعيق نمو الصادرات ؛ تعزيز التدابير الملائمة التي تؤثر على الطلب ؛ تخفيض العجز العام و العجز الجاري وتخفيض حدة التضخم .

و الرهان اليوم بالنسبة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط هو في مدى التزامها بالإصلاح الهيكلي للتخفيف من عوائق التنمية و هذا عن طريق الانفتاح الاقتصادي على المنافسة الداخلية و الخارجية .

لكن كل هذه الدول تعترضها صعوبات كبيرة لكسب الرهان فقد ظهر أن الاقتصاد الكلي له تأثيرات كبيرة على المجتمع ككل و هذا بانخفاض دعم المواد الأساسية ؛ تجميد الأجور ؛ إدخال الرسم على القيمة المضافة ؛ انخفاض الاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية .....الخ

و يعتبر تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط و نجاحها مرهون بقدرة أنظمتها السياسية على هذا الرهان لأن الضعف الهيكلي للمجتمع و وجود اقتصاد موازي بحجم مهم و المعارضة التي تبديها بعض جماعات المصالح كلها عوامل تجعل من الصعب مواصلة الإصلاح .ولتعميق الإصلاح الهيكلي وجب على السلطات في دول حوض البحر الأبيض المتوسط تسريع وتيرة إصلاح النظام الجبائي ؛ و النظام المالي للرفع من مستوى الادخار و تسهيل تمويل المؤسسات ؛ تسريع برامج خوصصة المؤسسات العمومية ؛ وضع أنظمة حماية للطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا أ ما على المدى الطويل فيجب إصلاح المنظومة التربوية خاصة التكوين المهني و تحديث نظام الصحة .

وستكون التكاليف الاجتماعية الناجمة عن تحرير اقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط مهمة لأن الانفتاح سيكون بمنطقة تمتاز بمستوى عال من البطالة و بارتفاع كبير لنسبة السكان النشطين .

و يمكن اعتبار التخلي عن النشاطات التي لا تستطيع الاستمرار بدون حماية بمثابة الثمن المقبول لاختيار تكوين منطقة تبادل حرة .

وإن كانت منطقة التبادل الحرة وعن طريق المنافسة تدفع إلى تغير النمو على المدى البعيد فإنها ستؤدي على المدى القصير إلى تخفيض النشاط الإنتاجي ومناصب العمل و بالتالي يستلزم وضع سياسة اجتماعية تستطيع من خلالها الدولة تهيئة الشروط اللازمة التي تمكنها من التحكم في غلق وخلق مناصب عمل؛ تنظيم الحماية الاجتماعية و وضع ميكانيزمات إعادة التوزيع .

جدول : 39

مجموع السكان و السكان النشطين في الدول المتوسطية الشريكة

	مجموع السكان 1997 بالمليون	مجموع السكان 2015 بالمليون	نسبة النمو السنوية المتوسطة لمجموع السكان 1980-1997	نسبة النمو السنوية المتوسطة لمجموع السكان 1997-2015	السكان 15-64 سنة 1997 بالمليون	نسبة النمو تفوق العمل 1980-1997	نسبة النمو تفوق العمل 1997-2015	نسبة البطالة 1997
الجزائر	29.3	41.9	2.7	2.0	17.0	3.9	3.8	28.1
مصر	60.3	79.2	2.3	1.7	36.0	2.6	2.7	10.9
إسرائيل	5.8	7.5	2.4	1.4	4.0	3.1	2.4	6.7
الأردن	4.4	6.8	4.2	2.4	3.0	5.3	3.6	14.2
لبنان	4.1	5.2	1.9	1.3	3.0	2.2	2.3	7.3
المغرب	27.3	35.8	2.0	1.5	17.0	2.5	2.5	18.6
سوريا	14.9	22.3	3.2	2.2	8.0	3.8	3.7	8.4
تونس	9.2	11.7	2.2	1.3	6.0	2.8	2.5	15.3
تركيا	63.7	79.4	2.1	1.2	41.0	2.8	1.8	6.6

المصدر : البنك العالمي (مذكور في تقرير نوفمبر **Famise 2000**

شكل رقم 11

مؤشر التنمية البشرية (قيمة 1998) IDH 2000

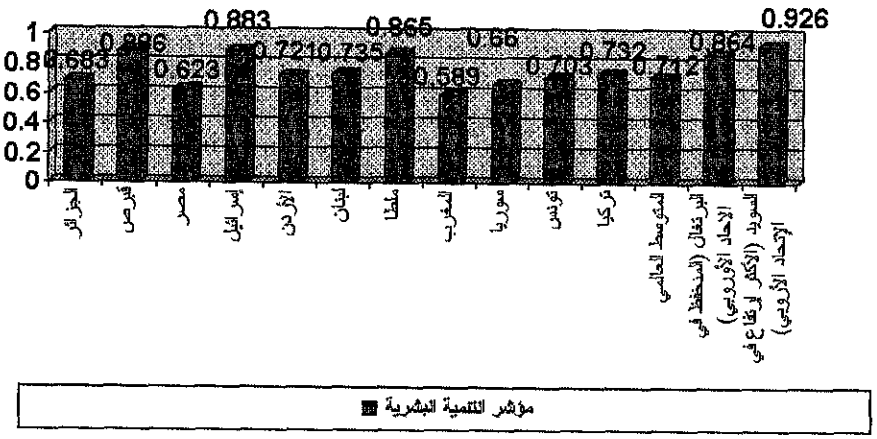

II-3)-التكاليف المالية

II-3-1)- تكاليف إلغاء الحواجز الجمركية

يؤدي إلغاء التعريفات الجمركية إلى ضغط كبير على التوازنات المالية العامة (الميزانية) ، هذا بانخفاض مستوى الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة مهمة في مجل إيرادات دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعتبر من الاقتصاديات المحمية[1] وتنص الاتفاقيات الأورومتوسطية على التحرير التدريجي للمنتوجات الصناعية على مدى فترة انتقالية مدتها 12 سنة بإلغاء كل الحواجز الجمركية لاتمام إنشاء منطقة تبادل حرة.

وسيؤثر إلغاء التعريفات الجمركية بموجب هذه الاتفاقيات على ميزانيات دول المنطقة حيث تمثل التعريفات الجمركية حصة مهمة من مجموع الإيرادات الجبائية لكن التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب الهيكل التجاري و الجبائي لاقتصاديات هذه الدول.فالدول التي لها أكبر حصة من الإيرادات الجمركية و الرسوم على الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي ستكون الأكثر تأثرا بعملية الإلغاء ، خاصة الدول المغاربية ، الأردن و لبنان التي لها نسبة عالية

[1] مرجع سبق ذكره Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau

المؤسسات المحلية ويؤدي إلى انخفاض رقم أعمالها مما يؤثر سلبا على الاقتطاعات الجبائية التي تخضع لها هذه المؤسسات .

أما المؤسسات العمومية التي تمثل قطاعا مهما بالدول المتوسطية فإن أثر تخلي المستهلك عن المنتوج لصالح المنتوجات الأوروبية المنخفضة السعر سيخفض من أرباح هذه المؤسسات و بالتالي تخفيض تحويلات المؤسسات العمومية باتجاه ميزانية الدولة.كما أن تخلي المستهلك سيشمل أيضا منتوجات باقي العالم و الخاضعة لرسوم جمركية و استبدالها أيضا بمنتوجات أوروبية منخفضة غير خاضعة لنفس الرسوم الجمركية وبالتالي ارتفاع الواردات من الاتحاد الأوروبي المرتبطة بأحكام اتفاقات الشراكة على حساب الواردات من الدول الأخرى التي تبقى خاضعة لرسوم جمركية ، تدخل في إيرادات الدولة.

جـــــــــدول رقـــــم:36

تقدير بسيط لخسارة الدخل المتعلقة بإلغاء الحواجز الجمركية

الدول	الخسارة المتوقعة % من الإيرادات العامة 1998
لبنـــــان	%28.8
المغرب	%11.4
الجزائر	%10.7
الأردن	%10.7
تونس	%10.3
الدول المتوسطيةالشريكة 7	%8.5
مجموع الدول المتوسطية الشريكة	%6.4
سورية	%5.3
مصـــر	%4.3
قبرص	%3.5

مالـــطا	%2.9
تركية	%1.2
إسرائيل	%0.2

المصدر المذكور في تقرير فميز 2000 femise Institut de la Méditerranée

ومن خلال الجدول يظهر أن الدول الأكثر ارتباطا بالاتحاد الأوروبي و التي هي في مراحل متقدمة من الانتساب لأوروبا (قبرص ، مالطا ، تركيا و إسرائيل) ستكون أقل تأثرا , أيضا بالنسبة (لمصر و سوريا) اللتان سيكون تأثرهما المباشر منخفض نسبيا بما أن وارداتهما من الاتحاد الأوروبي ضعيفة بالنسبة لباقي الدول[1]

II-3-2)- تكاليف ضعف الهياكل المالية

بالنسبة لتكاليف الهياكل المالية يبقى دائما السؤال مطروحا كيف يمكن تعويض الخسارة الجبائية الناتجة عن إلغاء الرسوم الجمركية ؟ وهو الرهان الذي يجب أن ترفعه الدول المتوسطية الشريكة لإقامة منطقة تبادل حرة .

و إذا كان اختيار طرق تعويض الخسارة يختلف من دولة لأخرى بالنظر إلى المميزات الخاصة بكل منه فإن تشابه هيكل ميزانياتها و هياكلها الجبائية و كذا إطار اتفاقيات انتسابها ترسم كلها الخطوط العريضة للاستراتيجية المتبعة[2] :

أ. انعكاس التحرير على الميزانيات :اتبعت الدول المتوسطية الشريكة منذ منتصف الثمانينات سياسات تظهر لميزانيات المعتمدة أساسا على تخفيض النفقات العمومية ؛ و هي اليوم مدعوة للتحكم اكثر في الطلب الكلي لمواجهة الانخفاض في الإيرادات الجمركية سواء بالتخفيض في النفقات العمومية أو الرفع من الإيرادات غير أن النفقات التي عرفت انخفاضا خلال الفترتين (1975-1980) و (1995-1999) وصلت 08 نقاط

[1] مرجع سبق ذكره تقرير فميز Femise 2000

[2] تقرير فميز Femise juillet 2000 مرجع سبق ذكره

مئوية من الناتج الداخلي الخام كما يبين ذلك في الجدول التالي ؛ لا يمكنها مقام التخفيض الذي سيكون لا آثار اجتماعية ثقيلة بالإضافة إلى تأثيرها على انخفاض نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لتأهيل النسيج الاقتصادي وتحضيره للمنافسة الأوربية.

جدول رقم :36

تطور النفقات العامة والإيرادات الجارية بحوض المتوسط .

	النفقات العامة %الناتج الداخلي الخام 1975-1980	النفقات العامة %الناتج الداخلي الخام 1995-1999		الإيرادات الجارية %الناتج الداخلي الخام 1975-1980	النفقات الجارية %الناتج الداخلي الخام 1975-1980
الجزائر	----	%30.9	الجزائر	----	%32.7
قبرص	%29.2	%36.1	قبرص	%20.4	%31.8
مصر	%49.2	%30.4	مصر	%37.6	%35.4
إسرائيل	%72.6	%47.4	إسرائيل	%52.4	%41.9
الأردن	%42.1	%36.1	الأردن	%18.8	%29.7
لبنان	----	%34.8	لبنان	-	%17.3
مالطا	%41.5	%42.2	مالطا	%45.8	%33.3
المغرب	%36.1	%32.2	المغرب	%24.3	%28.5
سوريا	%45.6	%30.0	سوريا	%31.7	%23.2
تونس	%32.0	%32.7	تونس	%29.6	%29.6
تركيا	%19.7	%27.7	تركيا	%17.2	%18.3
المجموع	%41.5	%33.7	المجموع	%29.6	%29.6
المجموع	%42.1	%32.2	المجموع	%29.6	%29.6

المصدر : مذكور في تقرير فميز2000 Banque Mondiale WDI 1999; FMI IFS October 1999

الدول المتوسطية الشريكة-7- : الجزائر ؛ مصر؛ الأردن ؛ لبنان ؛ المغرب ؛ سوريا؛تونس

وبالتالي سيكون التركيز أساسا على تغير النظام الجبائي للتمكن من تعويض الخسارة الجبائية ؛ بينما تعمل الخوصصة على تخفيف الأعباء على ميزانيات الدولة والتي كانت تتحملها على شكل مساعدات للمؤسسات العمومية .

ويبقى رهان تعويض إلغاء الحواجز الجمركية على مدى استعداد الإطار الجبائي و إدارة التحصيل التي تتميز بالضعف على المستوى الدول المتوسطية ؛ رغم الإصلاحات المتبعة منذ منتصف الثمانينات (تعميم الرسم على القيمة المضافة TVA),لازال الوعاء الضربي محدود بالنظر إلى انخفاض الأجور العامة والخاصة تحت تأثير سياسات التقشف المتبعة بالإضافة إلى التهرب الناتج إما عن قلة التصريحات بمداخيل الحرف الحرة و المؤسسات أو المتعلقة بالاقتصاد الموازي الذي له حجم معتبر [1]

ب. انعكاس التحرير على الهيكل الجبائي:و كما أنه لا يمكن التخفيض أكثر في النفقات العمومية فإنه لا يمكن أيضا الرفع من حجم المديونية التي تمثل نسبها بالنسبة للناتج الداخلي الخام نسبا مرتفعة بالإضافة إلى آثار خدماتها الغير محتملة , بينما استقرار نسب الصرف الحقيقية سيحتفظ بها بدون شك لضمان تسديد الديون[1].

جدول رقم :36

خدمات الديون بالنسبة للصادرات (%)

	خدمات الديون % من الصادرات 1990-1995	خدمات الديون % من الصادرات 1996-1997	خدمات الديون % من الصادرات 1997
الجـــزائر	%61.2	%37.0	%51.2 a
قبـــرص	%12.4	%9.7	%8.9 a
مصـــر	%22.6	%13.0	%10.4
إسرائيـــل	%19.0	%19.7	%19.9
الأردن	%23.2	%17.7	%17.4
لبنـــان	%20.1	%34.2	%47.1
مالطـــا	%2.1	%2.0	%2.3

[1] تقرير فميز FEMISE 2000 مرجع سبق ذكره

[1] مرجع سبق ذكره ص 90 Rapport de groupe présidé par Remy Leveau

المغـــرب	%54.9	%40.1	%39.9
سوريـــا	%6.1	%2.0	%2.6
تـــونـــس	%22.8	%17.4	%17.0
تركيـــا	%37.0	%25.7	%23.0
مجموع الدول المتوسطية	%22.6 b	%17.7 b	%17.4 b

a : 1998 ، b : متوسط 11 بلدا ، المصدر : مذكور في تقرير فميز 2000 Femise ص 06

world bank , WDI FMI IFS 10/1999 , EIU 10/1999 – 11/1999 , 01/2000

ج)صعوبات التمويل :تعرف دول حوض المتوسط صعوبات كبيرة في تمويل نشاطاتها الأمر الذي يجعل من وضعيتها الاقتصادية تمتاز بهشاشة كبيرة بالإضافة إلى الحجم الكبير للمديونية وثقل أعباء تسديدها التي تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات هناك أيضا ضعف كبير في تمويل النشاطات الاقتصادية عن طريق الاستثمارات.**فميزان المدفوعات لدول حوض المتوسط يعرف صعوبات كثيرة تتميز بأهمية مداخيل المحروقات ,السياحة,تحويلات المهاجرين,بحصص التمويل العمومي بالمقارنة بالتمويل الخاص،ضعف في الادخار المحلي و الثقل الكبير للمديونية.**

د)تفاقم عجز الحسابات المالية:في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطي ونتيجة إلغاء التعريفات الجمركية تحضيرا لإنشاء منطقة تبادل حر أورومتوسطية ستعرف الحسابات المالية لدول حوض المتوسط ضغط كبير على توازناتها,لأن مداخيل التعريفات الجمركية تساهم في معظم هذه الدول بحصة مهمة في مجموع المداخيل ,ويعتبر هذا المستوى من الخسارة في المداخيل حسب كل دولة هاما للصعوبات التي تواجهها هذه الدول في تمويله.

هـ)إمكانيات محدودة لسياسة سعر الصرف:تمتاز الحسابات الجارية لدول حوض المتوسط بانعدام التوازن الناتج عن أعباءثقل المديونية وغياب الارتفاع اللازم في الإيرادات(إيرادات السياحة , تحويلات المهاجرين.....الخ)و غيابها عن الأسواق العالمية لرؤوس الأموال.

أما التعديل عن طريق سياسة سعر الصرف فهي محدودة ولها متغيرات حسب كل دولة ومرتبط بعدة عوامل:

- أعباء الميزانية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة أو المرتبطة بوزن الإيرادات والنفقات العمومية بالعملة الصعبة.
- حجم و وزن خدمات المديونية الخارجية.
- الوضعية الاقتصادية هيكليا إستيرادية خاصة للمنتوجات الأساسية (حبوب,منتجات غذائية).

ورغم أن هذه الدول عرفت تمويلا كثيفا في مراحل سابقة (70 –60),حيث كانت هناك سهولة في الحصول على القروض الدولية وبأسعار فائدة منخفضة كما أن الدول المنتجة للنفط جمعت موارد هامة بعد الأزمات البترولية (سنوات 1975و1980) إلا أن استعمال هذا التمويل كان بصفة عامة ضعيفا رغم إنجاز بنيات تحتية بشرية ومادية (الصحة,التعليم,النقل, الطاقة...) حيث زاد من حجم المديونية الخارجية التي تفاقمت آثارها بعد تغير شروط التمويل العالمية(ارتفاع أسعار الفائدة,انخفاض أسعار النفط...)بالإضافة إلى أن هذا التمويل لم يستطع إنشاء قاعدة صناعية في مستوى المنافسة .

وفي مجال المساهمة الخارجية فإن اقتصاديات دول حوض المتوسط ومنذ منتصف الثمانينات(80) لم تستفد من أنماط التمويل الجديدة التي طورت بعد أزمة المديونية(الاستثمار الخارجي المباشر والاستثمار في المحافظ المالية)كما استفادت دول آسيا السائرة في طريق النمو و دول أمريكا اللاتينية .

ويعتبر تواضع التمويل الخارجي بالنسبة دول حوض البحر الأبيض المتوسط كنتيجة أساسية توضح التأخر المسجل في الانطلاق الاقتصادي و الاندماج العالمي لاقتصاديات هذه الدول كما يمكن طرح صعوبات التمويل أيضا بالنظر إلى ضعف تحريك الادخار , توزيع المداخيل , وضعية مختلف الطبقات الاجتماعية أمام الضريبة , حصول المؤسسات على تمويل بنك... الخ.

II-3-3)- تكاليف ضعف المساعدات المالية

تعرف الدول المتوسطة الشريكة صعوبات كبيرة في التمويل لم تستطع المساعدات الأوروبية معالجتها رغم أن هذه المساعدات تمثل موردا ماليا هاما للتمويل الاقتصادي وقد عرفت المساعدات العامة للتنمية انخفاضا محسوسا على المستوى العالمي حيث أن هذه المساعدات كانت تمنح على أساس معايير سياسية وإستراتيجية أكثر منها اقتصادية [1] وحسب الجدول التالي فإن المساعدات العامة للتنمية انخفضت من 39.6 مليار دولار إلى 24.8 مليار دولار خلال الفترات (1989 –1993) و (1994 –1998) بالنسبة للجزائر ,المغرب,تونس,مصر ,الأردن,إسرائيل وتركيا.

جـــــــدول رقـــــم :3

المساعدات العامة للتنمية(APD)التدفقات المجمعة خلال (1989 –1993)(ب%)

	المغرب+الجزائر +تونس		مصر+الأردن		إسرائيل		تركيا		المجموع ما عدا إسرائيل		مجموع الدول الشريكة(7)	
المساعدات العامة للتنمية منها	.7551	%100	. 20822	%100	.7645	%100	.3658	%100	.32031	%100	.39676	%100
للمجموعة الأوربية			.44753									
مجلس الوزراء الأوربي	.5000	%66	.827	%23	.770	%10	.1270	%35	.11024	%44	.11794	%30
المجموعة الأوربية	.656	% 9	.3926	%04	.46	% 0.6	.121	%3	.1604	% 5	.1650	%4
الدول الأعضاء	.4345	%58	.954	%19	.724	%9.5	.1149	%31	.9420	%29	.10144	%26
-فرنسا	.2195	%29	.1997	%05	.30	%0.4	.260	%7	.3409	%11	.3439	%9
-ألمانيا	.444	%6	.1943	%9	.621	%8	.660	%18	.3084	%10	.3706	%8
اليابان	.316	%4	.9080	%9	.3	%0.04	.849	%23	.3107	%10	.3111	%41
الولايات المتحدة الأمريكية	.291	%4	.4031	%44	.6852	%90	.128	%3	.9499	%30	.16351	%41
الدول العربية	.1061	%14		%19	.0	%0	.1328	%36	.6420	%20	.6420	%16

المصدر **Rapport du groupe précidé par Rémy le veau, le partenariat euro-méditerrneau , la dynamique de l'intégration régional (la documentation française Paris 2000)**

[1] مرجع سبق ذكره Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau

جـــــدول رقـــم :38

المساعدات العامة للتنمية (APD) والمساعدات العامة الموجهة لإسرائيل(AP) سنة1997 التدفقات المجمعة خلال(1994 -1998)بـ (%)

	المغرب+الجزائر +تونس		مصر+الأردن		إسرائيل		تركيا		المجموع ما عدا إسرائيل		مجموع الدول الشريكة(7)	
المساعدات العامة للتنمية	.5078	%100	.13031	%100	.6052	%100	.704	%100	.18813	%100	.24865	%100
الصافية منها مساهمة المجموعة الأوروبية												
+مجموع الدول الأعضاء	.4681	%92	.5897	%45	167-	%2.8-	.420	%60	.10998	%58	.10831	%44
منها:المجموعة	.1706	% 34	.1072	%8	.44	% 0.7	.112	%16	.2890	%15	.2934	%12
:الدول الأعضاء	.2975	%59	.4824	%37	.211-	%3.5-	.308	%44	.8107	%43	.7897	%32
:فرنسا	.2250	%44	.1832	%14	.51	%0.8	.144	%20	.4226	%22	.4277	%17
:ألمانيا	.08	%0.2	.1636	%13	305-	%5-	.134	%19	.1778	%09	.1474	%06
:اليابان	.219	%4	.1442	%11	.05	%0.1	07-	%01-	.1654	%09	.1659	%07
:الولايات المتحدة	150-	%3-	.3779	%29	.6209	%103	204-	%29-	.3425	%18	.9634	%39
:الدول العربية	.26	%0.5.	..491	%4.	.0	%0	.448	%64	.965	%05	.965	%04

*التدفقات السالبة تعني تسديد القروض ذات النسب المميزة المصدر : نفس المرجع السابق

وبالإضافة إلى الظروف العالمية التي ساهمت في التخفيض من حجم المساعدات المالية فإن الصعوبات المالية الأوروبية وازدياد ارتباطاتها المالية تجاه عدد متزايد من الدول كلها عوامل تحد من فعالية المساعدات المالية الأوروبية, تضاف لها القدرات الضعيفة لاستهلاك القروض الممنوحة من طرف الدول المتلقية للمساعدات نتيجة تعقيدات التمويل و عدم مسايرتها لقواعد منح المساعدات المالية . **شكل رقم :12**

الارتباطات و الدفع في إطار برنامج ميدا 1995-1999

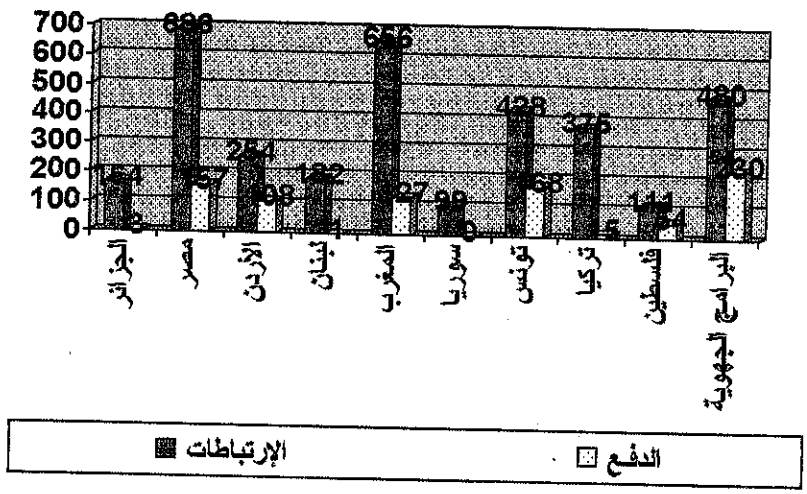

المصـــــدر : المجموعة الأوروبية

III)- الجزائر أمام الشراكة الأورو متوسطية

تمهيد: على امتداد قرون طويلة ظلت الجزائر بموقعها الجغرافي المتميز و سطا طبيعيا بين أروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط، و خلال مرحلة الاستعمار كانت العلاقات بين الجزائروأروبا مرتبطة تقليديا بالاقتصادي الفرنسي (الكولونيالي) ثم جاءت مرحلة الاستقلال السياسي مواكبة لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأروبية، التي أرادت تأكيد الروابط التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث و منها الجزائر في الستينات من امتيازات خولتها لها معاهد روما ثم عقد إتفاق تعاون سنة 1976 في إطار السياسة المتوسطة الشاملة اقتصرت على المعاملة التجارية التفضلية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للجزائر و كذلك على المساعدات المالية الممنوحة، فبقيت هذه الاتفاقية محدودة إلى غاية عقد التسعينات حيث ظهرت السياسة المتوسطة الجديدة التي توجت بعقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 شاركت فيه إثنى عشر دول متوسطية من بينها الجزائر إلى جانب الاتحاد الأوروبي تم فيه إقرار مفهوم الشراكة و الدخول في مفاوضات من أجل عقد إتفاقية إنتساب.

III-1)- إتفاقيات التعاون بين الجزائر و أوروبا.

III-1-1)- المراحل الأول للتعاون:

كان الاقتصاد الجزائري إبان مرحلة الاستعمار الفرنسي منذمجا بصفة كلية في الاقتصاد الفرنسي، و كان نتيجة ذلك يكون جزءا لايتجزأ من المجموعة الأوروبية باعتبار الجزائر أنذاك و لاية فرنسية من الولايات ماوراء البحر، و جاء ذكرها بالاسم في معاهدة روما(المادة 227)فكانت تتمتع بموجب هذا النص بامتيازات مشابهة للإمتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء و خاصة منها الأفضليات المجموعية، كما كانت غالبية القطاع التصديري الجزائري بيد المعمرين الفرنسيين الذين كانوا يتحكمون في40% من المساحات

الزراعية مما جعل الاقتصاد الجزائري ذا طابع أولي متخصص في تصدير الحوامض و الزيتون و الخمور باتجاه السوق الفرنسية .

و بعد الاستقلال مددت المجموعة الأوروبية مفعول المادة 227 و أبقت على الامتيازات التي تضمنتها هذه المادة للجزائر[1]، كما قدمت الجزائر في ديسمبر1962 طلبا إلى المجموعة ترجو فيه المحافظة على الوضع القائم لغاية تحديد علاقاتها بالمجموعة و خلال مرحلة الستينات أصبحت العلاقات بين الطرفين الجزائر والمجموعة الأوروبية ناتجة عن عدة عوامل متناقضة منها:

ا – الجاذبية المتولدة من الإرث الاستعماري الذي أدمج الاقتصاد الجزائري في الإطار الأوروبي عن طريق الصادرات الزراعية الجزائرية خاصة الخمور التي التزمت فرنسا بابتلاع كل فوائضها وهجرة اليد العاملة الجزائرية حيث التزمت فرنسا أيضا بمتابعة استقبالها للمهاجرين الجزائريين(500000 مهاجر سنة 1962).

ب–الاتجاه نحو تقليص مكانة المواد الزراعية في المبادلات الجزائرية الأوروبية نتيجة ارتفاع القيمة المضاف للمواد الاستخراجية و خاصة النفط و تطور القطاع الفلاحي بشكل سلبي نتيجة عدة عوامل منها تهميش القطاع الفلاحي في الإستراتيجية الإقتصادية، و عدم التحكم في التخطيط الشامل الذي أدى إلى انعدام التماثل بين تنمية قطاع الصناعة و الزراعة و البناء و الأشغال العمومية و المياه[2]،

و فيما يلي جدول يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي بين 1960 و 1977 و ميل القطاع الزراعي إلى الانخفاض و استقرار نسبة الصناعة التحويلية و ارتفاع نسبة الصناعة الاستخراجية و الخدمات.

---

(1) إسماعيل العربي–فصول في العلاقات الدولية–المؤسسة الوطنية للكتاب– الجزائر 1990ص156.

(2) Ahmed Benbitour – l'Algérie au troisieme millénaire défiis et potentialités – Editions Marinoor , Algérie 1er edition 98 p 62.

جدول رقم: 39

تغير الناتج المحلي الجزائري (1960-1976) بـــ %

الجزائر	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	1960	1977	1960	1977	1960	1977	1960	1977
	21	8	33	57	10	11	46	35

المصدر : فتح الله ولعلو " الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية "
دار النشر المغربية – الدار البيضاء 1982 ص 274

و ظلت مشكلة العلاقات القانونية بين الجزائر و المجموعة الأوروبية معلقة خلال فترة الستينات و بالتالي فإن الجزائر لم توقع اتفاقية شراكة على غرار ما قامت به المغرب و تونس لكن هذا لم يمنع الجزائر من الاستمرار في التمتع بالوضع الامتيازي و مواصلة حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها خاصة على مستوى السوق الفرنسية و ظلت الجزائر أيضا مترددة في تحديد علاقاتها بالسوق الأوروبية لاعتبارات سياسية رغم الترضيات التي تلقتها من المجموعة الأوروبية، كأن عرضت على الجزائر اتفاقية عامة و شاملة تتناول التعاون الاقتصادي و المالي و التقني.

و خلال بداية السبعينات قررت بعض الدول الأوروبية العضوة في المجموعة الأوروبية و خاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات المجموعية الممنوحة للمنتوجات الزراعية الجزائرية[1] الأمر الذي دفع الجزائر إلى أن تقرر الدخول في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية في صيف 1972 قصد الوصول إلى إبرام إتفاقية تعاون بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطة الشاملة للمجموعة الأوروبية.

[1] فتح الله و لعلو" الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية" دار السر المغربية الدار البيضاء 1982 ص102.

III-1-2)-اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية في منتصف السبعينات

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار تونس و المغرب و انتظرت حتى أبريل 1976 لتوقع اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية المتوسطة الشاملة، و بهذا الاتفاق أكدت الجزائر اندماجها في محيط السياسة المتوسطة رغم الاختلافات و الصعوبات التي عرفتها المفاوضات الأوروبية الجزائرية التي انطلقت منذ سنة 1972.و قد تميز اتفاق التعاون لسنة 1976 بكونه غير محدود المدة يشمل المجال المالي الذي ظهر على أنه جد متواضع و الجانب الاجتماعي الذي لم يدخل حيز التطبيق[1]،و المجال التجاري بالإضافة إلى التعاون التقني و مسألة هجرة اليد العاملة،و قد كان من أهداف هذا الاتفاق:

ا-تعديل شروط دخول المنتوجات الجزائرية للسوق الأوروبية.

ب-تطوير و تنمية التجارة الجزائرية داخل المجموعة الأوروبية.

ج-ترقية التعاون في المبادلات بين الطرفين.

1-الجانب التجاري: لقد مكن الاتفاق الجزائري من الحصول على بعض الامتيازات مشابهة لتلك التي منحتها لدول أخرى متوسطة خاصة دول المغرب العربي، لكن الخمور الجزائرية شملتها مقتضيات غير تلك الممنوحة للدول الأخرى حيث تم بموجب هذا الاتفاق تخفيض حقوق الجمارك بنسبة 80% بالنسبة[2]، للخمر المخصص للإستهلاك العادي مع إحترام قاعدة السعر المرجعي، أما الخمور الجيدة فقد أعفيت من حقوق الجمارك في حدود حصة سنوية تقدر ب 250000 هكتلتر في السنة الأولى بعد الاتفاق إلى 450000 هكتلتر في السنة الرابعة، أما المواد الصناعية فتمتاز بالدخول الحر إلى السوق

---

(1) AZZAM Mohjoub « europe Maghreb reperes et perspectves sur la création d'une zone de – libre – échange » gemdev Cahier n°22 Paris 1994

(2) فتح الله ولعلو مرجع سبق ذكره

الأوروبية بدون رسوم جمركية و بدون تحديد كمي باستثناء المواد البترولية و الفلين.

2-الجانب المالي:بموجب اتفاق التعاون لسنة 1976 تقرر تحديد مساهمة مالية للجزائر في حدود 114 مليون وحدة حسابية تخص البرتكول الأول (1981.1977) ثم توالى عقد برتكولات مالية رباعية من سنة 1976 إلى غاية 1996 ثم من خلالها تمويل العديد من المشاريع خاصة في مجال التحديث و التوزيع الصناعي محاربة التلوث[1]،و تنمية البنيات التحدثية.

و قد امتازت المساعدات المالية بالتزامات ضعيفة و بنسب الدفع أيضا جد متواضعة كما يظهر ذلك من خلال الجدول حيث أنه على مستوى معظم الاعتمادات الممنوعة خلال الفترة (1996.1976) بلغت نسبة الالتزام 85% و بنسبة الدفع 40% وقد تفاقمت حدة الانخفاض على مستوى البرتكولين الأخيرين(1987-1996).

جدول رقم:40

حصيلة تنفيد برتكولات التعاون المالية(1976-1996)

موقوفة بتاريخ 93/12/31

المبالغ البرتكولات	المجموع (مليون إيكو)	الارتباطات		الدفع	
		القيمة	%	القيمة	%
البرتكول الأول (1977-1981)	114	108	95	97	83
البرتكول الثاني (1982-1986)	151	141	94	92	65
البرتكول الثالث (1987-1991)	239	239	100	38	16
البرتكول الرابع (1992-1996)	350	145	41	15	10
المجموع	854	633	74	242	38

المصدر: مصدر سبق ذكره – Nachida M'hamsadji-bouzidi

(1) nachida M'hamsadji-boujidi « zesais sur l'ouverture de l'economie algerieune » eagleditions ajger 1998

3-جانب التعاون التقني و اليد العاملة:يرمي الجانب التقني إلى رفع تبادل الخبرات و المعلومات في المجال العلمي و التقني و الإعلامي ودعم العلاقات التكنولوجية بين الطرفين.

أما في مجال اليد العاملة المهاجرة التي تعتبر عنصرا أساسيا في العلاقات بالنظر إلى دور هذه اليد العاملة في التنمية الاقتصادية الأوروبية و مساهمتها في تحويل العملات الأجنبية، وقد عرفت عدد العمال الجزائريين بأوروبا تصاعدا مستمرا، و على هذا الأساس أقرت الاتفاقية عددا من المبادئ في هذا المجال منها توحيد الامتيازات الاجتماعية داخل بلدان المجموعة الأوروبية[1].

III-1-3)- تقييم اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية.

في بداية ميلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية إستفادت الجزائر من إمتيازات وتفضيلات جمركيةمتشابهة[2]،لتلك التي تخولها معاهدة روما للدول الأعضاء[3]، باعتبارها جزءا لايتجزأ من المجموعة الأوروبية.أما عند عقد إتفاقية التعاون في إطار السياسة المتوسطوية الشاملة في منتصف السبعينات (1976) فإن الجزائر كانت تحتل إزاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية مركزا خصوصيا ينطلق من كون الجزائر أصبحت بلدا مصدرا للنفط و ليس للمواد الفلاحية، حيث أصبحت الصادرات الفلاحية لا تمثل إلا نسبة 2% و الصادرات البترولية و الغازية 98% من مجموع الصادرات كما يبين ذلك الجدول التالي:

---

(1) فتح الله و لعلو-مرجع سبق ذكره- ص 115.

(2) تفضيلات مشابهة: لأن بعض بنود هذه المعاهدة لا تنطبق على الجزائر خاصة مبدأ حرية تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال و تمويل اليابسة الزراعة المشتركة كما و ضعت قيود على حصول الجزائر على موارد مالية من البنك الأوروبية للاستثمار.

(3)أسماعيل العربي -فصول في العلاقات الدول- مرجع سبق ذكره ص 156 .

جدول رقم:41

التوزيع القطاعي للصادرات الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية

(بالنسبة المتوسطة)

	1970	1974	1975	1977	1978
المنتوجات الزراعية	17.9	2.8	2	2.5	1.8
المنتوجات الصناعية	82.1	27.2	9	97.5	98.2

المصدر: أوروبا-أعلام-تنمية مذكور من طرف فتح الله و لعلو

- الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية - دار النشر المغربية 1982 ص119.

و بتتبع العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية خلال السبعينات و الثمانينات يظهر التركيز الجغرافي لهذه المبادلات مع المجمعوعة الأوروبية و بتحليل مضمون الصادرات و الواردات الجزائرية مع المجموعة الأوروبية.

جدول رقم:42

تطوير مضمون الصادرات و الواردات الجزائرية(1976-1987)

بالمليون دينار

	1976		1980		1984		1988	
الواردات	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %
مواد غذائية و مشروبات	3.595	%16.2	7.782	%19	7.833	%15.2	9.296	%21.4
تموين صناعي	6.527	%29.4	13.680	%34	21.627	%42.1	17.774	%41
محروقات	381.	%1.7	854.	%2	894.	%2	668.	23%1.5
آلات و مواد تجهيز	6.670	%30	11.324	%28	12.029	%23.4	10.043	%1.
لوازم النقل و الملحقات	3.919	%17.6	4.176	%10	5.626	%11	3.272	%7.5
مواد استهلاكية	1.114	%5	2.697	%7	3.203	%6.2	2.327	%5.4
مواد غير مصنف	21.	%0.1	6.	0.01	45.	%0.1	47.	%0.1
	22.227	100.	40519.	100.	51257.	43.427.		100.

	1976		1980		1984		1988	
الصادرات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مواد غذائية ومشروبات	602.	%2.7	431.	%0.8	235.	%0.4	178.	%0.4
تموين ضاعي	473.	%2.1	476.	%0.9	1.204	%1.9	1.462	%3.2

محروقات	21.097	%95	51.715	%98.2	62.297	%97.7	42.934	%94.5
الات و مواد تجهيز	1.	–	5.	%0.01	8.	%0.01	609.	%1.3
لوازم النقل و ملحقات	11.	%0.05	1.	–	1.	–	146.	%0.3
مواد استهلاكية	21.	%0.1	20.	%0.04	13.	%0.02	92.	%0.2
مواد غير مصنف	–	–	–	–	–	–	–	–
	22205	100	52648	100	63758	100	45.421	100

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات .

Retrospective statistique (1970.1996)edition 1999-ons-

و من خلال الجدول التالي يظهر أن مضمون الصادرات الجزائرية تتكون في غالبيتها من المحروقات بنسبة تفوق 96% في حين أن المنتوجات الغذائية و الصناعية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا، أما الواردات فهي تتكون بالدرجة الأولى من تجهيزات للتموين الصناعي بنسبة تفوق 40% و الآلات و مواد التجهيزية تفوق 20% و المواد الغذائية التي تفوق نسبتها أيضا 20%.

و خلال سنة 1988 مثلت المجموعة الأوروبية نسبة 52% من الواردات الجزائرية و 61% من صادراتها.وهكذا نلاحظ أن المبادلات التجارية الخارجية تتمركز حول السوق الأوروبية[1]،الأمر الذي دفع المجموعة الأوروبية إلى الاهنمام أكثر بالجزائر باعتبارها زبون كبير و جذاب لما كانت تكتسبه من إمكانيات مالية كبيرة بالإضافة إلى أنها دولة نفطية و تعتبر مزودا أساسيا للمجموعة الأوروبية من المحروقات و يمكن أيضا ملاحظة إنخفاض الصادرات الفلاحية بسبب السياسية الحمائية الأوروبية و التطوير السلبي للقطاع، أما المنتوجات الصناعية فإن صادراتها جد متواضعة أيضا رغم الجهود المبذولة في هذا المجال .

أما فيما يخص المساعدات المالية فإن مبلغها بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1976-1996) وصل 850 مليون إيكو (وحدة حساب) منها 161 مليون على شكل مساعدات يضاف إليها قرض على المدى المتوسط بمبلغ 400

[1] فتح الله و لعلو-الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية –مرع ذكره ص 119.

مليون إيكو لدعم ميزان المدفوعات و 55 مليون إيكو لتسهيل التعديل الهيكلي، و هكذا يصبح مجموع الاعتمادات المالية الأوروبية المخصص للجزائر 1.305 مليار إيكو خلال مدة 20 سنة[1].

و الملاحظ على الجانب المالي عدم مسايرته مع ضرورة إعادة تنظيم المبادلات بالاضافة إلى تواضع الامددات المالية و كذا الصعوبات و العراقيل المتعلقة بتنفيد الارتباطات المالية و هذا راجع إلى :

1-الاجرئات المعقدة من طرف المجموعة الأوروبية في إختيار المشاريع.

2-خصوصية الاقتصاد الجزائري المتمثل في التخطيط المركزي و صعوبة إنجاز التعاون المالي .

و بالنسبة لليد العاملة المهاجرة فإن إتفاق التعاون لسنة 1976 أقر توقيف مدها إلى أوروبا بسبب الازمة الاقتصادية التي كانت تعيشها مما أثر على مستوى التشغيل و التحويلات المالية باعتبارها موردا هاما.

III-2-)- العلاقات التجارية بين الجزائر و المجموعة الأوروبية خلال التسعينات:

III-2- 1)- أهمية الاتحاد الأوروبي في المبدلات الجزائرية.

تظهر أهمية الاتحاد الأوروبي من خلال هيمنته في نفس الوقت و منذ الاستقلال على المبادلات التجارية الجزائرية سواء الوردات أو الصادرات، و هو يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمبادلات التجارية الجزائرية كما يبين ذلك الجداول التالية :

---

[1] Hachida M'hanicadji- rsezidi 12 zéssai sur l'ouverture de l'ecoiomie A lgerieune » p 112. مرجع سبق ذكره

جدول رقم :43

هيكل الصادرات حسب المناطق الاقتصادية

(القيمة-مليار دينار) 1992-1998

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
390.2	502.5	444.4	323.6	225.9	165.2	181.3	الاتحاد الأوروبي
110.3	153.4	140.6	94.6	58.1	41.9	35.5	أمريكا الشمالية
41.7	55.6	84.5	39.8	14.6	8.6	12.4	دول أوروبية أخرى
5.4	11.9	14.0	11.3	8.9	3.96	5.2	أسيا
8	16.9	14.7	13.3	7.3	7.0	5.6	المغرب العربي
42.7	49.5	41.0	14.1	8.6	12.3	8.7	أمريكا الجنوبية
1.3	1.0	0.7	0.9	0.3	0.4	0.05	الدول العربية
0.3	1.0	0.7	0.9	0.6	0.3	0.3	إفريقيا
0.0	0.003	0.009	-	0.003	0.006	-	باقي العالم
599.9	791.8	740.8	498.5	324.3	239.6	249.0	المجموع

المصدر : ons-collections statistiaues n° 82/92 commerce exterieur : evolution des echanges de Marchandises 1992-1998 ons- novenbre 1999

جدول رقم :44

هيكل الصادرات حسب المناطق الاقتصادية بالنسبة المئوية %

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
63.90	63.5	60.0	64.9	69.7	68.9	72.8	الاتحاد الأوروبي
19.10	19.4	19.0	19.0	17.9	17.5	14.2	أمريكا الشمالية
7.15	7.0	11.4	8.0	4.5	3.6	5.0	دول أوروبية أخرى
0.93	1.5	1.9	2.3	2.8	1.7	2.1	أسيا
1.25	2.1	2.0	2.7	2.2	2.9	2.3	المغرب العربي
7.38	6.3	5.5	2.8	2.6	5.1	3.5	أمريكا الجنوبية
0.23	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.0	الدول العربية
0.05	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	إفريقيا
0.0	0.0	0.0	-	0.0	0.0	-	باقي العالم
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول رقم :45

هيكل الواردات حسب المناطق الاقتصادية بالقيمة مليار دينار.

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاتحاد الأوروبي	119.3	119.6	190.0	304.5	311.5	284.5	317.0
أمريكا الشمالية	24.7	36.4	62.1	89.0	70.4	81.4	89.0
دول أوروبية أخرى	14.6	13.6	32.3	34.2	34.3	47.1	54.5
أسيا	16.3	20.8	29.3	44.9	40.5	46.3	49.3
المغرب العربي	4.9	5.0	9.3	9.5	6.8	1.4	1.4
أمريكا الجنوبية	4.0	3.7	7.8	17.6	19.5	11.0	10.9
الدول العربية	2.2	1.9	4.5	6.3	7.2	19.5	15.6
إفريقيا	0.5	1.0	1.7	2.1	4.2	6.9	10
باقي الدول	2.1	3.0	3.1	5.2	3.9	3.5	4.7
المجموع	188.6	2050	340.1	513.2	489.3	501.6	552.4

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول رقم:46

هيكل الواردات حسب المناطق الاقتصادية بالنسبة المئوية%

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاتحاد الأوروبي	63.3	58.3	55.9	59.3	62.5	56.7	57.4
أمريكا الشمالية	13.1	17.7	18.3	17.3	14.1	16.2	16.1
دول أوروبية أخرى	7.7	6.7	9.5	6.7	6.9	9.4	9.9
أسيا	8.6	10.2	8.6	8.7	8.1	9.2	8.9
المغرب العربي	2.6	2.4	2.7	1.8	1.4	0.3	0.3
أمريكا الجنوبية	2.1	1.8	2.3	3.4	3.9	2.2	2.0
الدول العربية	1.2	0.9	1.3	1.2	1.4	3.9	2.8
إفريقيا	0.3	0.5	0.5	0.4	0.8	0.7	0.8
باقي العالم	1.1	1.5	0.9	1.0	0.8	0.7	0.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : نفس المصدر السابق.

و إذا كانت المبادلات التجارية الجزائرية تمثل نسبة عالية حيث بلغت سنة 1992 بنسبة 63.3% من الواردات بنسبة 72.80% من الصادرات (انظر الجداول السابقة)فإن هذه المبادلات لا تمثل بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلا نسبة

هامشية بحوالي 1% من مبيعات الإثنى عشر لباقي العالم و 1.4% من مشتريات الإثنى عشر من باقي العالم في سنة 1992[1].

لكن رغم ضعف هذه النسبة فالجزائر و بحوالي 08 مليار دولار كمتوسط سنوي للواردات تمثل سوق مهم بالنسبة للإتحاد الأوروبي كما تعتبر ممون هام لإحتياجات أوروبا خاصة في مجال الطاقة.

أما أهم الشركاء في المبادلات التجارية الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فتأتي في الدرجة الأولى دول أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا و إسبانيا) باعتبارها مورد و زبون أساسي ففي سنة 1994 بلغت نسبة الواردات من فرنسا 24.7% من مجموع الواردات و إيطاليا ب9.7% ثم إسبانيا ب9.4% أما فيما يخص الصادرات فتأتي في المرتبة الأولى أيطاليا بنسبة 21.6 % سنة 1998 و فرنسا بنسبة ب16.4% ثم إيسبانيا نسبة 9.4% حسب الجداول التالية.و بالتالي فإن الحصيلة التجارية تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري و ارتباطه بالخارج لاسيما السوق الأوروبي إذ أن أهم شركاء الجزائر منحصرون في دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى.

جدول رقم :04

هيكل الواردات مع دول الاتحاد الأوروبي بالمليون و بالنسب المئوية

	1998		1996		1994		1992	
الدول	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
فرنسا	131655.9	24.4	121804.1	24.7	84057.4	24.2	45686.4	23.8
إسبانيا	32150.3	12.3	61067.5	9.4	31880.2	9.6	18131.3	5.8
إيطاليا	49673.5	9.2	45663.5	9.7	33125.9	14.4	27092.9	9.0
ألمانيا	37892.9	6.6	32744.9	5.4	18292.3	8.7	16386.6	6.9
بلجيكا	14217.5	2.4	11729.0	2.3	7986.9	3.0	5574.6	2.6
بريطانيا	14706.4	2.2	11051.0	1.4	4670.0	1.1	2110.8	2.7
هولندا	11108.4	1.6	8169.1	1.1	3878.2	1.4	2638.2	2.0
النمسا	5996.9	1.3	6587.9	3.0	10130.0	2.0	3806.5	1.1
فنلندا	4785.4	0.7	3583.0	0.1	422.0	0.2	422.0	0.9

[1] nachida M'hamsadji-bousidi-zessais l'ouverture de l'economie algerieune-p105 مرجع سبق ذكره.

السويد	1853.4	1.0	2389.4	0.7	2915.5	0.6	6165.4	1.1
إيرلندا	210.1	0.1	1177.0	0.3	2384.2	0.5	3067.1	0.6
الدنمراك	836.7	0.4	784.4	0.2	1378.5	0.3	2341.7	0.4
اليونان	302.9	0.2	2442.6	0.7	1246.2	0.3	1110.1	0.2
البرتغال	283.9	0.2	1711.1	0.5	1095.8	0.2	1778.1	0.1
اللوكسمبورغ	17.5	0.0	52.7	0.0	59.3	0.0	340.2	0.1
المجموع	119271.9	63.3	190040.7	55.9	311479.6	62.5	316989.9	57.4

المصدر: نفس المصدر السابق.

جدول رقم :48

هيكل الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي بالمليون دينار و بالنسبة المئوية .

	1992		1994		1996		1998	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
ألمانيا	11717.0	4.7	21734.0	6.7	18410.2	2.5	9755.3	1.6
الدانمارك	121.6	0.0	358.7	0.1	3.0	0.0	204.8	0.0
أيرلندا	14.3	0.0	0.0	0.0	38.8	0.0	0.0	0.0
بريطانيا	8438.9	3.4	5584.2	1.7	17229.4	2.3	15148.9	2.5
إيطاليا	53988.9	21.7	65015.9	20.0	147425.3	19.9	129327.4	21.6
هولندا	20033.8	8.0	32323.1	10.0	64449.8	8.7	47549.6	7.9
اليونان	1171.3	0.5	910.3	0.3	1404.6	0.2	1246.1	0.2
بلجيكا	17797.4	7.1	19564.7	6.0	21535.1	2.9	24694.7	4.1
فرنسا	45564.0	18.3	49450.4	15.2	97299.2	13.1	98213.5	16.4
البرتغال	3529.0	1.4	6947.2	2.1	8754.3	1.2	3610.1	0.6
اللكسمبورغ	0.0	0.0	0.0	0.0	371.5	0.1	0.0	0.0
إسبانيا	18918.6	7.6	23997.6	7.4	56480.8	7.6	56351.4	9.4
فنلندا	0.4	0.0	417.0	0.1	2.0	0.0	209.0	0.0
النمسا	4626.6	1.9	5750.8	1.8	10660.5	1.4	3892.2	0.6
السويد	1585.6	0.6	861.6	0.3	366.7	0.0	0.7	0.0
المجموع	181294.7	72.8	225886.3	69.6	444431.1	60.0	390203.6	65.0

المصدر: نفس المصدر السابق .

III-2-2)- طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

بنية التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي لا تبتعد كثيرا عن بنية التجارة الخارجية الكلية، كما تكشف أيضا عن مؤشرات عديدة مثل ثقل الغلاف المالي المخصص للمواد الغذائية و مواد التجهيز الصناعي و اعتماد الصادرات بنسبة كبيرة على المحروقات.

وقد عرفت المبادلات التجارية و ضعية مريحة بين سنة 1980و 1985 حيث كان الميزان التجاري فائضا بصفة منتظمة بنسب تغطية للواردات من طرف الصادرات بنسب متغيرة من 148% في سنة 1980 إلى 135.5 % سنة 1985[1]، غير أن الوضعية التجارية ظلت هشة بما أن الصادرات الجزائرية مرتبطة بنسبة 98% بالمنتوجات التي تحدد أسعارها الأسواق العالمية، و بالتالي فهي غير متحكم فيها داخليا كما أن الجزائر و عكس الدول المغاربية المجاورة (تونس و المغرب) لاتتجاوز حصتها من الصادرات الصناعية نسبة 2% من مجموع الصادرات بينما نسبة هذه الصادرات في المغرب و تونس بلغت 60.4% و 70.6% سنة 1991[2]، وهذا ما يبين أن الاقتصاد الجزائري لم يستفد من مزايا الأفضليات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار إتفاق التعاون لسنة 1976، عن طريق الدخول الحر للصادرات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية هذا بالاضافة إلى ضعف الصادرات الزراعية التي بقيت هي الأخرى هامشية لا من حيث قيمتها أومن حيث كميتها بحيث لا تمثل نسبة 1% من مجموع الصادرات أما بالنسبة للواردات فلم يعرف هيكلها تغيرا مهما حيث أن تقسيمها بمجموعات الاستعمال يؤكد هيمنة مجموعة الواردات المتكونة من التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و النصف

---

[1] Ahmed Beukitour- l'algerie au troisieme Millénaire , défis et poteutialités- editions marinoor 1er edition algerie 98.

[2] Agnés chevallier cepi-les echauges cee-maghreb en ketrospectier kiperes statiques gemdev cahier n0 22 paris octobre 1994.

مصنعة كما أن الواردات احتلت على الفترة الممتدة من 1992-1998نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام بحوالي 20% و الجداول التالية تبين المبادلات الجزائرية حسب مجموعات الاستعمال للفترة (1992-1998)

جدول رقم : 49

تطور الصادرات بمجموعات الاستعمال بالقيمة و بالنسبة المئوية

(بالمليار دينار)

	1992		1993		1994		1995		1996		1997		1998	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية مشروبات و تبغ	1.8	0.7	2.3	1.0	1.2	0.4	5.3	1.1	7.4	1.0	2.2	0.3	2.0	0.3
طاقة و محروقات	238.9	96.0	228.4	95.3	314.7	96.9	473.7	95.0	692.5	935	762.3	96.3	578.9	96.2
مواد أولية	0.0	0.0	0.02	0.0	0.3	0.1	0.3	0.1	0.4	0.1	0.4	0.0	0.6	0.1
منتوجات خاصة	0.7	0.3	0.6	0.2	0.7	0.2	1.7	0.3	2.0	0.3	2.0	0.2	2.0	0.4
منتوجات نصف مصنعة	5.1	2.0	6.7	2.8	6.7	2.1	13.0	2.6	27.2	3.7	22.3	2.8	14.9	2.6
تجهيزات فلاحية	0.0	0.0	0.059	0.0	0.09	0.0	0.2	0.0	0.2	0.0	0.04	0.0	0.4	0.1
تجهيزات صناعية	1.5	0.6	0.4	0.2	0.3	0.1	0.9	0.2	2.5	0.3	1.3	0.2	0.5	0.1
مواد إستهلاكية	1.0	0.4	1.2	0.5	0.8	0.2	3.5	0.7	8.6	1.2	1.3	0.2	0.9	0.2
المجموع	249.0	100	239.6	100	324.3	100	498.5	100	740.8	100	791.8	100	599.9	100

جدول رقم :50

تطور الواردات بمجموعات الاستعمال بالقيمة و بالنسب المئوية

(بالمليار دينار) (1992- 1998)

	1992		1993		1994		1995		1996		1997		1998	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائيةمشروبات تبغ	46.9	24.9	50.8	24.8	102.2	30.1	131.3	25.6	142.5	28.6	146.9	29.3	148.8	26.9
طاقة و	2.7	1.4	2.9	1.4	2.0	0.6	5.6	1.1	6.0	1.2	7.6	1.5	7.4	1.3

														محروقات
5.0	27.5	4.5	22.5	4.9	24.5	6.6	34.1	5.9	20.1	6.0	12.3	6.3	11.9	مواد أولية
0.8	4.2	1.3	6.4	0.6	2.8	0.7	3.6	2.0	7.0	0.8	1.6	1.0	1.8	منتوجات خامة
18.3	101.2	18.0	90.3	19.7	97.9	22.0	113.1	21.8	74.1	23.6	48.4	23.0	43.3	منتوجات نصف مصنعة
0.5	2.5	0.2	1.2	0.4	2.2	14	2.0	0.3	1.0	0.6	1.3	0.6	1.2	تجهيزات فلاحية
33.2	183.3	32.6	163.6	33.2	165.5	27.3	140.1	27.4	93.2	29.2	59.9	29.1	54.9	تجهيزات صناعية
14.0	77.5	12.6	63.2	11.4	56.9	16.3	83.5	11.9	40.5	13.6	27.9	13.7	25.9	مواد إستهلاكية
100	552.4	100	501.6	100	498.3	100	513.2	100	340.1	100	205.0	100	188.6	المجموع

المصدر : مصدر سبق ذكره collection statiques n^0 82

III-2-3)-الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات.

بعد الانخفاض الحاد للأسعار الدولية للبترول في منتصف الثمانينات حيث انتقلت من 44 دولار للبرميل في ديسمبر 1979 إلى حوالي 9 دولار للبرميل سنة 1986 أصبحت الدولة غير قادرة على تموين الاقتصاد الوطني بالمواد الاستهلاكية ومواد الإنتاج ، و غير قادرة أيضا على تمويل النمو[1]،الأمر الذي أدى إلى تقهقر مستوى الدخول الفردية و ارتفاع حجم المديونية التراجع الحاد في تغطية الصادرات للواردات خاصة في القطاعات خارج المحروقات ارتفاع التبعية الغذائية و كذا عدم التحكم في السياسة الديموغرافية التي عرفت انفجارا كبيرا[2] .و لقد تميزت الوضعية الاقتصادية خلال بداية التسعينات بانعدام التوازن في الاقتصاد الكلي والمالي وبصعوبات هيكلية تمثلت في :

أ. فائض في طلب الكلي : تحت تأثير سياسة النمو الموسعة منذ منتصف التسعينات عرف السوق الداخلي الجزائري توسع ملحوظا، من خلال إرتفاع

[1] Mourad benachenhou- reformes economiques dette et democratie- Maison D'édition « ech'rifa » alger

[2] ahmed Benbitour مرجع سبق ذكره

طلب المؤسسات و العائلات وقد ساهمت عدة عوامل في الرفع من الطلب الكلي منها :

- الارتفاع الكبير للكتلة النقدية حيث قدر نموها سنة 1991 ب20% كل سنة منذ سنة 1980 ، و الفائض في السيولة ناتج عن العجز النقدي المسجل على مستوى الخزينة العامة حيث قدر سنة 1990 ب190 مليار دينار ما يعادل 9.5 مليار دولار بالإضافة إلى العجز المالي للمؤسسات العمومية[1] المغطى من طرف البنوك،كما أن الفائض في السيولة ناتج عن أن الاقتصاد الجزائري ذا توجه ضعيف نحو البنوك حيث أنه في سنة 1990 سجلت نسبة 50% من الكتلة النقدية تدور خارج النظام البنكي.
- الارتفاع الكبير لكتلة الاجور و التي لم تساير الانتاجية .
- إتباع سياسة استثمارية تمول ب 100 % عن طريق القروض و معتمدة أساسا على توفير الميزانية التي استفادت في السبعينات و بداية الثمانينات من الظروف الدولية الميسرة للحصول على القروض و كذا ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة، الأمر الذي رفع من حصة القطاع العام في الناتج الداخلي حيث وصلت سنة 1969 34% لتصل 65.4 % سنة 1978 ،[2]و هذا ما أدى إلى الرفع من الطلب الكلي .

ب. جمود العرض: عرفت الجزائر منذ منتصف الثمنينات نموا ضعيفا للعرض نتيجة عدة عوامل منها :

– ضعف الانتاجية لعوامل رأس المال و العمل على مستوى جميع فروع النشاط الاقتصادي، نتيجة ضعف قدرات الاستغلال حيث و صلة نسبتها 57% في 1989 و 1990،[3]الأمر الذي يتطلب جهودا على مستوى الرفع من تنافسية المؤسسات و تطوير إنتاجيتها.

---

[1] Entretien avec abdelmadjid bouzudi – les années 90 de l'économie algerienne – « les limites des politiques conjonturelles » ENAG/ Edition alger 99

[2] Ahmed ben bitour- L'algérie au troisieme Millénaire defis et potentialités . مرجع سبق ذكره

[3] Entretien avec Abedelmajid Bouzidi- مرجع سبق ذكره

– تبعية الإنتاج في تموينه بالمواد الأولية للخارج و هذا ما أثر سلبا على الآلة الإنتاجية الجزائرية نتيجة انخفاض الواردات التي تأثرت بدورها بعوامل خارجية منها انخفاض أسعار المحروقات و داخلية كارتفاع حجم المديونية الخارجية .

ج– تضرر الميزان التجاري : فقد عرفة الجزائر منذ منتصف الثمانينات خاصة بعد سنة 1986 انخفاضا رهيبا في أسعار المحروقات التي انتقلت من 44 دولار للبرميل إلى 10 دولار للبرميل، وباعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات أكثر من 98 % فـإن هذا الانخفاض كان له بالغ الأثر على الميزان التجاري الجزائري حيث بلغت خسارة الإيرادات حوالي 45% من مجموع مداخيل التصدير، كما أن أسعار الواردات بقيت ثابتة خلال هذه الفترات بينما حجمها ارتفع نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.

د– ثقل المديونية الخارجية : تعتبر المديونية من أكبر الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري باعتبارها فخ حقيقي بالنسبة للدول المدنية بحث أصبحت هذه الدول تدور في حلقة مفرغة فهي مجبرة على الاستدانة لتسديد ديونها و بالتالي توفيق برامجها التنموي بعد توجيه كل جهودها إلى التسديد ،و كانت الجزائر خلال السبعينات بلد قليل المديونية بما أن مخزون المديونية بلغ سنة 1970 أقل من 01 مليار دولار و خدمة الديون أقل من 50 مليون دولار بينما سنة 1986 فقد فاقت الديون الخارجية 22 مليار دولار و فاقت خدمت الديون 5 مليار دولار، و هذا ما أدى إلى صدمة عنيفة عندما أصبحت الأسواق البترولية غير ملائمة في منتصف الثمانينات(80)والتسعينات (90) .

هـ– الصعوبات الهيكلية: من طبيعة الاقتصاديات البترولية أنها خدماتية تعتمد على الواردات و اليد العاملة، و بالتالي فهي تواجه صعوبات هيكلية كبيرة إذا أرادت تطهير اقتصادها .

وبالنسبة للجزائر فإن اقتصادها يعتبر اقتصادا غير مرن يمتاز بعدم توازن العرض و الطلب الكليين حيث أن العرض الكلي لم يساير الطلب الكلي بما أن نمو العرض الخاص بالمنتوجات و الخدمات خاصة في بداية التسعينات ارتفع بنسبة 8% فقط عن مستوى الإنتاج في سنة 1984،[1]و قد تميزا الاقتصاد الجزائري هيكليا بهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي واحتكارها للتجارة الخارجية بالإضافة إلى جمود علاقات العمل و وجود شروط قاسية أمام الاستثمار الخاص الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى النظام تحديد الأسعار و سياسة القرض التي لا تعتمد معايير اقتصادية.

و- الصعوبات الاجتماعية: تتمثل الصعوبات الاجتماعية التي واجهت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات خاصة في الارتفاع الكبير لمستوى البطالة، نقص السكن و ضعف نوعية الخدمات الاجتماعية الاساسية (التربية، الصحة، التمدين، الوقاية.....إلخ)،[2]

و في سنة 1987 بلغت نسبة البطالة 17% لترتفع سنة 1994 فبلغت 27% و تعتبر البطالة المؤشر القوي للصعوبات الاجتماعية باعتبارها المشكل الرئيسي الحاد .و هناك مؤشرات أخرى تدل على الصعوبات الاجتماعية التي تواجهها الجزائر منها انخفاض مستوى الاستهلاك للفرد حيث انخفض هذا المؤشر سنة 1993 ب 6.4 %,وانخفاض مستوى المعيشة , تدهور الوضعية الصحية , ضعف النتائج المدرسية و العجز المسجل في قطاع السكن .

كل هذه المؤشرات الاجتماعية المتدهورة تدعو إلى إصلاح السياسة الاجتماعية و ما يواجهها من صعوبات في مراجعة ميكانيزمات تمويل الجانب الاجتماعي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و هذا عن طريق إصلاح اقتصادي عميق و جذري .

---

[1] نفس المرجع السابق .

[2] Ahmed Beubitour- l'Algerie au troisiéme Millénairs , defis et potentialités- p86 ص مرجع سبق ذكره

III-3-)-آثار اتفاق الشراكة الجزائري

III-3-1)- مسعى الإصلاح

بالنظر إلى تأزم الوضعية الاقتصادية الجزائرية منذ منتصف الثمانينات من جهة وتصاعد ضغط آليات النظام الرأسمالي العالمي الذي أخذ يدعو بلدان العالم الثالث إلى تبني سياسة رأسمالية بلا قيود باعتبارها كفيلة للتخلص من الأزمة الاقتصادية الراهنة باتباع عدد من السياسات مـــنها [1]:

- القضاء على التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي وبالتالي ربط سعر الفائدة بظروف السوق .
- القضاء على عجز الميزانية الذي يعتبر أهم مصادر عرض النقود .
- تحديد دور الدولة في تأدية الوظائف التقليدية.
- حفز القطاع الخاص بتخفيض الضرائب وتخفيض حجم القطاع العام .
- تحرير الاسعاروإلغاء الدعم السلعي .
- تخفيض الإنفاق العام بما في ذلك الموجه للخدمات الاجتماعية والصحية.

و بالتالي أصبحت الجزائر أمام خيارين,إما مواصلة سياسة التسيير المركزي للاقتصاد والتي لم يبقى لها من الوسائل للتكفل بها ؛ أو إعادة إعطاء الحياة للمبادرة الخاصة في إطار اقتصاد السوق [2] وقد أصبح بالتالي إصلاح الاقتصاد الجزائري من الأولويات خاصة في الميادين التالية :

1.إصلاح المؤسسات الاقتصادية : القطاع العام ظل هو المهمين في الاقتصاد الجزائري والمحتكر لبعض فروع النشاطات الاقتصادية لكنه لم يكن ناجعا لا من حيث الإنتاج أومن حيث الجانب المالي ولم تعطي إعادة الهيكلة المنتهجة منذ سنة 1982 نتائج إيجابية على مستوى تغيير الإنتاجية أو حتى الوضعية

---

(1) ضياء مجيد الموسوي –الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ,آراء و اتجاهات –ص 49 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995

(2) -Entretien avec Abedelmajid Bouzidi مرجع سبق ذكره

المالية[1] وهذا ما تطلب حلولا جذرية في منتصف الثمانينات لتصحيح وضع المؤسسات العمومية وتخفيف أعباء التمويل على الميزانية وهذا عن طريق إنشاء صناديق المساهمة و اعتماد استقلالية المؤسسات ؛لكن و بسبب ضعف موارد التمويل في هذه الفترة فإن نتائج هذا المسعى ظلت ضعيفة مما تطلب تعميقها عن طريق إصلاح اقتصادي شامل و وضع سياسة صناعية تحترم قواعد السوق ؛النجاعة ؛الإنتاجية المرودية المالية والمنافسة ؛ويكون القطاع العام في وضعية منفتحة على كل أشكال الشراكة الخاصة الوطنية والخارجية.

2 .إصلاح القطاع الزراعي :النتائج الغير الناجعة للزراعة الجزائرية هي ناتج إستراتيجية تنمية زراعية غير سليمة حيث عرف الإنتاج الزراعي تراجع خلال الستينات ثم تميز بالجمود و في السنوات الأخيرة أرتفع الإنتاج الزراعي بنسبة 5% كمتوسط سنوي[2] .

وقد عرف القطاع الفلاحي تهميشا بالنظر للجهود المبذولة في القطاع الصناعي في إطار سياسة التنمية المتبعة ؛كما أن النظام القديم للتسير الإداري لآلة الإنتاج الزراعي كان من عوائقها انعدام الفائدة لا بالنسبة للمنتجين او بالنسبة للتقنيات الزراعية المتبعة .مما جعل إصلاح هذا القطاع أكثر من ضرورة بخوصصة استغلال الأراضي الفلاحية التي هي ملك للدولة ودعم الاستقلالية التامة في التسير بالنسبة للهياكل الفلاحية وإرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها ؛ كما أن إدماج الفلاحة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يراعي قواعد اقتصاد السوق ؛ وعوامل تطوير القطاع المالية والبشرية والتكنولوجية اكثر من ضرورة ؛ خاصة إن كانت الجزائر في تبعية غذائية كبيرة ؛ باعتبار الجزائر بلد يستورد نصف التجارة العالمية من القمح الصلب وهذا ناتج عن ارتفاع الاستهلاك كنتيجة للنمو الديمغرافي الكبير وعدم موائمة الإنتاج الفلاحي لهذا الارتفاع .

---

[1] مرجع سبق ذكره Mourad Benachenhou

[2] مرجع سبق ذكره ص 85 Ahmed Benbitour

3.تحرير نظام تحديد الأسعار :لكي يكون الاقتصاد ذا أسعار حقيقة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الترتيبات التالية :

- تحرير الأسعار للسماح لها بلعب دور مطابقة العرض للطلب ونقل المعلومات.
- القضاء على الاحتكار وتنمية طرق المنافسة لتجنب أن يكون تحرير الأسعار في صالح المحتكرين فقط أو التخصص السيئ للموارد .
- رفع دعم الأسعار المباشر وغير المباشر [1].
- يجب أن يكون الاقتصاد متفتحا على الخارج للاستفادة من أن يصبح نظام الأسعار العالمي هو المنظم للاحتياجات على المستوى الوطني في نفس الوقت للمساهمة في التقسيم العالمي للعمل .

4-تحرير التجارة الخارجية : يرمي تحرير التجارة الخارجية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إخضاع المنتوج الوطني لمنافسة المنتوجات الأجنبية و بالتالي دفع المنتجين للرفع من فعالية استعمال آلة الإنتاج الوطنية .
- التمكن من التخصص الفعال للمواد النادرة من العملة الصعبة التي لها منفعة اقتصادية مثلى الحد من آثار المضاربة الناجمة عن تحرير السوق الداخلية وقد اصبح من الضروري بالنسبة للجزائر إتمام إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية .

5 - انفتاح الاقتصاد الوطني أمام رؤوس الأموال الخارجية : بالنسبة للجزائر فإن الجدل حول دور الاستثمار الخارجي في تنمية البلد كان يدور منذ زمن حول مساهمة رأس المال الأجنبي في رأس المال الشركات المختلطة ؛ أما في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق ؛ فإن الانفتاح أمام رؤوس الأموال الأجنبية يسمح بالحصول على الأهداف التالية :

---

(1) Hocine Benissad –L'Ajustement structurel ,l'expérience du Maghreb – Office des publications universitaires Alger 1999 p 43

* تخفيض اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية ؛ خاصة في القطاعات التي تملك فيها الدولة ميزة نسبية .
* تحويل تكنولوجي مهم والذي يعتبر مكلف لأنه يلازم الاستثمار الخارجي .
* إنشاء مناصب شغل ؛الزيادة في الدخل والتخفيض من التوترات الاجتماعية بالإضافة إلى آثار الاستثمار الخارجي على معدل النمو وهيكل التجارة الخارجية والداخلية .

أما أثر المنافسة مع الاستثمارات الوطنية فيمكن أن تحث إما على المنافسة أو تغير تقنيات التسير والإنتاج.

إذن وأمام معوقات وإختلالات اقتصادية وهيكلية عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات والتي كانت مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تفاقمت حدتها هي الأخرى في منتصف الثمانينات وكذلك انهيار أسعار المحروقات ؛والتي أدت إلى انخفاض المداخيل الجزائرية بنسبة 40 % بدأت بوادر ظهور أزمة مركبة اقتصادية اجتماعية وسياسية ؛الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات والتشريعات الاقتصادية و القانونية لتوفير الأرضية التي تنسجم مع اتجاه اقتصاد السوق .

وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بعقد اتفاقات مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على دعم المجموعة المالية الدولية لأجل تسديد الديون والإنعاش الاقتصادي[1]؛ومن ثم فإن الجزائر عرفت اتفاقيات الدعم وقعتها مع صندوق النقد الدولي منها :

اتفاق الدعم في 30 ماي 1989 :شمل السياسة النقدية التي يجب أن تكون صارمة ؛ التخلي عن العجز في الميزانية و مواصلة تحرير قيمة الدينار و تحرير الأسعار .

---

[1] مرجع سبق ذكره ص 59 Hocine Benissad

- اتفاق الدعم في03 جوان1991:والذي تضمن مجموعة من الإجراءات منها: -تحرير التجارة الخارجية .-تخفيض قيمة العملة الصعبة .-رفع معدلات الفائدة .-تحقيق فائض في ميزانية الدولة .-تحرير الأسعار .- توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي .

وبسبب المناخ الاجتماعي والسياسي الذي ساد البلاد في نهاية 1991 فإن تطبيق هذه الاتفاقيات كان عسيرا على الجزائر فمرت بمرحلة ارتخاء مصحوبة بتردد خلال سنوات 1992 و 1993 مما أدى إلى عودة ظهور عجز الميزانية والاختناق المالي الذي كان مرده إلى تدني أسعار البترول وارتفاع عبئ خدمة الدين الخارجي الذي بلغ معدله سنة 1993 نسبة82.2 % الأمر الذي دفع بالجزائر إلى عقد اتفاق آخر سنة 1994.

- اتفاق الدعم في أبريل 1994 : نظرا لتعمق الأزمة الاقتصادية و الإختلالات الهيكلية التي شهدتها الجزائر في بداية سنة 1994 لجأت إلى صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق دعم لمدة سنة يهدف إلى :

إعادة بعث التنمية الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق زيادة في مناصب الشغل.

تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بين 3 % الى 6 %.

الوصول بالتضخم إلى المستوى العالمي (3 % - 4 %.) .

إعادة التوازن للأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية .

وضع إستراتيجية تتعلق بميزان المدفوعات ترتكز على رفع الصادرات خارج المحروقات ؛ تحرير الواردات و تقليص الدين الخارجي .

وبعد تطبيق هذا الاتفاق بصرامة بدون أن تجد المشاكل المالية والهيكلية حلولا فقد حصلت الجزائر على دعم جديد من طرف صندوق النقد الدولي تتمثل في برنامج دعم لمدة ثلاث سنوات :

- برنامج التعديل الهيكلي (1995 – 1998) : والذي يرمي إلى :

تحقيق النمو في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5 %
لامتصاص نمو المجتمع النشيط المقدر ب 4 %
استقرار الأسعار بعد التحكم في التضخم .
تخفيض العجز في الميزان التجاري .
تعبئة الادخار المحلي لتمويل الاستثمار .
تحسين توازن الميزانيةباعتماد نظام ضريبي مرن وفعال والتحكم في النفقات.
تحقيق سياسة نقدية محكمة تسمح بإلغاء التمويل النقدي و الحد من نمو الكتلة النقدية و تحقيق معدلات فائدة مشجعة على الادخار و استكمال الانتقال نحو تحرير سعر الصرف .
تحرير التجارة الخارجية و نظام سعر الصرف و ضرورة تكامل الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي .
تحرير الأسعار الداخلية عن طريق رفع الدعم .
إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاءات و تعميم الرسم على القيمة المضافة و الرفع من المداخيل الجبائية العادية .
إصلاح المنظومة البنكية والمالية .
إصلاح و خوصصة المؤسسات العمومية .

III-3-2)- الاندماج الجزائري في الفضاء الأورو متوسطي

أخذت الجزائر خلال التسعينـــات بإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تهدف إلي إقامة اقتصاد علي أساس السوق ومتفتح علي العالم , ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في الكثير من المجالات أعطت الجزائر موافقتها منذ 1993 لإقامة شراكة أورو متوسطة قبل المصادقة على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 والذي جمع(15) خمسة عشرة دولة من دول الاتحاد الأوروبي

باثني عشرة(12)دولة متوسطية[1]وهذا في محاولة لتعميق علاقاتها الاقتصادية والمالية مع أوروبا وهناك عدة عوامل ساعدت على التوجه نحو الشراكة في إطار إقليمي منها:

- إن اتفاق التعاون لسنة 1976 أصبح محدودا مما يتطلب إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون الأورو متوسطية .
- إن المرحلة الراهنة تتميز باتجاه جهوي عن طريق إنشاء مناطق تبادل حرة أو اتحادات الجمركية [2].
- الاعتبارات الجيو سياسية الجديدة أين أدخلت مفاهيم الأمن والاستقرار أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية تتطلب تطوير إطار العلاقات الأورو متوسطية خاصة بعد حرب الخليج .

وفي هذا الإطار فإن المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية انتساب في إطار الشراكة المتوسطية بدأت في مارس1997أكدت فيها الجزائر علي التدرج في مسعى التحريروإلغاء التعريفات الجمركيةمقابل اتخاذإجراءات المصاحبة لهذا الجهد من طرف الجانب الأوروبي وهذاعن طريق:

- المساعدة الأوروبية لبرنامج التأهيل الصناعي
- تمييز الجزائر ببرنامج خاص لمساعدة الصادرات خارج المحروقات
- توسيع وتعزيز التعاون المالي المقترح من طرف الجانب الأوروبي
- إدراج برنامج تأهيل القطاع الفلاحي .

ويعتبر مفهوم الشراكة تجديد مهم في مجال التعاون من أجل التنمية [3]وهو مفهوم محدد بإعلان برشلونة في 28 نوفمبر 1995 واتفاقيات الانتساب التي تربط الاتحاد الأوروبي بكل دولة من الدول المتوسطية .

وعلى هذا الأساس فإن العرض الأوروبي يشمل ثلاث مجالات هي:

---

(1) مرجع سبق ذكره ص 113 Nachida M'hamsadji Bouzidi

(2) مرجع سبق ذكره Azzam Mahjoub

(3) Mohammed Ben El Hassan Alaoui – Le Maroc et l'union européenne à l'aube du XXIeme sicle – Panoramiques "Marier Le Maghreb à l'union européenne " 3eme trimestre 1999 n°41

م- تحقيق تماثل في الإطار التنظيمي قصد القضاء تدريجيا على الممارسات التي تشوه التجارة بين الطرفين مثل الاحتكار والدعم الحكومي .

ن- تقوية التعاون المالي والاقتصادي والتقني لمساعدة الصناعات التي تواجه صعوبات علي التكيف

هـ- تقوية التعاون في مجال تخفيض الهجرة إلى أوروبا و تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية

III-3-3)- آثار اتفاقية الانتساب.

سيؤدي عقد اتفاقية انتساب بالنسبة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تحرير واسع للتجارة و تعزيز كبير للتعاون و زيادة في تقوية العلاقات مع أهم شريك لها , و بالتالي ستكون اتفاقية الشراكة هاتة خطوة مهمة صوب دمج الاقتصاد الجزائري في الاتحاد الأوروبي و بالتالي في الاقتصاد العالمي كما أن الاتفاقية تعني أيضا تطبيق برنامج عريض من التحديث و التأهيل و الإصلاح إذ سيتعين عليها تبني إصلاحات في السياسةالاقتصادية والاجتماعية و المؤسسية , كما يتعين عليها أيضا مواجهة تكاليف التصحيح المرتفعة ,إذا سيكون كسب الرهان أمرا صعبا لأن فيه خسارة و ربح فهل ستكسب الجزائر الرهان؟وهل بإمكانها تدارك أخطائها لاصلاح ما فات؟وهل تستطيع توظيف إمكانياتها للتقليل من الآثار السلبية للاندماج و تعظيم الآثار الإيجابية له ؟

1- الآثار الإيجابية للاتفاق : إنه من الصعب تحديد الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة لأنها ستكون غير مباشرة ومرتبطةبمساهمةرؤوس الأموال الخارجية ثم السياسة الاقتصادية المتبعة[1]ويمكن أن تكون للاتفاق مزايا تتمثل في :

-تعزيزالعلاقات مع أهم شريك عن طريق التعاون المالي الاقتصادي والتقني.

(1) Gérard Kébabdjian –Les Pays du Maghreb ont ils interet a une zonz de libre-echange avec l'union européenne ? – Gemdev Cahier n° 22 Paris Octobre 1994

- تعميق الاصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها الجزائر مع الهيئات الدولية
- أن الاتفاق يعتبر رؤية عامة لتسيير الاقتصاد الوطني لأنه يشمل عدة إجراءات لتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني .
- الاتفاق يعطي الوقت (فترة انتقالية) للدولة و المؤسسات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للدخول في الاقتصاد العالمي .
- سيكون للاتفاق آثار إيجابية على المدى الطويل عن طريق إعادة تخصيص عوامل الإنتاج و بالتالي فإن مصلحة الاقتصاد الوطني على المدى البعيد تكون قبل الحلول على المدى القصير[1]و بالتالي يجب أن ننظر إلى ما سنكسبه على المدى الطويل رغم الخسارة الآنية .
- إخضاع الإنتاج الوطني لمنافسة المنتجات الأجنبية و خاصة الأوروبية , و بالتالي دفع المنتجين للرفع من فعالية استعمال آلة الإنتاج الوطنية .
- التمكن من التخصيص الفعال للموارد النادرة من العملة الصعبة لاستيراد مواد التجهيز المواد الوسيطة والاستهلاكية التي لها منفعة اقتصادية مثلى .
- الحد من آثار المضاربة الناجمة عن تحرير السوق الداخلية .
- تخفيض اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية و تحويل التكنولوجيا و إنشاء مناصب شغل و الزيادة في نمو التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية.
- الحد من تهميش الجزائر باندمجها اقليميا ثم عالميا .

2- الآثار السلبية للاتفاق : ستكون للاتفاق آثار سلبية على الجزائر و ستكون آنية و مباشرة منها :

---

[1] الاستاذ بشير مصطفى – حوار منلفز في حصة الواجهة – التلفزيون الجزائري يوم 2002/01/12

أ- تعميق العجز التجاري : يعتبر الاتحاد الأوروبي الزبون الأول بالنسبة للجزائر , حيث أنها تستقبل أكثر من 71 % من مجموع الصادرات كما تمثل المورد الأول بالمواد الغذائية و المواد المصنعة , و يعتبر التبادل التجاري بين الطرفين تبادلا تقليديا يرتكز أساسا على تبادل المواد الأولية بمواد تجهيز و مواد صناعية , و بعقد اتفاقية انتساب بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ستصبح المنتجات الأوروبية ذات أفضلية في الدخول إلى السوق الجزائرية و هذا بعد إلغاء الحواجز الجمركية و الغير الجمركية , الأمر الذي سيدفع بالواردات من الاتحاد الأوروبي إلى الارتفاع بصفة ميكانيكية باعتبارها ستكون مؤهلة للمنافسة نتيجة استفادتها من انخفاض التكاليف و بالتالي انخفاض الأسعار أما الصادرات الجزائرية من غير المحروقات باعتبار قطاع المحروقات مستثنى من الأفضليات التجارية , فإنها لا تمثل غير نسبة 2 % من مجموع الصادرات مما يقلص من الآثار الإيجابية للأفضليات الممنوحة للصادرات الجزائرية .

ب- الخسارة في المداخيل :إن إنشاء منطقة تبادل حرة مع الاتحاد الأوروبي يفرض إلغاء الحواجز الجمركية و الغير الجمركية بصفة تدريجية و خلال مرحلة انتقالية, و سيزيد إلغاء الرسوم الجمركية من صعوبات الميزانية حيث ستخسر نسبة مهمة من الإيرادات التي بلغت في الفترة ما بين 1994-1996 حوالي 2.2%من الناتج الداخلي الخام و حوالي 19.2% من مجموع المداخيل الجبائية خارج الجباية البترولية[1]وبالإضافةإلى الخسارة المباشرة في المداخيل المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية فإن هناك خسارة أخرى غير مباشرة تتمثل في خسارة المداخيل الناتجة عن تحول المبادلات التجارية من الشركاء الغير أوروبيين إلى الشركاء الأوروبيين و الخسارة في الناجمة أيضا عن

[1] مرجع سبق ذكره Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau

تفضيل المستهلكين للمنتوجات المستوردة, وستؤدي هذه الخسارة الجبائية حتما إلى إصلاح النظام الجبائي تحت ضغط العجز الغير محتمل في الميزانية لأن الدولة لا تستطيع مواصلة تخفيض النفقات العمومية لأنها ستزيد من ثقل التكاليف الاجتماعية والتأثير على نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لضبط النسيج الاقتصادي الوطني و تأهيله للمنافسة الأوروبية , كما لا يمكن للدولة أيضا اللجوء إلى الاستدانة لتمويل الخسارة الجبائية باعتبارها أمرا مستحيلا بالنظر لحجم المديونية الكبير و الآثار السلبية الناجمة عنها و بالتالي فإن تعويض الخسارة الجبائية الناتجة عن عقد اتفاق الشراكة الأورومتوسطي ستكون على عاتق إصلاح النظام الجبائي المتميز بالضعف في الوعاء الضربي والانتشار الواسع للإعفاءات و ضعف التحصيل المتعلق أساسا بالإدارة الجبائية التي ليست في مستوى رفع تحدي تعويض الخسارة الجبائية.

ج - المساعدةالمالية الغير الكافية :لازالت المساعدات المالية الممنوحة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط خاضعة لخصائص سياسية و استراتيجية أكثر منها اقتصادية , وهذا ما يوضح المبلغ الضعيف الممنوح للجزائر في إطار برنامج ميدا (MEDA) بالمقارنة مع الدول المغاربية الأخرى ؛ فمجموع سكاني أكبر بثلاث مرات و ناتج وطني خام في انخفاض مستمر؛ فإن مبلغ المساعدة الممنوح للجزائر أضعف من المبلغ الممنوح لتونس التي تعرف خلال العشرية الأخيرة ارتفاعا مستمرا لناتجها الداخلي الخام .

جدول رقم :54

التوزيع الجغرافي للمساعدات/ بالأورو و للفرد

الـــدول	% ارتباطات ميدا في 1996 – 1999	عدد السكان سنة 1998 بالمليون	أورو / للفرد
الأردن	% 9	4.6	54.0
تونس	% 14	9.4	43.0
لبنان	% 6	4.2	43.0
السلطة الفلسطينية	% 3	2.3	36.0
المغرب	% 22	27.8	23.0
مصر	% 24	61.4	11.0
سوريا	% 3	15.3	6.0
تركيا	% 13	63.5	6.0
الجزائر	% 6	30.0	5.0

المـــصدر : المجموعة الأوروبية

د - الآثار على العرض الكلي :

سيؤدي التحرير المتزايد للتجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ومن ثم تخفيض الحواجز الجمركية إلى آثار سياسية تتمثل في :

- انخفاض إنتاجية القطاعات التي لا تستطيع منافسة المنتوجات الدولية .
- سيؤدي إلغاء القيود الكمية والحواجز الجمركية إلى تحفيز الاستهلاك الخاص وتخفيض الادخار بينما سيزيد الاستثمار نتيجة التدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال الخارجية والجهود المبذولة لتحسين قدرات الإنتاج
- تعرض الصناعات الجزائرية إلى ضغوط من نظيراتها الأوربية حيث أنها تنتج بتكلفة أعلى و جودة أقل .

خاتمة :

لم يبقى التساؤل بالنسبة للجزائر في الاندماج من عدمه في الفضاء الأورومتوسطي و إنما التساؤل المطروح في ظل هذا التوجه العالمي الجديد هو كيفية تسيير هذا الاندماج؟و ذلك عن طريق تعظيم المكاسب و التقليل قدر الإمكان من التكاليف خاصة و أن لهذا الاندماج آثار إيجابية و أخرى سلبية أكيدة تتطلب من الجزائر رفع تحدي حقيقي يعني إما الاندماج أو التهميش .

وبالمشاركة في مشروع الشراكة الأورو متوسطية تحاول الجزائر تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الاندماج في الإطارالأورو متوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي .

الخاتمة العامة :

لا يعتبر مسعى الشراكة الأورومتوسطية غاية لانهاء تحرير اقتصاديات دول الضفة الجنوبية من أجل اندماجها في الاقتصاد العالمي , الذي يشهد تطورا مهما و متسارعا , بل هو وسيلة لهذا التحرير و الاندماج في المستقبل .

و نجاح هذا المسعى كاجراء لتنظيم فضاء اقتصادي أورومتوسطي لا يحتاج فقط إلى جهود دولية أو أوروبية و لكن يحتاج بصفة خاصة لجهود داخلية تقوم بها هذه الدول لاحداث تحولات عميقة و جذرية و تحديث اقتصادي مهم.

و ستستفيد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من اندماجها الجهوي في إطار إتفاق الشراكة الأورومتوسطي مع الاتحاد الأوروبي رغم ما تواجهه من تكاليف التصحيح المرتفعة.

و في ظل اقتصاد عالمي يزداد إنفتاحا و اندماجا سيترتب عن هذا الاندماج لهـــذه الدول نتيجة التعجيل بانفتاحها نمو الإنتاجية و نمو التجارة و الناتج الداخلي الخام، لكن هذا لا يكون من السهل تحقيقه حيث سيتعين على هذه البلدان تبني إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية لاجتذاب المستثمرين و رفع نسبة النمو، كما يتعين من جهة أخرى على الاتحاد الأوروبي مساندة الإصلاح و تعزيز الجهود الرامية للاندماج، بالزيادة في الدعم المالي و المساعدات التقنية الضرورية لتأهيل إقتصاديات هذه الدول.

و لقد أشارت الدراسات التي اعتمدت على نموذج التوازن العام الحسابي المطبق على دول الضفة الجنوبية إلى أن الآثار السلبية لانشاء منطقة تبادل حرة مع الاتحاد الأوروبي ستكون مباشرة و ساكنة و آنية أما الآثار الايجابية فستكون ديناميكية و على المدى الطويل و غير مباشرة و تحتاج الى سياسة مصاحبة و ستكسب هذه الدول أكثر خاصة اذا كان انفتاحها متعدد الأطراف .

فحظوظ النجاح إذا تتوقف على فعالية السياسات الوطنية الاصلاحية و على الحركية السوسيو سياسية المنتهجة و كذا على الحلول المقترحة في اطار هذا المسعى للاضطرابات التي يمكن أن تنجم عن هذا التحرير,فهل سينجح مسعى الشراكة في دعم النمو و الاستقرار بالضفة الجنوبية؟أم سيكون مصيره كباقي الاتفاقيات و السياسات المنتهجة خلال الحقب السابقة؟ خاصة في ظل تغيرات جيو استرتيجية عالمية متلاحقة .

المراجع